

انتقاد القراءات القرآنية المتواترة في كتب الاحتجاج

" دراسة وتوجيه "

إعداد

إسراء أحمد محمود النُميرات

١٠٢٠٣٠١٠٠٢

إشراف

الأستاذ الدكتور زيد خليل فلاح القرالة

قُدِّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
اللغة العربية وآدابها

عمادة الدراسات العليا

٢٠١٤

انتقاد القراءات القرآنية المتواترة في كتب الاحتجاج دراسة وتوجيه

Successive Qur,anic ResiLations Criticism Through books of Citation
(al-ihitaj): (Study Review)

إعداد

إسراء أحمد محمود النُميرات

١٠٢٠٣٠١٠٠٢

إشراف

الأستاذ الدكتور زيد خليل فلاح القرالة

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

..... الأستاذ الدكتور زيد خليل فلاح القرالة (مشفراً ورئيساً)

..... الأستاذ الدكتور علي حسين البواب (عضواً)

..... الأستاذ الدكتور حسن خميس المله (عضواً)

..... الدكتورة خلود إبراهيم العموش (عضواً)

قُدِّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
كلية الآداب والعلوم في جامعة آل البيت

نوقشت وأوصي بإجازتها / تعديلها / رفضها / بتاريخ: / / م.

الإهداء

إِلَى رُوحِ الْأَبِي الطَّاهِرَةِ الَّتِي أَسْأَلُ قَابُضَهَا أَنْ يَغْفِرَ لَهَا وَيُدْخِلَهَا فِسْحِمَ جَنَّتِهِ ...

إِلَى أُمِّي الْغَالِيَةِ الَّتِي تَسِيرُ عَنْهُ الدُّنْيَا بِعُطْفِهَا وَحِمَانِهَا وَتَعْمُرُ رُوحِي بِالتَّفَاقُلِ وَالْإِلَامَلِ

إِلَى إِخْوَتِي وَإِخْوَاتِي الْأَعْزَاءِ

إِلَى زَوْجِي الْغَالِي الَّذِي مَا أَحْضَرَ جَهْدَ رَأْسٍ أَجْلِي وَقَدْ لِي كُلُّ الدَّحْمِ وَالشَّجِيحِ

إِلَى فَرَحَةِ قَلْبِي، التَّوَالِحِ الرَّائِعِ ، فَلَنْتِي كَبِيرِي، ”رَقَالٍ وَرَزَلَا“

الشكر والتقدير

قال تعالى : ﴿قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ﴾ : [الأحقاف : ١٥] فإني أشكر الله عز وجل الذي أعانني على إتمام هذه الرسالة ، وسخر لي السبل لتجاوز كل الصعوبات التي واجهتني ، فله الحمد حمداً كثيراً .

انطلاقاً من قوله ﷺ : " من لا يشكر الناس لا يشكر الله " أتقدم بالشكر الجزيل إلى شياخي الفاضل الدكتور زيد خليل فلاح القراله ، الذي تشرفت بقبوله الإشراف على رسالتي بعد أن أشار عليّ بموضوعها ، والذي لم يوفر أدنى جهد في إسداء التوجيهات والملاحظات والتعديلات التي أفدت منها كثيراً حتى خرجت الرسالة على هذه الصورة ، فأدعو الله له أن يجزيه عني خير الجزاء في الدنيا والآخرة ، ويشده بثوب الصحة والعافية ، هو ولي ذلك والقادر عليه .

وأقدم بالشكر الجزيل للأساتذة الفاضلين في قسم اللغة العربية في جامعة آل البيت الذين تشرفت بالدراسة على أيديهم ، فجزاهم الله عنا خير الجزاء ، وأتقدم بالشكر أيضاً لجامعة آل البيت التي أتاحت لي الفرصة لإتمام دراستي العليا فيها ، وأدعو الله أن يرفع قدرها عالياً وكل القائمين عليها .

كما أتقدم بالشكر والعرفان لوالديَّ اللذين لن أجد من كلمات الشكر ما يوفيها حقهما فرحم الله والدي الغالي، وأسأل الله أن يجمعنا به في جنات الفردوس الأعلى بصحبة الحبيب المصطفى ﷺ ، وأدعو الله أن يحفظ والدتي الحبيبة ويطيل في عمرها وأن يعطيها الصحة والعافية ويجزيها خير الجزاء على تربيتهما لنا وكفاحها من أجلنا .

والشكر أيضاً لإخوتي وأخواتي الأعزاء ، وأشكر زوجي الذي أعانني وشجعني حتى أتممت رسالتي ؛ فلهم مني جميعاً الشكر الجزيل . كما أشكر كل من كان له يد في إتمام هذا البحث .

الباحثة : إسراء أحمد محمود النميرات

فهرس المحتويات

Contents

ج	الإهداء.....
ز	ملخص الدراسة بالعربية.....
ح	المقدمة :.....
١	التمهيد :.....
٢	المبحث الأول : (علماء التوجيه الثلاثة: ابن خالويه، وأبو علي الفارسي، وابن زنجلة : حياتهم وأثارهم).....
٢	(أ) : ابن خالويه :.....
٢	حياته الاجتماعية.....
٢	مكانته العلمية :.....
٣	شيوخ ابن خالويه :.....
٤	تلاميذه:.....
٥	آثاره العلمية.....
٦	*منهج ابن خالويه في كتابه الحجة:.....
٨	(ب) : أبو علي الفارسي : (٢٨٨-٣٧٧ هـ) ، (٩٠٠-٩٨٧ م).....
٨	مكانته العلمية :.....
٨	شيوخ أبي علي الفارسي :.....
١٠	المخطوطة (١) :.....
١٠	منهج أبي علي الفارسي في كتابه الحجة للقراء السبعة :.....
١١	(ج) : ابن زنجلة :.....
١١	آثاره العلمية (٣) :.....
١١	المطبوع :.....
١٢	منهج ابن زنجلة في كتابه الحجة :.....
١٣	المبحث الثاني: (الاحتجاج للقراءات القرآنية وتوجيهها : مفهومه ودوافعه).....
١٥	دوافع التأليف في علم الاحتجاج :.....
١٦	والاحتجاج للقراءات القرآنية له أساليب ووسائل تتمثل بما يلي :.....
١٩	المبحث الثالث : (ظاهرة ١ انتقاد القراءات القرآنية).....
٢٢	(أساليب النحاة في انتقاد القراءات القرآنية) :.....
٢٩	(ظاهرة نقد القراءات المتواترة في كتب الاحتجاج) :.....
٣١	الفصل الأول : (انتقاد القراءات القرآنية في كتب الاحتجاج الثلاثة نحوياً) :.....
٣٢	المبحث الأول : الانتقاد في حذف العلامة الإعرابية :.....
٣٥	أولاً : حذف كسرة الهمز في قوله تعالى (ك).....
٤٠	ثانياً: حذف الفتحة عن الياء.....
٤٤	ثالثاً: حذف كسرة الهمز.....
٤٩	المبحث الثاني : (انتقاد القراءات في كتب الاحتجاج من حيث اختلاف العلامة الإعرابية) :.....
٤٩	أولاً : اختلافهم في الرفع والنصب.....
٥٢	ثانياً : اختلافهم بالرفع والنصب.....
٥٧	ثالثاً: اختلافهم في مسألة العطف على الضمير المجرور من دون إعادة حرف الجر.....
٦٣	رابعاً: اختلافهم في مسألة الفصل بين المتضايقين.....
٧١	الفصل الثاني: انتقاد القراءات القرآنية في كتب الاحتجاج الثلاثة صرفياً وصوتياً.....

٧٢	المبحث الأول : موقف أصحاب كتب الاحتجاج من القراءات التي خالفت الرسم .
٧٢	مفهوم الرسم :
٧٣	نشأة علم الرسم القرآني :
٧٩	أولاً : رسم (هَدَّيْنِ) بالياء
٨٣	ثانياً : إثبات الفاصلة القرآنية أو حذفها
٨٧	ثالثاً : قراءة الأفراد
٩٠	رابعاً : إثبات ياء الإضافة
٩٣	خامساً : نصب
١٠٠	المبحث الثاني : انتقاد القراءات المتواترة من حيث التغيرات الصرفية والصوتية .
١٠١	أولاً : التقاء الساكنين في ، (فَنَعْمَا) في قوله تعالى : [البقرة : ٢٧١]
١٠٥	ثانياً : همز (مَعَائِشَ)
١٠٨	ثالثاً : تحقيق الهمزتين
١١٢	رابعاً : تأنيث الفعل
١١٥	خامساً : كسر عين المصدر
١١٨	ملحق :
١٢١	الخاتمة :
١٢٢	ثبت المصادر والمراجع
١٣٠	ملخص الدراسة بالإنجليزية:

ملخص الدراسة بالعربية

انتقاد القراءات القرآنية المتواترة في كتب الاحتجاج " دراسة وتوجيه "

إعداد :

إسراء أحمد محمود النُميرات

إشراف :

الأستاذ الدكتور زيد خليل فلاح القرالة

جاءت هذه الدراسة : في انتقاد القراءات القرآنية المتواترة في كتب الاحتجاج الثلاثة : ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) ، وأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، وابن زنجلة (ت ٤٢٠هـ) ، مبينة موقفهم من القراءات القرآنية المتواترة ، فوفقت الباحثة على الانتقادات النحوية والصوتية، والصرفية ، في بعض القراءات القرآنية المتواترة ، وذلك بذكر اختلاف القراءات الواردة في الآية في كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) ، ثم عرض مآخذ العلماء على هذه القراءة ، ثم عرض موقف أصحاب كتب الاحتجاج منها ، ودرسته دراسة نحوية ، أو صوتية ، أو صرفية ، ثم توجيه هذه القراءة إلى ما صح في اللغة بالاعتماد على القياس والسماع مستفيدة من آراء العلماء .

وقد جاء البحث في مقدمة، وتمهيد، وفصلين ، الأول : انتقاد القراءات القرآنية المتواترة في كتب الاحتجاج الثلاثة نحويًا، واشتمل على مبحثين ، كان الأول في انتقاد القراءات المتواترة لعلّة حذف العلامة الإعرابية، والثاني في انتقاد القراءات المتواترة في كتب الاحتجاج من حيث اختلاف العلامة الإعرابية، واشتمل كل مبحث على عدة مطالب، والفصل الثاني في انتقاد القراءات القرآنية في كتب الاحتجاج الثلاثة صرفياً وصوتياً، واشتمل على مبحثين، الأول موقف أصحاب كتب الاحتجاج من القراءات التي خالفت الرسم، والثاني في انتقاد القراءات المتواترة من حيث التغيرات الصرفية والصوتية، واشتمل كل مبحث على عدة مطالب، وخلص البحث إلى عدة نتائج ذكرتها في الخاتمة ، وأرجو من الله أن يتقبل مني هذا العمل ، وأن يكون خالصاً لوجهه الكريم .

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبيه أكرم المرسلين ، وعلى آله وصحبه الطيبين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، أما بعد :

فتعد القراءات القرآنية حقلاً خصباً من حقول الدراسات اللغوية ، فهي تزخر بالعديد من قضايا الدرس اللغوي بمستوياته النحوية والصوتية والصرفية ، وقد ألفت فيها العديد من المؤلفات وكان من بينها كتب الاحتجاج لعلمائنا الثلاثة : ابن خالويه ، وأبي علي الفارسي ، وابن زنجلة .

وقد أشار إليّ شيخي الدكتور زيد القرالة بهذا الموضوع ، وبعد النظر في انتقاد أصحاب كتب الاحتجاج لبعض القراءات القرآنية ، بدأت العمل بهذا البحث لأقدمه استكمالاً لنيل درجة الماجستير من قسم اللغة العربية ، تحت عنوان : " انتقاد القراءات القرآنية المتواترة في كتب الاحتجاج " دراسة وتوجيه .

وتكمن أهمية هذا البحث في أنه متصل بكتاب الله — عز وجل — وقراءاته القرآنية وفي أنه يكشف عن مدى الالتزام بالتوجيه أو الاحتجاج ، أو التداخل بين التوجيه والانتصار لقواعد اللغويين عند أصحاب كتب الاحتجاج .

وقد دفعني لاختيار هذا الموضوع أسباب عدة ، منها :

- يعد هذا العمل خدمةً لكتاب الله تعالى ، مبتغيةً منه الأجر والثواب .
- أهمية دراسة القراءات القرآنية التي تفتح باب الاتساع في الدرس اللغوي بمستوياته النحوية والصوتية والصرفية.
- أهمية كتب الاحتجاج التي تتضمن علوم اللغة بمستوياتها كافة ، النحوية والصوتية والصرفية ، لذلك فهي جديرة بالدراسة .
- جدة الموضوع ، فلم يسبق لأحد — حسب علمي — أن تناول هذا الموضوع بشكل مستقل.

وقد اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي ؛ نظراً لطبيعة الموضوع .

حيث قامت الباحثة بجمع الآيات الكريمة المُختلف في قراءتها بالاعتماد على كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ، وعرضها مرتبةً وفق ترتيبها في القرآن الكريم ، ومن ثم ذكر آراء العلماء وأصحاب كتب الاحتجاج في هذه القراءات وتحليلها ومناقشتها مناقشة علمية ، ثم توجيه كل قراءة وفق مستويات اللغة .

أما بنية الدراسة فقد كانت في تمهيد وفصلين وخاتمة ، وانتظم تحت كل فصل مبحثان كما هو مبين أدناه :

التمهيد : يشتمل على ثلاثة مباحث مقسمة على النحو الآتي ، المبحث الأول تناول علماء التوجيه الثلاثة : (ابن خالويه ، أبا علي الفارسي ، ابن زنجلة) ، حياتهم وآثارهم والمبحث الثاني في الاحتجاج للقراءات القرآنية وتوجيهها ، مفهومه ودوافعه ، والمبحث الثالث في ظاهرة انتقاد القراءات القرآنية.

الفصل الأول : تناولت فيه انتقاد القراءات القرآنية المتواترة في كتب الاحتجاج الثلاثة نحويًا ، واشتمل على مبحثين الأول : في انتقاد القراءات المتواترة لعلّة حذف العلامة الإعرابية أمّا الثاني ففي انتقاد القراءات المتواترة في كتب الاحتجاج ، من حيث اختلاف العلامة الإعرابية.

الفصل الثاني: تناولت فيه انتقاد القراءات القرآنية في كتب الاحتجاج الثلاثة صرفياً وصوتياً وانقسم إلى مبحثين، المبحث الأول :عرضت فيه موقف أصحاب كتب الاحتجاج من القراءات التي خالفت الرسم ، والمبحث الثاني : في انتقاد القراءات المتواترة من حيث التغيرات الصرفية والصوتية.

الخاتمة : تتضمن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، يليها أهم التوصيات التي توصي بها الباحثة .

وأخيراً أسأل الله السداد والتوفيق ، وأن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم .

والحمد لله رب العالمين .

الدراسات السابقة :

لم أقع في حدود معرفتي المتواضعة على دراسة سابقة تناولت بالتخصيص انتقاد القراءات القرآنية المتواترة في كتب الاحتجاج ، وجل ما وقفت عليه يمثل دراسة موازية تصلح لإضاءة طريق البحث ،مثل :

(١) - الصغير ، محمود أحمد ، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي ، ط١ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩٩م ، وهذه الدراسة أولت اهتمامها للقراءات الشاذة ولم تتناول القراءات المتواترة التي تعكف عليها دراستنا هذه.

(٢) - نعيم ، مزيد إسماعيل ، أثر القراءات القرآنية في الدرس النحوي ، بحث منشور في مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية ، المجلد ٢٨ ، العدد ١ عام ٢٠٠٦م ، إذ يقوم هذا البحث على دراسة القراءات القرآنية المقبولة والشاذة ، وتوضيح أثرها في الدرس النحوي باستعراضه لبعض آراء النحاة حولها لكن بصورة مقتضبة .

(٣) - وهدان ، عمرو خاطر عبد الغني ، التوجيه اللغوي للقراءات السبع عند أبي علي الفارسي في كتابه (الحجة) ، دراسة تطبيقية على مستويات التحليل اللغوي (صوتياً ، صرفياً ، ونحويًا ، ودلاليًا) ، مكتبة الآداب القاهرة ، الطبعة الأولى (١٤٣٠ هـ) (٢٠٠٩م) .

(٤) - اليافعي ، محمد بن حسين بن محمد الوالي ، التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في (فتح القدير) : دراسة تحليلية ، جامعة أسيوط ، ٢٠١١ ، وقد خصت هذه الدراسة التوجيه النحوي للقراءات في كتاب فتح القدير فقط .

(٥) _ طعمانة ، علي عبد الحفيظ خالد ، مآخذ الزجاج اللغوية على بعض القراءات القرآنية المتواترة (دراسة وتوجيه) ، جامعة آل البيت ، ٢٠١٣م .

أما نحن في هذه الدراسة فسنقوم باستقراء وجمع الآيات السبعية التي انتقدها علماء الاحتجاج والتوجيه الثلاثة في كتبهم ، ورصد مأخذهم على القراءات ومحاوله دراستها ليس فقط نحويًا وإنما صرفيًا وصوتيًا ، ومن ثم توجيهها .

التمهيد :

المبحث الأول: علماء التوجيه الثلاثة : (ابن خالويه ، أبو علي الفارسي ، ابن زنجلة) ، حياتهم وآثارهم .

المبحث الثاني : الاحتجاج للقراءات القرآنية وتوجيهها ، مفهومه ودوافعه .

المبحث الثالث : ظاهرة انتقاد القراءات القرآنية.

المبحث الأول : (علماء التوجيه الثلاثة: ابن خالويه، وأبو علي الفارسي، وابن زنجلة : حياتهم وآثارهم)

(أ) : ابن خالويه :

هو أبو عبد الله ، الحسين بن أحمد بن خالويه ، أصله من همدان ، صاحب سيف الدولة ابن حمدان وأدب بعض أولاده ، تُوْفِيَ في حلب عام (٣٧٠ هـ ، ٩٨٠ م) . (١)

حياته الاجتماعية

" فيما يبدو أنَّ معيشته كانت ضنكاً ؛ فقد كان يجري وراء المال؛ لِيَسُدَّ العوز ، وَيُبْعِدَ الفاقة ويدل على ذلك قوله لسيف الدولة، حينما سأل جماعةً في مجلسه ؛ هل تعرفون اسماً ممدوداً وجمعه مقصور ؟ فقالوا: لا ، فقال : أنا أعرف اسمين لا أقولهما إلا بألف درهم لئلا يُؤخذوا بلا شكر " (٢) ، ويدل على ذلك قوله :

الجودُ طَبْعِي ولكنَّ لِي مالٌ فكيفَ يَبْذُلُ من بالقَرْضِ يَحْتالُ
فهناكَ حَظِّي فَخُذْهُ اليَوْمَ تَذْكَرُهُ إلى اتساعي فلي في الغَيْبِ آمالُ (٣)

مكانته العلمية :

كان عالماً بالعربية حافظاً للغة ، بصيراً بالقراءة حافظاً مشهوراً ، روى عنه غير واحد من شيوخنا : عبد المنعم بن عبيد الله ، والحسن بن سليمان . (٤)

(١) انظر، القفطي ، جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف ، (ت ٦٢٤ هـ) ، إنباه الرواة عن أنباه النحاة تحقيق (محمد أبو الفضل إبراهيم) ، دار الفكر العربي ، القاهرة، الطبعة الأولى (١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦ م) ، ج ١ ص ٣٥٩ _ ٣٦٠ .

(٢) محمد ، محمود جاسم ، ابن خالويه وجهوده في اللغة ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى (١٤٠٧ هـ ١٩٨٦ م) ، ص ٢٣ .

(٣) انظر ، السيوطي ، الحافظ جلال الدين ، (ت ٩١١ هـ) ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل ، دار الفكر ، لبنان ، بيروت ، ج ١ ، ص ٥٣٠ ، وانظر ، محمد ، محمود جاسم ، ابن خالويه وجهوده في اللغة ، ص ٢٣ .

(٤) انظر ، السيوطي ، الحافظ جلال الدين ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، ج ١ ، ص ٥٢٩ .

شيوخ ابن خالويه :

١_ ابن دريد ، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي ، تلقى ابن خالويه عليه النحو والأدب ، صاحب القصيدة المشهورة (المقصورة) ، (ت ٣٢١ هـ) .

٢_ نفطويه ، إبراهيم بن محمد بن عرفة بن سليمان بن المغيرة ، أبو عبد الله العتكي الأزدي الواسطي ، الملقب نفطويه النحوي ، (ت ٣٢٣ هـ) .

٣_ ابن مجاهد ، أحمد بن موسى بن العباس ، أبو بكر ، تلقى ابن خالويه عليه علوم القرآن الكريم والقراءات ، (ت ٣٢٤ هـ) .

٤_ ابن الأنباري ، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار ، كان من أعلم الناس وأفضلهم في نحو الكوفيين ، وأكثرهم حفظاً للغة ، (ت ٣٢٨ هـ) .

٥_ محمد بن مخلد العطار ، أبو عبد الله الدوري ، أخذ عنه الحديث ، (ت ٣٣١ هـ) .

٦_ أبو العباس بن عقدة ، أحمد بن محمد بن سعيد ، الكوفي الشيعي ، مولى بني هاشم ، (ت ٣٣١ هـ) .

٧_ أبو عمرو الزاهد ، محمد بن عبد الواحد بن أبي هشام اللغوي الزاهد ، كان من أكابر أهل اللغة ، وأحفظهم لها ، أخذ عن أبي العباس ثعلب ، كان يلقب بـ غلام ثعلب ، (ت ٣٤٥ هـ) .

٨_ أبو سعيد السيرافي ، الحسن بن عبد الله بن المرزبان القاضي السيرافي النحوي ، كان من ألمع نجوم عصره ، فسعى إليه ابن خالويه ، وجلس في حلقاته ، (ت ٣٦٨ هـ)^(١) .

(١) انظر الفيروز ابادي ، مجد الدين محمد بن يعقوب ، (ت ٨١٧ هـ) ، البلغة في تراجم أئمة النحو

واللغة

تحقيق (محمد المصري) ، دار سعد الدين ، الطبعة الأولى ، (١٤٢١ هـ ، ٢٠٠٠ م) ، ص ١٢١ ، وانظر السيوطي ، الحافظ جلال الدين ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، ج ١ ، ص ٥٢٩ ، و انظر السيوطي الحافظ جلال الدين ، تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب ، تحقيق (الدكتور حسن الملح ، الدكتورة سهى

نعجة)، عالم الكتب الحديث، الطبعة الثانية (١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م) ج١، ص٢٩٣ _ ٢٩٤، انظر محمد ، محمود جاسم ، ابن خالويه وجهوده في اللغة ، ص٢٣.

تلاميذه:

أخذ عن ابن خالويه العديد من العلماء ، من أشهرهم :

١_ عبد المنعم بن غلبون ، أبو الطيب المقرئ المصري، روى القراءة عرضاً عن ابن خالويه (ت ٣٨٠ هـ).

٢_ أبو بكر الخوارزمي ، محمد بن العباس ، صاحب الرسائل المعروفة باسمه، (ت ٣٨٣ هـ).

٣_ المعافى بن زكريا النهرواني ، أبو الفرج القاضي ، المعروف بابن طرار، (ت ٣٩٠ هـ).

٤_ السَّلامِي ، أبو الحسن محمد بن عبد الله ، الشاعر الشهير بالسَّلامي ، وجدت له إجازة بخط ابن خالويه على ظهر شرحه لمقصورة ابن دريد ، (ت ٣٩٤ هـ).

٥_ أبو الحسن النَّصِيبِي ، محمد بن عثمان بن الحسن بن عبد الله ، أبو الحسن القاضي النَّصِيبِي ، قرأ على ابن خالويه كتابه في الإمامية ، (ت ٤٠٦ هـ).

٦_ أبو علي الحسين بن علي الرَّهَّاوي ، الذي أخذ القراءة عرضاً عن ابن خالويه. (١)

٧_ الحسن بن سليمان ، جاء في معجم الأدباء: (وقال أبو عمرو الداني في طبقات القراء: روى عنه غير واحد من شيوخنا، منهم عبد المنعم بن غلبون، والحسن بن سليمان وغيرهما (٢)

انظر ، السيوطي ، تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب، ج١، ص٢٩٤ ، انظر محمد ، محمود جاسم ، ابن خالويه وجهوده في اللغة ، ص١٧ _ ٢٠.

(١) انظر ، ياقوت الحموي ، أبو عبدالله ياقوت بن عبد الله ، (ت ٦٢٦ هـ) ، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) ، تحقيق (الدكتور إحسان عباس) ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى

(١٩٩٣م) ، ج٣ ، ص١٠٣١.

آثاره العلمية

كان لابن خالويه حضور في الدراسات اللغوية، وخلف مجموعة من المؤلفات المهمة منها:
المطبوعة وهي :

١. الحجة في القراءات السبع ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، الناشر : دار الشروق.
٢. إعراب ثلاثين سورة من الكتاب العزيز، الناشر: دار مكتبة الهلال.
٣. الألفات ، تحقيق: الدكتور علي حسين البواب ، الناشر : دار الحرية للطباعة.
٤. شرح ديوان أبي فراس الحمداني، تحقيق: الدكتور محمد بن شريفة، الناشر: مؤسسة البابطين للإبداع الشعري.
٥. أسماء الأسد ، تحقيق: الدكتور محمود جاسم الدرويش ، الناشر: مؤسسة الرسالة .
٦. مختصر في شواذ القرآن ، الناشر: مكتبة المتنبى .
٧. كتاب ليس في كلام العرب ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار، الناشر : مكة المكرمة.
٨. رسالة في أسماء الريح ، تحقيق: أغناطيوس كراتشوفسكي، الناشر: مجلة إسلاميكا.

المخطوطة وهي ^(١) :

١. شرح مقصورة ابن دريد .
٢. القراءات .

وله العديد من الكتب لم يقف الباحثون عليها ، ومنها ^(٢) :

١. البديع في القراءات .
٢. الاشتقاق
٣. الجمل في النحو.
٤. اطراغش في اللغة.
٥. المذكر والمؤنث.
٦. تفقيه ما اختلف لفظه واتفق معناه
٧. المبتدأ في النحو.
٨. تذكرته .
٩. حواشي البديع في القراءات .

(١) انظر، القفطي ، إنباه الرواة عن أنباه النحاة ، ج١، ص٣٦٠، وانظر السيوطي ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، ج١، ص٥٣٠، محمد ، محمود جاسم ، ابن خالويه وجهوده في اللغة ، ص٣٤.

(٢) انظر، القفطي ، إنباه الرواة عن أنباه النحاة ، ج١، ص٣٦٠، وانظر السيوطي ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، ج١، ص٥٣٠، انظر ، السيوطي ، تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب، ج١، ص٢٩٤ ، وانظر ، الفيروز ابادي ، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ص٢٢ وانظر ، محمد ، محمود جاسم ، ابن خالويه وجهوده في اللغة ، ص٣٤ _ ٣٧.

*منهج ابن خالويه في كتابه الحجة:

أولاً : اعتمد ترتيب السور في القرآن الكريم في عرضه للقراءات القرآنية المتواترة والاحتجاج لها

ناقلًا هذه القراءات عن كتاب السبعة لابن مجاهد ، تاركًا إسناد القراءة لأصحابها في الغالب .

ثانيًا: الإيجاز والاختصار في عرض الحجج ، فيذكر القراءات الواردة في الآية الكريمة ، ويبدأ الاحتجاج لكل قراءة بقوله : الحجة لمن قرأ

ثالثًا : لا يذكر سبب نزول الآيات القرآنية .

رابعًا : الإحالة ؛ فهو يبتعد عن التكرار ؛ فإذا تكرر نظير للقراءة ، لا يحتج لها مجددًا ، وإنما يحيل إلى الموضع الذي احتج فيه آنفًا .

خامسًا : يستشهد ابن خالويه بالآيات القرآنية ، والأحاديث الشريفة ، والشعر ، فقد استشهد بما يزيد على ثمانين بيتًا من الشعر ؛ ليبين معنى غريبًا ، أو يشرح كلاماً صعباً. (١)

سادسًا : لا يخلو كتاب الحجة من كثير من القضايا اللغوية ، كالقلب ، والإبدال ، والمثنى ، والتذكير والتأنيث ، والجمع ، والمقصور ، والممدود ، والإدغام. (٢)

سابعًا : يذكر أقوال العلماء من بصريين وكوفيين دونما تعصب ظاهر ، بل ربما ذهب لتأييد البصريين في بعض المسائل. (٣)

(١) محمد ، محمود جاسم ، ابن خالويه وجهوده في اللغة ، ص ٨٧.

(٢) المرجع السابق ، ص ٨٧.

(٣) المرجع السابق ، ص ٨٩.

ثامناً : عرض لكثير من المسائل النحوية والصرفية (١) :

قال : " وقال سيبويه (الآن) إشارة إلى وقت أنت فيه ، بمنزلة (هذا) ، والألف واللام تدخل لعهد قد تقدم ، فلما دخلت هاهنا لغير عهد ترك مبنياً " . (٢)

وقال المبرد : " إنما بني الآن مع الألف واللام ، لأن معرفته وقعت قبل نكرته ، وليس يشركه غيره في التسمية ، فتكون الألف واللام معرفة له ، وإنما تعني به الوقت الذي أنت فيه " (٣)

تاسعاً : يرد على أقوال العلماء ويناقشها . (٤)

" فقد ردّ على أبي عمرو ، بقوله : فأما ما روي عن أبي عمرو من إمالة قوله تعالى :

﴿ فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ ﴾ : [الأنعام : ٧٧] ، وما شاكله فغلط عليه ؛ لأن الإمالة من أجل الياء ، فلما سقطت الياء سقطت الإمالة " . (٥)

عاشراً : لا يرجع إلى تفسير المعنى إلا في القليل النادر كتفسيره لقوله تعالى :

﴿ جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا ءَاتَاهُمَا لِقَوْمٍ ﴾ : [الأعراف : ١٩٠] ، بقوله : " إن إبليس — لعنه الله — أتى حواء وهي عند أول حمل حملت فقال لها : ما هذا الذي في بطنك أبهيمية أم حية ؟ قالت : لا أدري قال لها : إن دعوت الله تعالى أن يجعله بشرا سويا تسميه باسمي ؟ قالت : نعم ، فلم آتاهما الله ولدا صالحا ، جعلاً له شركاء فيه فسميها عبد الحرث باسم إبليس — لعنه الله " . (٦)

الحادي عشر : قد يحتج للقراءة القرآنية بذكر النضير لها من القرآن الكريم ، فقد احتج ابن خالويه لمن قرأ ﴿ عَلَى يَنبَتٍ ﴾ [فاطر : ٤٠] بالافراد ، بقوله تعالى : ﴿ فَقَدْ جَاءَكُمْ يَبَنُ ﴾

مِّن رَّبِّكُمْ ﴿ : [الأنعام : ١٥٧] " (٧)

(١) انظر ، محمد ، محمود جاسم ، ابن خالويه وجهوده في اللغة ، ص ٨٩ .

(٢) انظر ، ابن خالويه ، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠ هـ) ، الحجة في القراءات السبع ، تحقيق (عبد العال سالم

مكرم) ، دار الشروق ، بيروت والقاهرة ، الطبعة الثالثة (١٣٩٩ هـ ، ١٩٧٩ م) ، ص ١٨٤

(٣) انظر ، ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع ، ص ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٤) انظر ، محمد ، محمود جاسم ، ابن خالويه وجهوده في اللغة ، ص ٨٩ .

(٥) انظر ، ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع ، ص ٧٨ ، ٧٩ .

(٦) أنظر ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبعة ، ص ١٦٨ .

(٧) أنظر ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبعة ، ص ٢٩٦ .

(ب) : أبو علي الفارسي : (٢٨٨ - ٣٧٧ هـ) ، (٩٠٠ - ٩٨٧ م) .

هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، وهو أحد الأئمة في علم العربية ولد في (فسا) من أعمال فارس ، دخل بغداد سنة (٣٠٧ هـ) ، وأقام مدة عند سيف الدولة وعاد إلى فارس فصحب عضد الدولة (ابن بويه) ، وتقدم عنده ، فعلمه النحو وصنف له كتاب الإيضاح في النحو ، ثم رحل إلى بغداد وأقام فيها إلى أن توفي بها (١).

مكانته العلمية :

واحد زمانه في علم العربية ، وقال كثير من تلامذته أنه أعلم من المبرد (٢) ، وهو إمام وقته في علم العربية، وأقام بحلب عند سيف الدولة بن حمدان مدة ، وجرت بينه وبين المتنبى مجالس ، ثم انتقل إلى بلاد فارس ، وصحب عضد الدولة بن بويه، وتقدم عنده حتى كان عضد الدولة يقول : أنا غلام أبي علي في النحو (٣) ، وقال أبو طالب العبدى : ليس بين سيويه وأبي علي أبصر بالنحو من أبي علي ، وقال ابن جني : كان أبو علي يقول أخطئ في مائة مسألة لغوية ولا أخطئ في واحدة قياسية (٤).

شيوخ أبي علي الفارسي :

- ١_ الزجاج ، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل ، (ت ٣١١ هـ) .
- ٢_ ابن السراج ، أبو بكر محمد بن السري ، (ت ٣١٦ هـ) .
- ٣_ ابن الخياط ، أبو بكر محمد بن أحمد ، (ت ٣٢٠ هـ) .
- ٤_ مبرمان ، أبو بكر محمد بن علي العسكري ، (ت ٣٤٥ هـ) . (٥)

(١) انظر الفيروز ابادي ، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، ص ١٠٨ ، وانظر القفطي ، إنباه الرواة على أنباه النحاة ، ج ١ ، ص ٣٠٨ ، وانظر السيوطي ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، ج ١ ، ص ٤٩٦ ، وانظر ، السيوطي ، تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب ، ج ٢ ، ص ٦٥٣ .

(٢) انظر ، السيوطي ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، ج ١ ، ص ٤٩٦ .

(٣) انظر ، السيوطي ، تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب ، ج ٢ ، ص ٦٥٣ .

(٤) انظر المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٦٥٣ .

(٥) انظر الفيروز ابادي ، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، ص ١٠٨ ، وانظر القفطي ، إنباه الرواة على أنباه النحاة ، ج ١ ، ص ٣٠٨ ، وانظر السيوطي ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، ج ١ ، ص ٤٩٦ ، وانظر ، السيوطي ، تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب ، ج ٢ ، ص ٦٥٣ .

تلاميذه^(١) : برع من تلامذته :

١_ ابن جني ، عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ).

٢_ الربيعي ، أبو الحسن علي بن عيسى (ت ٤٢٠ هـ).

آثاره العلمية :

يعدُّ أبو علي الفارسي من أشهر أئمة نحاة البصرة ، ومن أشهر مؤلفاته :

المطبوعة^(٢) :

١. التذكرة في علوم العربية ، تحقيق: د. حسين أحمد بو عباس، الناشر: مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية.

٢. التعليقة ، تحقيق : عوض بن محمد القوزي ، الناشر : مطبعة الأمانة.

٣. الحجة في علل القراءات^(٣)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاتي، الناشر: دار المأمون.

٤. الإغفال فيما أغفله الزجاج في المعاني ، تحقيق: عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم .

٥. مقاييس المقصور والممدود ، تحقيق: حسن بن محمود هنداوي، الناشر: دار إشبيليا.

٦. الإيضاح في النحو ، تحقيق: كاظم محمد المرجان ، الناشر: دار عالم الكتب.

٧. التكملة في التصريف ، تحقيق : الدكتور كاظم بحر المرجان ، الناشر : دار عالم الكتب.

٨. المسائل البغداديات، تحقيق: صلاح الدين عبدالله السيكاي، الناشر: مطبعة العاني.

٩. المسائل الشيرازيات، تحقيق: حسن بن محمود الهنداوي، الناشر: كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع.

١٠. المسائل الحلبيات، تحقيق: حسن بن محمود الهنداوي، الناشر : دار القلم والمنار.

١١. المسائل العسكرية، تحقيق: محمد الشاطر أحمد محمد، الناشر: مطبعة المدني.

١٢. والمسائل البصرية ، تحقيق: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، الناشر: مطبعة المدني.

(١) انظر القفطي ، إنباه الرواة عن أنباه النحاة ، ج ١، ص ٣٠٨ ، وانظر ، السيوطي ، تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب، ج ٢، ص ٦٥٤.

(٢) انظر القفطي ، إنباه الرواة عن أنباه النحاة ، ج ١، ص ٣٠٨ ، وانظر شلبي ، عبد الفتاح إسماعيل ، أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو، دار المطبوعات الحديثة ، جدة الطبعة الثالثة (١٤٠٩هـ، ١٩٨٩)، ص ١٤٧ ، ١٤٨.

(٣) تعددت عنوانات هذا الكتاب ومنها: الحجة في القراءات ، انظر المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٠٨ ، وحجة القراء السبعة ، تحقيق (بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي)

المخطوطة (١) :

" أبيات الإعراب، نقض الهاذور، المسائل القصريات (نسبة إلى تلميذه محمد بن طويس القصري، وقد أملاها عليه حينما كان ملازماً له) و المسائل الكرمانية."

منهج أبي علي الفارسي في كتابه الحجة للقراء السبعة :

" إنَّ أبرز ما يتميز به منهج الفارسي في كتابه الحجة ما يلي :

أولاً : اتبع ترتيب السور في المصحف الشريف ؛ فبدأ بسورة الفاتحة وانتهى بسورة الناس.

ثانياً : يذكر نصَّ ابن مجاهد ، في أثناء تناوله للقراءات والاحتجاج لها .

ثالثاً : يُسند القراءة القرآنية لأصحابها .

رابعاً : يستشهد بالشعر وكلام العرب ؛ دليلاً على صحة القراءة التي يحتج لها .

خامساً : إذا عرض لمسألة وبيّن وجه التعليل والحجة فيها ، ثمّ تكرر نظيرها ، لا يُعيد القول فيها وإنما يُحيلك إلى الموضع الذي ذكرت فيه.

سادساً : لا يذكر سبب نزول الآية الكريمة .

سابعاً : أبرز ما يتميز به أسلوب أبي علي في توجيهه للقراءات في كتابه الحجة ، الإطالة ؛ " فهو يغوص في الإعراب والتعليل وتوضيح المعنى المترتب على القراءة ، ولا يدع حرف الخلاف إلا بعد أن يسوق له من الشواهد والأدلة الكثيرة ما يجليه ويرفع اللبس عنه، وإن أدت كثرة الاستطرادات — أحياناً — إلى إغماضه ومجافاته ، فإنَّ الدرر الغزيرة التي يظفر بها من يصبر عليه كثيرة ونفيسة.(١)

ثامناً : يتميز الكتاب باستخدام القياس ؛ فهو يعج بالكثير من التعليلات والقياسات المنطقية.(٢)

(١) انظر القفطي ، إنباه الرواة عن أنباه النحاة ، ج ١، ص ٣٠٨، وانظر شلبي ، عبد الفتاح إسماعيل، أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو، ١٤٧، ١٤٨ .

(٢) معاشي ، عبد الرحمن ، منهج الاحتجاج للقراءات القرآنية عند أبي علي الفارسي من خلال كتابه الحجة للقراء السبعة ، جامعة الحاج لخضر ، الجزائر ، ٢٠١٢م، ص ٣٤٨.

(٣) المرجع السابق.

(ج) : ابن زنجلة :

لم ينل ابن زنجلة حظاً وافياً من كتب الرجال والطبقات ، فلم يرد له ذكر فيها ، وما يمكن لنا ذكره ما أورده الزركلي باعتماده على مقدمة تحقيق كتاب الحجة ويتمثل بما يلي :
ابن زنجلة : هو عبد الرحمن بن محمد أبو زرعة ابن زنجلة ، عالم بالقراءات ، كان قاضياً مالكياً ، قرأ على أحمد بن فارس ، كتابه (الصاحبي) ، سنة (٣٨٢هـ) ، في المحمدية (بالري) ^(١) ، توفي بعد سنة (٤٢٠هـ) ^(٢)

آثاره العلمية (٣) :

المطبوع :

١. حجة القراءات ، تحقيق سعيد الأفغاني ، الناشر : مؤسسة الرسالة.
٢. تنزيل القرآن وعدد آياته ، تحقيق غانم قدوري الحمد ، الناشر : مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية.

الكتب التي لم يصل إليها الباحثون :

١. كتاب شرف القراء في الوقف والابتداء .
٢. تفسير القرآن .

مذهبه :

كان ابن زنجلة قاضياً على مذهب الإمام مالك ^(٤) .

(١) الزركلي ، خير الدين ، (ت ١٩٧٦م) ، الأعلام ، دار الملايين ، لبنان ، بيروت ، الطبعة الخامسة عشرة (٢٠٠٢م) ، ج ٣ ، ص ٣٢٥ انظر الحمد ، غانم قدوري ، تنزيل القرآن وعدد آياته واختلاف الناس فيه لابن زنجلة ، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية ، العدد (٢) ، (١٤٢٧هـ) ، ص ٢٣٩ ، حيث ذكر الدكتور غانم قدوري الحمد : أن كتب التراجم لم يرد فيها ترجمة لابن زنجلة سوى ما ذكره الزركلي باعتماده على مقدمة تحقيق كتاب الحجة في القراءات.

(٢) انظر الحمد ، غانم قدوري ، تنزيل القرآن وعدد آياته واختلاف الناس فيه لابن زنجلة ، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية ، العدد (٢) ، ص ٢٣٥.

(٣) انظر الحمد ، غانم قدوري ، تنزيل القرآن وعدد آياته واختلاف الناس فيه لابن زنجلة ، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية ، العدد (٢) ، ص ٢٣٨.

(٤) انظر الحمد ، غانم قدوري ، تنزيل القرآن وعدد آياته واختلاف الناس فيه لابن زنجلة ، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية ، العدد (٢) ، ص ٢٣٦.

منهج ابن زنجلة في كتابه الحجة :

أولاً : اتبع ترتيب المصحف في تناوله للقراءات ، وينسب القراءة لأصحابها.
ثانياً: يبدأ الإمام ابن زنجلة كلامه عادة بقوله: قرأ فلان وفلان كذا ، وقرا الباكون (يريد بقية السبعة) كذا ، وحجتهم كذا ، فإن كان هناك أكثر من حجة قال : (وحجة أخرى) ، وعرج على شرح حججه معتمداً على المعنى حيناً ، أو على حجة نحوية ، أو صرفية، أو لغوية ، أو بيت من الشعر، أو جملة من حديث ،أو كلام يحتج به ،وقلماً يعزو الحديث إلى راويه ، أو مظنته، أو يعزو الشعر إلى قائله ... حتى إذا اكتفى انتقل إلى آية أخرى حتى نهاية السورة (١).

ثالثاً : إذا وجد الحجة من القرآن نفسه بدأ بها ، وإذا كانت الحجة في حديث ذكره. (٢)
رابعاً : يحتج للقراءة بالشعر، والنثر ، وبكلام اللغويين، وأهل النحو.(٣)
خامساً : قطع المؤلف سرده في سورة البقرة ، بعد الآية الحادية عشرة ؛ لشرح مذهب القراء في الأداء عند اجتماع همزتين ، فعقد بحثاً بعنوان : (باب الهمزتين) ، حتى إذا انهاء واصل كلامه من حيث انقطع.(٤)
سادساً: يحشد الحجج والبراهين لإثبات القراءة الواحدة فيذكر أكثر من دليل نحوي من أجل إثبات القراءة مع الإيجاز فيها (٥)،
سابعاً : يتفرد ببعض المصطلحات كتسمية الفاعل (اسماً) حين يقول اسم كان وهي في مذهب التمام فدل على هذا أنه يقصد فاعل كان ما دام أنها تامة (٦)

(١) عبد الله ، محمد عبد الله مهدي ، ابن زنجلة ومنهجه في توجيه القراءات القرآنية ، جامعة المدينة العالمية

ماليزيا ، ٢٠١٢م ، ص ٢٠-٢١.

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٠.

(٣) المرجع السابق ، ص ٢١.

(٤) المرجع السابق ، ص ٢٥.

(٥) الشهري ، علي بن عامر بن علي ، الاحتجاج للقراءات في كتاب حجة القراءات للشيخ أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة ، جامعة أم القرى ، (١٤٢٤ هـ) ، ص ٢٣ .
(٦) المرجع السابق ، ص ٢٣ .

المبحث الثاني: (الاحتجاج للقراءات القرآنية وتوجيهها : مفهومه ودوافعه)

الاحتجاج في اللغة : مأخوذ من مصدر (احتج) ، أي قَدَّمَ حجة ، والحجة هي الدليل والبرهان^(١).
وفي الاصطلاح : ما دُلَّ به على صحة الدعوى ، وقيل الحجة والدليل واحد^(٢).

ويعرفه ابن أبي مريم ، (ت ٥٦٥ هـ) ، بقوله : "لقد جاء لفظ الاحتجاج من العلماء الذين انبروا يحتجون لتوضيح حججهم ، مبرهنين على صحة القراءات الصحيحة ؛ رداً على من يرتاب بصحتها"^(٣).

وقال السخاوي، (ت ٦٤٣ هـ) ، في مفهوم الاحتجاج : " اعلم أنَّ الغرض بذكر حجج القراء إبداء وجه القراءة في العربية، لا نصر إحدى القراءتين وتزيف الأخرى ؛ لأنَّ الكلَّ ثابت صحيح متفق على صحته ، بخلاف الخلاف في مسائل الفقه ، ومن ظنَّ غير هذا فقد اعتقد خلاف الحق ، والقراءة سنة لا رأي "^(٤).

(١) ابن منظور ، أبو الفضل أحمد بن مكرم (ت ٧١١ هـ) ، لسان العرب، تحقيق (عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي) ، دار المعارف ، القاهرة ، د ت ، مادة حجج .

(٢) الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف، (ت ٨١٦ هـ)، معجم التعريفات، تحقيق (محمد صديق المنشاوي) دار الفضيحة ، مصطلح رقم (٦٦٦) .

(٣) ابن أبي مريم ، الموضح في وجوه القراءات وعللها ، ج ١ ، ص ١٩ .

(٤) السخاوي ، علم الدين أبو الحسن علي بن محمد ، (ت ٦٤٣ هـ) ، فتح الوصيد في شرح القصيد ، تحقيق (مولاي الإدريسي الطاهري) ، مكتبة الرشد ، الطبعة الأولى (١٤٢٣ هـ ، ٢٠٠٢ م) ج ٢ ، ص ٢١٣ .

ويراد بالاحتجاج كما عرّفه سَعِيد الأفغاني بقوله : " الاحتجاج هو إثبات صحة قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب ، بدليل نقلي صحّ سنده إلى عربي فصيح ، سليم السليقة " (١).

ومن المحدثين من يعرفه بأنه : " بيان الوجه المقصود من القراءة ، أو تلمس الأوجه المحتملة التي يجري عليها التغيرات القرائي أو التحول في التركيب في مواضعه " (٢).

وهناك العديد من المؤلفات التي لم تحمل في عنوانها لفظ الاحتجاج ، إلا أنها لم تخل منه ؛ ومن ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر :

١. معاني القرآن للفراء ، (ت ٢٠٧ هـ).

٢. معاني القرآن للأخفش ، (ت ٢١٥ هـ).

٣. معاني القراءات للأزهري ، (ت ٣٧٠ هـ).

٤. المحتسب في وجوه القراءات والإيضاح عنها ، ابن جني (ت ٣٩٢ هـ).

٥. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، للإمام مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ).

(١) الأفغاني ، سعيد ، في أصول النحو ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، (١٤١٤ هـ ، ١٩٩٤ م)

ص ٦ .

(٢) وهذان ، عمرو خاطر عبد الغني ، التوجيه اللغوي للقراءات السبع عند أبي علي الفارسي في كتابه (الحجة) ، دراسة تطبيقية على مستويات التحليل اللغوي (صوتياً ، صرفياً ، نحوياً ، ودلائياً) ، مكتبة الآداب القاهرة ، الطبعة الأولى (١٤٣٠ هـ) (٢٠٠٩ م) ، ص ١٨ .

دوافع التأليف في علم الاحتجاج :

ويمكن تحديد الدوافع التي حدث بأهل الاحتجاج إلى الاحتجاج والدفاع عن القراءات القرآنية بما يلي :

أولاً : توضيح الأركان الثلاث للقراءة الصحيحة وهي :

١. صحة السند .
٢. موافقة العربية ولو بوجه .
٣. موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً^(١).

ثانياً : الدفاع عن كتاب الله ضد من يتوهم وجود لحن في القراءات، ولاسيما المتواترة لتوضيح الوجوه اللغوية الأصلية للقراءات^(٢).

ثالثاً : كان تأليف القراء للكتب في جمع القراءات ونسبتها ، والبحث عن إسنادها ، داعياً لعلماء اللغة أن يؤلفوا الكتب في الاحتجاج لها ، فقد مهدت أمامهم السبيل ، ومدت لهم الأسباب فكان جمع القراءات الخطوة الأولى ، والاحتجاج لها الخطوة التالية^(٣).

رابعاً : أن عصر ازدهار الحركة العلمية ، وتشعب العلوم والفنون ، ولاسيما ما كان متعلقاً منها بالقرآن الكريم وقراءاته ، اقتضى أن ينحى العلماء هذا المنحى من التأليف في الاحتجاج^(٤).

(١) ابن الجزري ، الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي ، (ت ٨٣٣ هـ) ، النشر في القراءات العشر تحقيق (علي محمد الضباع) ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، بيروت ، ج ١ ، ص ٩ .

(٢) ابن أبي مريم ، الموضح في وجوه القراءات وعللها ، ج ١ ، ص ٢٤ .

(٣) ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، (ت ٣٩٢ هـ) ، مقدمة المحتسب في وجوه القراءات والإيضاح عنها تحقيق (علي الجندي ناصف) ، عبد الفتاح شلبي ، الطبعة الثانية ، ج ١ ، ص ١٠ .

(٤) حمدان ، أكرم علي ، كتب الاحتجاج والصراع بين القراء والنحاة ، مجلة الجامعة الإسلامية ، المجلد الرابع عشر ، العدد الثاني ، عام (٢٠٠٦) ، ص ١١٠ .

والاحتجاج للقراءات القرآنية له أساليب ووسائل تتمثل بما يلي :

أولاً : الاحتجاج للقراءات القرآنية بالقرآن الكريم :

قال تعالى : ﴿ كَانَ خَطَئًا ﴾ : [الإسراء : ٣١]

تقرأ بكسر الخاء ، وإسكان الطاء ، والقصر ، وبفتح الخاء والقصر ، فالحجة لمن فتحها وقصر : أنه أراد الخطأ الذي هو ضد العمد ، ودليله قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَئًا ﴾ : [النساء : ٩٢] .^(١)

ثانياً : الاحتجاج للقراءة بقراءة أخرى :

قال تعالى : ﴿ لِلَّهِ الْحَقُّ ﴾ : [الكهف : ٤٤]

تقرأ : ﴿ الْحَقُّ ﴾ بالرفع والخفض ، والحجة لمن رفع ، أنه جعله وصفاً للولاية ، ودليله قراءة أبي ﴿ هُنَالِكَ الْوَلِيَّةُ لِلَّهِ الْحَقُّ ﴾ .^(٢)

ثالثاً : الاحتجاج برسم المصحف :

قال تعالى : ﴿ أَهْدَيْنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ : [الفاتحة : ٥]

قرأها ابن كثير بالسين ، وحجته أنها الأصل ، وقرأها حمزة بإشمام الزاي ، وقرأها الباقون بالصاد وحجتهم أنها كتبت في جميع المصاحف بالصاد^(٣).

(١) ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع ، ص ٢١٦ ، انظر إعراب القراءات السبع وعللها ، تحقيق (الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ ، ١٩٩٢م) ج ١ ، ص ٣٧١ — ٣٧٢ .

(٢) ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع ، ص ٢٢٤ ، انظر إعراب القراءات السبع وعللها ، ج ١ ، ص ٣٩٦ .
(٣) ابن زنجلة ، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد ، (ت ٤٢٠ هـ) ، حجة القراءات ، تحقيق (سعيد الأفغاني) مؤسسة الرسالة ، الطبعة الخامسة (١٤١٨ هـ ، ١٩٩٧) ، ص ٨٠ .

رابعاً : الاحتجاج بالشعر :

قال تعالى : (**تَوَّابُونَ**) بالهمز من (أنبأ) أي أخبر عن الله ، كما قال جل وعز :
" قَرَأْ نَافِعَ : (وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ) بالهمز من (أنبأ) أي أخبر عن الله ، وهو (فعيل) من أذبا
(مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا) : [التحريم : ٣] فالنبي - ﷺ - (ينبئ) أي يخبر عن الله ، وهو (فعيل) من أذبا
 . وإنما كان الاسم منه (منبئ) ولكنه صرف عن (مفعل) إلى (فعيل) .^(١)
 وحجته في أن (النبيء) مهموز قول عباس بن مرداس في مدحه نبي الله ﷺ " :
يا خاتم النبأ إنك مرسل " بالحق ، خير هدى السبيل هداكا ^(٢)

خامساً : الاحتجاج بالحديث الشريف :

قال تعالى : ﴿ فَنِعْمَ هِيَ ﴾ : [البقرة : ٢٧١] .
احتج ابن زنجلة لصحة القراءة بإسكان العين في (فَنِعْمَ) بحديث النبي - ﷺ - قائلًا : " حجة من
أسكن قوله : ﷺ لعمر بن العاص : " نِعْمًا بالمال الصالح للرجل الصالح " وأصل الكلمة (نِعْمًا)
بفتح النون وكسر العين " .^(٣)

سادساً : الاحتجاج بالمسائل النحوية والصرفية :

قال تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَاءِيَ ﴾ : [الكهف : ٥٢]
﴿ يَقُولُ ﴾ : " يقرأ بالياء والنون ، فالحجة لمن قرأه بالياء : أنه جعله من إخبار النبي ﷺ - عن الله
عز وجل بأمره ، والحجة لمن قرأه بالنون : أنه جعله من إخبار الله عز وجل عن نفسه " .^(٤)

(١) ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص ٩٨ - ٩٩ .

(٢) البيت من الكامل ، وهو للعباس بن مرداس السلمي ، (ت ١٨ هـ) ، الديوان ، تحقيق (الدكتور يحيى الجبوري)
مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى (١٤١٢ هـ ، ١٩٩١ م) ، ص ١٢٢ ، انظر سيبويه أبو بشر
عثمان بن قنبر ، (ت ١٨٠ هـ) ، الكتاب ، تحقيق (عبد السلام هارون) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة
الثالثة ، (١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٨ م) ، ج ٣ ، ص ٤٦٠ ، انظر أبا علي الفارسي ، الحجة قراء السبعة ، ج ٢
ص ٩٠ ، انظر ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص ٩٩ ، مع اختلاف في الرواية (كل هدى) في الديوان .
الشاهد فيه همز نبيء .

(٣) أحمد بن حنبل ، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ، (ت ٢٤١ هـ) ، مسند الإمام أحمد بن حنبل
تحقيق (شعيب الأرنؤوط ، وعادل مرشد ، وغيرهم) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، (١٤٢١ هـ ، ٢٠٠١ م)
رقم الحديث : ١٧٧٧٦٣ ، ج ٢٩ ، ص ٢٩٨ - ٢٩٩ ، انظر ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص ١٤٦ - ١٤٧ .

(٤) ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع ، ص ٢٢٥ - ٢٢٦ ، انظر إعراب القراءات السبع
وعليها ، ج ١ ، ص ٣٩٩ .

وقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا ﴾ : [الكهف : ٥٩].

﴿ لِمَهْلِكِهِمْ ﴾ : " يقرأ بفتح الميم ، وضمها و يفتح اللام وكسر ها فالحجة لمن فتحها : أنه جعله مصدراً من قولهم : هلكوا مهلكاً ، كما قالوا : طلعوا مطلعاً ، والحجة لمن قرأه بكسر اللام وفتح الميم : أنه جعله وقتاً لهلاكهم ، أو موضعاً لذلك ودليله قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ ﴾ : [الكهف : ٨٦] ، أي الموضع الذي تغرب فيه والحجة لمن قرأه بضم الميم وفتح اللام : أنه جعله مصدراً من قولهم : أهلكهم الله مهلكاً يريد : إهلاكاً فجعل مهلكاً في موضعه ، ودليله قوله تعالى : ﴿ ادْخُلْنِي مَدْخَلَ صِدْقٍ ﴾ : [الإسراء : ٨٠] .^(١)

(١) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص ٢٢٧، انظر إعراب القراءات السبع وعللها، ج ١، ص ٤٠١ — ٤٠٢.

المبحث الثالث : (ظاهرة انتقاد القراءات القرآنية)

كانت ظاهرة انتقاد القراءات القرآنية وليدة عصر النبي ﷺ — حيث اختلفت القبائل في قراءتها لسور القرآن الكريم ؛ كل وفق لسانه (لهجته) ، ومن ذلك ما روي عن عمر بن الخطاب ؓ أنه قال : " سمعتُ هشام بن حكيم ابن حزام — رضي الله عنه يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها ، وكان رسول الله ﷺ — أقرأنيها ، وكدتُ أن أعجل عليه ، ثم أمهلته حتى انصرف ، ثم لَبَّيْتُهُ بردائه ، فجئتُ به رسول الله ﷺ — فقلتُ : إني سمعتُ هذا يقرأ على غير ما أقرأتنيها فقال لي أرسله ، ثم قال له : اقرأ ، فقرأ ، قال : هكذا أنزلت ، ثم قال لي : اقرأ فقرأتُ فقال : هكذا أنزلت إنَّ القرآن أنزل على سبعة أحرف فأقرؤوا منه ما تيسر " (١٠)

ونتيجةً لتغاير القراءات القرآنية ، ومخالفة بعض القواعد النحوية ، فقد وقف النحويون منها موقف الناقد المخطئ ، أو الراد ، أو حتى المفاضل بينها ؛ لتعصبهم لقواعدهم النحوية ضدَّ القراءات القرآنية حتى ولو كانت سبعية . وإذا ما أمعنا النظر في منهجهم ، فلا نكادُ نجدُ عندهم فرقاَ بين : (قال : تعالى) و (قال : الشاعر) ، فكل منها متبوع بشاهد وهما سواء في ذلك ، ولا نكاد نلمح تمييزاً للشاهد القرآنيّ أو إحلالاً له في رتبة نقلية على الشاهد الشعريّ .

(١) البخاري ، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦ هـ) ، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه ، تحقيق (محمد زهير بن ناصر الناصر) ، دار طوق النجاة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، (١٤٢٢ هـ) ، ج ٦ ، باب ٦ ، باب فضائل القرآن ، رقم الحديث (٤٩٩٣) ، ص ١٨٤ .

أما بالنسبة لموقف البصريين والكوفيين من القراءات القرآنية؛ فإنَّ البصريين كانوا متشددين في أقيستهم اللغوية؛ فتعاملوا مع القراءات القرآنية بحذر، فما توافق مع أقيستهم اللغوية قبلوه، وما خالفها انتقدوه، أما الكوفيون فقد عُرفَ عنهم الموضوعية في أخذ اللغة والقواعد، وانعكس ذلك على موقفهم من الاستشهاد بالقراءات القرآنية، فنادرًا ما ينقدوها، أو يردوها.

وقد أخذ كثير من المتقدمين على البصريين هذا التوجه، وهاجموهم عليه فهذا: أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، يقول: "لسان العرب ليس مَخصوصاً فيما نقله البصريون فقط والقراءات لا تجيءُ على ما علمه البصريون ونقلوه" (١).

ويقول السيوطي (ت ٩١١هـ): "كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك فإنَّ قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبت ذلك دليل على جوازه في العربية" (٢).

"ولقد كانوا حريصين كل الحرص أن يجدوا للشاهد القرآني ظهيرا مؤيدا، أو شفيعا مما (قال الشاعر) إذا جاء منفردا فيما يمثله، فإذا لم يجدوا له شيئا من ذلك ظلوا في حيرة بشأنه إذ قد يمنعونه؛ وقد يحكمون عليه بالشذوذ، وقد يحملون ما فيه على الضرورة وقد يقضون بأنه مخالف للقياس، أو يحملونه على التوهم، أو يحكمون عليه بما هو أشد من ذلك" (٣).

(١) الأندلسي، أبو حيان، محمد بن يوسف، (ت ٧٤٥هـ)، البحر المحيط، تحقيق (عادل أحمد عبد الموجود علي محمد معوض، وآخرين)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ، ١٩٩٣م) ج ١، ص ٦٣.

(٢) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت ٩١١هـ)، الاقتراح في علم أصول النحو (تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص ٢٥.

(٣) الحسون، خليل بنبيان، النحويون والقرآن، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، ص ١٠.

وكان ممن عاب عليهم منهجهم هذا من المحدثين، الدكتور أحمد مكّي الأنصاري

بقوله:

" ما كان أغناني و أغناهم عن كل ذلك لو علموا أنّ اللغة العربية أوسع مما بين أيديهم جميعاً وأنّ فائتات كثيرة فانتت على الذين جمعوا اللغة في عصر التدوين ، وأنّ الشعر العربي قد ضاع منه الكثير قبل أن يدوّن، ولو علموا ذلك لما تجرأوا على تخطئة القراءات المحكمة.....، فالقرآن هو الحجة البالغة ، وعلى أساسه يكون تقعيد القواعد ، كما ينبغي تصحيح ما وضع منها إذا ما تعارض مع شيء من القراءات المحكمة ". (١)

(١) الأنصاري ، أحمد مكّي، الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين، دار الاتحاد العربي (١٣٩٣هـ ، ١٩٧٣م) ، القسم الأول ، ص ط،ي.

(أساليب النحاة في انتقاد القراءات القرآنية) :

يشكل النص القرآني أحد أهم مصادر الدراسات اللغوية للوصول إلى النص الذي يشكل المرجعية السليمة لحفظ اللغة ، ولذا كان القرآن الكريم قد نزل على قراءات عدة ؛ وكل ذلك تخفيفاً على القبائل ، ومراعاةً للهجاتها المختلفة .
قال ابن قتيبة : " كان من تيسير الله أن أمر الرسول ﷺ — أن يقرأ كل قوم بلغتهم ، وما جرت عليه عاداتهم " (١) .

وقد قسم العلماء القراءات، إلى متواترة وشاذة ، واشترطوا في القراءة المتواترة ثلاثة شروط هي :
أولاً : موافقة القراءة للعربية بأي وجه كان .
ثانياً : موافقة أحد المصاحف ولو احتمالاً .
ثالثاً : صحة السند. (٢)

وقد اهتم العلماء بالقراءات القرآنية ، جمعاً ودراسةً وتوجيهاً ، إلا أن تلك القراءات لم تسلم من النقد بالتخطئة أو المفاضلة عند كثير من جمهور اللغويين والمفسرين ؛ حيث إن علماء الدرس اللغوي قد تعاملوا مع النص القرآني والقراءات القرآنية في قواعدهم واحتجاجهم بمنهج عكسي ؛ إذ جعل العلماء الشعر وكلام العرب شاهداً وحجةً على القراءات وكان الأولى في منهجهم أن يجعلوا النص القرآني وقراءاته حجةً على كلام العرب وشاهداً عليه.
لذلك فإن تلك القراءات لم تسلم من النقد بأشكاله المختلفة بالتخطئة بردها، أو تضعيفها أو المفاضلة فيما بينها ، على معرفتهم بأن القراءة القرآنية سنة ولا ترد ، إلا أنهم قد وقعوا في التخطئة والمفاضلة .

(١) ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم ، (ت ٢٧٦ هـ) ، تأويل مشكل القرآن ، تحقيق (السيد أحمد صقر) دار التراث ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، (١٣٩٣ هـ ، ١٩٧٣ م) ، ص ٣٩ .
(٢) الزركشي ، بدر الدين محمد بن عبد الله ، (ت ٧٩٤ هـ) ، البرهان في علوم القرآن ، تحقيق (محمد أبو الفضل إبراهيم) ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، د ت ، ج ١ ، ص ٣٣ .

فسيبويه ، شيخ النحاة وإمامهم ، يقول : " القراءة لا تخالف ؛ لأنَّ القراءة السنة " .^(١)
ومع ذلك نرى الفراء (ت ٢٠٧ هـ) قد حكم على قراءة خفض الأرحام^(٢) في قوله تعالى :
﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ : [النساء : ١] ، بالفتح^(٣) ، وكذلك المبرد (ت ٢٨٥ هـ) ،
لم يجيزها بقوله : " هذا مما لا يجوز عندنا ، إلا أن يضطر إليه شاعر " ^(٤) .

نتيجةً لذلك ظهر علم الاحتجاج الذي ينتصر للقراءة ويُدافع عنها ؛ إذ أنَّ الأصل في
الاحتجاج والتوجيه إيجاد الوجوه الصحيحة المسوغة للقراءة ، إلا أنَّ ظهور انتقاد القراءات
من تخطئة ومفاضلة عند علماء الاحتجاج وفي كتبهم ، وهم الذين يحتجون للقراءة ويوجهونها
، يُشكِّلُ خروجاً على هدف الاحتجاج والتوجيه ومفهومه .

ومثال ذلك عند ابن خالويه ، في قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ
الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ [الأنعام : ١٣٧] ، فهو يحتج لمن قرأها بضم
الزاي^(٥) ، فيقول : " الحجة لمن قرأها بضم الزاي ، أنه دل بذلك على بناء الفعل لما لم يُسمَّ
فاعله ورفع به القتل ، وأضافه إلى شركائهم فخفضهم ، ونصب أولادهم بوقوع القتل عليهم ،
وحال بهم بين المضاف والمضاف إليه " ^(٦)

(١) سيبويه، الكتاب ، ج ١، ص ١٤٨ .

(٢) انظر ابن مجاهد ، السبعة في القراءات ، ص ٦٣٩ ، وانظر ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ،
ج ٢ ص ٤٠٣ .

(٣) انظر الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد ، (ت ٢٠٧ هـ) ، معاني القرآن ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة
الثالثة (١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٣ م) ، ج ١ ، ص ٢٥٢ .

(٤) المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد ، (ت ٢٨٥ هـ) ، الكامل ، تحقيق (محمد أحمد الدالي) ، مؤسسة
الرسالة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٧ م ، ج ١ ، ص ٩٣١ .

(٥) انظر ابن مجاهد ، السبعة في القراءات ، ص ٢٧٠ ، وانظر ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر
، ج ٢ ، ص ٢٦٣ .

(٦) ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع ، ص ١٥٠ ، انظر إعراب القراءات السبع وعللها ، ج ١ ، ص ١٧١ .

ثم يخطئها بقوله : "وهو قبيح في القرآن ، وإنما يجوز في الشعر" ^(١)، وفي قوله تعالى ﴿ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا كَذَلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنَاجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ١٠٣]، يحتج لمن قرأ: ﴿نُنَجِّي﴾ ^(٢)، بالتضعيف والتشديد بقوله : " والحجة لمن شدد أنه أخذه من: نجينا ننجي . ودليله قوله تعالى : ﴿وَنَجَّيْنَاهُمْ مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ : [هود : ٥٨]، ثم يقول: " والتشديد أولى لإجماعهم عليه في الأولى " ^(٣)، ويقصد بالأولى: (نُنَجِّي)، وهذا من باب المفاضلة بين القراءات، وإن المتبع لأسلوب النحاة في انتقادهم للقراءات، يراه يدور في فلكين لا يكاد يخرج عنهما الأول : (الانتقاد المبطن) :

أي الانتقاد غير الصريح ، ويتمثل برد النحوي للقراءة بطريقة غير مباشرة ، كتلك التي عرف بها (سيبويه) ، " فكان سيبويه — رحمه الله — يلجأ إلى المعارضة الخفية في معظم الأحوال حينما تعوزه الحيلة في التأويل ، وإذا ما وازنا بين مواقفه في المعارضة الصريحة وبين مواقفه في المعارضة الخفية كانت الخفية أضعاف الصريحة ، فهو — في الغالب — يتحاشى أن يذكر الآية بنصها ... وإنما يذكر أمثلة أخرى تنطبق عليها تمام الانطباق ... ثم يضع القاعدة النحوية التي تصطدم بهذه الآية الكريمة " ^(٤).

كرده لقراءة أبي عمرو بإسكان ﴿بَارِكُمْ﴾ ^(٥)، من قوله تعالى: ﴿فَتَوْبُوا إِلَىٰ بَارِكُمْ﴾ [البقرة : ٥٤] [فسيبويه أنكر الإسكان وركز على الاختلاس، بقوله : " الذين لا يُشبعون يختلسون اختلاساَ وذلك قولك: (يضرُّها ومن مأمَنك) يسرعون اللفظ، ومن ثم قال أبو عمرو: ﴿إِلَىٰ بَارِكُمْ﴾ : [البقرة: ٥٤] ويدلك على أنها متحركة قولهم: (من مأمَنك)، فيبيِّنون النون، فلو كانت ساكنة لم تحقق النون " ^(٦). وكذلك خطأ قراءة النصب في ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ ^(٧) من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَضَيْتَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة : ١١٧]، بطريقة خفية حيث قال: " يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر، وهو ضعيف في الكلام " ^(٨).

(١) ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع ، ص ١٥١.

(٢) انظر ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٣٣٠، انظر ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ج ٢، ص ٢٨٧.

(٣) ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع ، ١٨٥.

(٤) الأنصاري، أحمد مكي ، سيبويه والقراءات ، دار المعارف ، مصر، (١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م) ، ص ٧٤.

(٥) انظر ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١٥٤، وانظر ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ج ٢، ص ٢١٢.

(٦) سيبويه ، الكتاب ، ج ٤، ص ٢٠٢.

(٧) انظر ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١٦٨، وانظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ٢، ص ٢٢٠.

(٨) سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٣٩، انظر أحمد مكي الأنصاري، سيبويه والقراءات، ص ٦٤.
الأسلوب الثاني: (الانتقاد الصريح) : وهو أن يُخطئ النحوي القراءة بصورة مباشرة وينتقدها بالفاظ لاذعة، كقولهم مثلاً: قراءة رديئة، وشاذة عن القياس والاستعمال، وقبيحة، ولا تصح الصلاة بها، وليس لها وجه في العربية.

فقراءة نافع ﴿مَعَائِشَ﴾ مهموزة ^(١)، من قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشٌ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ [الأعراف: ١٠]، قد هوجمت من جمهور النحاة، وانتقدت بأشنع العبارات ابتداء من سيبويه، (١٨٠هـ)، الذي خطأها تخطئة خفية، كما عرف عنه بقوله: "لم يهمزوا مقول ومعاش لأنهما ليستا بالاسم على الفعل فتعتلا عليه، وإنما هو جمع مقالة ومعيشة... فأما قولهم: مصائب بالهمز، فإنه غلط منهم؛ وذلك أنهم توهموا أن مصيبة (فعيلة) وإنما هي (مفعلة)" ^(٢).

وغلطها الفراء (ت ٢٠٧ هـ)، بقوله: ﴿مَعَائِشَ﴾، لا تهمز؛ لأنها مفعلة، الياء من الفعل فلذلك لم تهمز، إنما يهمز من هذا ما كانت الياء فيه زائدة؛ مثل مدينة ومدائن، وقبيلة وقبائل... ومثل معاش من الواو مما لا يهمز لو جمعت... وربما همزت العرب هذا وشبهه؛ يتوهمون أنها فعيلة لشبهها بوزنها في اللفظ وعدة الحروف " ^(٣).

فإذا جاءت هذه القراءة موافقة لكلام العرب، فلماذا تخطأ، فالقراءة متى ما سمعت في كلام العرب فإنه يحتج بها.
وقال فيها الأخفش (ت ٢١٥ هـ): "هي رديئة؛ لأن الياء ليست بزائدة" ^(٤).

(١) انظر ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٢٧٨. وانظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١، ص ١٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٣٦٧، انظر الأنصاري، سيبويه والقراءات، ص ٨٧.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٣٧٣.

(٤) الأخفش، معاني القرآن، ج ١، ص ٣٢٠.

وخطأها المبرد (٢٨٥ هـ) ، بقوله : " فأما قراءة من قرأ : ﴿ مَعَائِشَ ﴾ فهمز فإنه غلط وإنما هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نعيم ، ولم يكن له علم بالعربية ، وله في القرآن حروف وقد وقف عليها. " (١). ولا يجوز للمبرد أن يرد قراءة نافع ثم يتهمة بعدم علمه بالعربية ؛ فهو من كبار القراء المشهود لهم بالفصاحة والضبط ، وقد دافع عنه أبو حيان الأندلسي قائلاً : " فلو فرضنا أنه لم يدر ما العربية وهي هذه الصناعة التي يتوصل بها إلى التكلم بلسان العرب فهو لم يلزمه ذلك ؛ إذ هو فصيح متكلم بالعربية ناقل للقراءة عن العرب الفصحاء ، وكثير من هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقراء ولا يجوز لهم ذلك " (٢) ، أما النحاس ، فقد وصفها باللحن بقوله : " الهمز لحن لا يجوز " (٣).

ومن مثل ذلك قراءة ﴿ بِمُصْرَحِي ﴾ ، بالخفض من قوله تعالى : ﴿ مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتَ بِمُصْرِخِي ﴾ [إبراهيم : ٢٢] ، فقد انتقدها النحويون على النحو الآتي :
قال فيها الفراء : " لعلها من وهم القراء طبقة يحيى فإنه قل منهم من سلم من الوهم. ولعله ظن أن الباء في (بمصري) خافضة للحرف كله ، والياء من المتكلم خارجة من ذلك " (٤) ، وقال الأخفش : " هذا لحن لم نسمع بها من أحد من العرب ولا أهل النحو " (٥) وخطأها الزجاج بقوله : " هذه القراءة عند جميع النحويين رديئة " مرذولة " (٦) ، وكذلك النحاس حيث قال : " صار هذا بإجماع لا يجوز ، ولا ينبغي أن يحمل كتاب الله جل وعز على الشذوذ " (٧).

-
- (١) المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد ، (ت ٢٨٥ هـ) ، المقتضب ، تحقيق (محمد عبد الخالق عظيمة) ، القاهرة (١٤١٥ هـ ، ١٩٩٤ م) ، ج ١ ، ص ٢٦١ .
(٢) أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط ، ج ٤ ، ص ٢٧١ .
(٣) النحاس ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ، (ت ٣٣٨ هـ) ، إعراب القرآن ، تحقيق (زهير غازي زاهد)
عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة (١٤٠٩ هـ ، ١٩٨٨ م) ، ج ٢ ، ص ١١٥ .
(٤) الفراء ، معاني القرآن ، ج ٢ ، ص ٧٥ .
(٥) الأخفش ، معاني القرآن ، ج ٢ ، ص ٤٠٧ .
(٦) الزجاج ، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت ٣١١ هـ) ، معاني القرآن وإعرابه ، تحقيق (عبد الجليل عبده شلبي) عالم الكتب ، الطبعة الأولى (١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٨ م) ، ج ٣ ، ص ١٥٩ .
(٧) النحاس ، إعراب القرآن ، ج ٢ ، ص ٣٦٨-٣٦٩ .

ومن صور الانتقاد غير المباشر، (المفاضلة بين القراءات) ، أو ما يُعرف بالترجيح لأنَّ المفاضلة إذا ما وقعت بين القراءات ، فهذا يعني قبول واحدة ، وإنكار الأخرى واستبعادها وقد أشار بعض المتقدمين إلى عدم جواز الترجيح بين قراءتين ومن بينهم :

السخاوي(ت٦٤٣هـ) ، الذي يقول في مفهوم الاحتجاج :
" اعلم أنَّ الغرضَ بذكر حجج القراء ؛ إبداء وجه القراءة في العربية ، لا نصر إحدى القراءتين وتزييف الأخرى ؛ لأنَّ الكلَّ ثابتٌ "صحيحٌ" متفقٌ" على صحته ، بخلاف الخلاف في مسائل الفقه ، ومن ظنَّ غيرَ هذا فقد اعتقد خلاف الحق ، والقراءة سنة لا رأي " .^(١)

ويقول أبو حيان (ت ٧٤٥هـ) ، في البحر: " وهذا الترجيح الذي يذكره المفسرون والنحويون بين القراءتين لا ينبغي ؛ لأن هذه القراءات كلها صحيحة ومروية وثابتة عن رسول الله - ﷺ - ولكل منها وجه ظاهر في العربية ، فلا يمكن فيها ترجيح قراءة على قراءة " ^(٢) ، وقد أشار الزركشي (٧٩٤هـ) ، إلى أنَّ التوجيه الذي يُسقط قراءة أو يُثبت أخرى ، غيرُ مرضٍ ؛ لأنَّ كليهما متواترة ، وقد رُوِيَ عن ثعلب أنه قال : " إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم أفضل إعراباً على إعراب في القرآن ، فإذا خرجت إلى الكلام (كلام الناس) ، فضلت الأقوى ؛ وهو حسن " ^(٣) .

ومن أمثلة ذلك عند النحاة ، أنَّ النحاس قد فضلَ قراءة ﴿غَشَوَهُ﴾ ^(٤) ، بكسر الغين من قوله تعالى: ﴿حَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشْوَةً وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ : [البقرة: ٧] على قراءتي الضم والفتح بقوله : " أجودها ﴿غَشَوَهُ﴾ بكسر الغين " ^(٥) .

(١) السخاوي ، فتح الوصيد في شرح القصيد ، ج ٢ ، ص ٢١٣ .

(٢) أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط ، ج ٢ ، ص ٢٧٥ .

(٣) الزركشي ، بدر الدين محمد بن عبد الله ، (ت ٧٩٤هـ) ، البرهان في علوم القرآن ، تحقيق (محمد أبو الفضل إبراهيم) ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، د ت ، ج ١ ، ص ٣٤٢ .

(٤) انظر ابن مجاهد ، السبعة في القراءات ، ص ١٣٩ .

(٥) النحاس ، إعراب القرآن ، ج ١ ، ص ١٨٦ .

وقد فضل الفراء قراءة الفتح في ﴿مَطْلَعٌ﴾^(١)، من قوله تعالى: ﴿سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ : [القدر: ٥] ، على قراءة كسر اللام ، بقوله : " قرأه العوام بفتح اللام وقول العوام أقوى في قياس العربية " .^(٢)

ومثلها أيضاً ، تفضيل الأخفش لقراءة النصب في ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ ، من قوله تعالى : ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ : [النساء : ١] ، بقوله : " النصب أحسن لأنك لا تجري الظاهر المجرور على المضمّر المجرور " .^(٣)

وقد فضل مكي بن أبي طالب قراءة تشديد الجيم، على قراءة التخفيف في ﴿نُنَجِّي﴾ من قوله تعالى : ﴿ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا كَذَلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنَجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾ : [يونس : ١٠٣] بقوله : " وهما لغتان وقد جاء القرآن بهما إجمالاً ، وفي التشديد معنى التكرير ، وهو الاختيار ؛ لأن الجماعة عليه " .^(٤)

(١) انظر ابن مجاهد ، السبعة في القراءات ، ص ٦٣٩ ، انظر ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ص ٤٠٣ .

(٢) الفراء ، معاني القرآن ، ج ٣ ، ص ٢٨٠ .

(٣) الأخفش ، معاني القرآن ، ج ١ ، ص ٢٤٣ .

(٤) مكي ، أبو محمد بن أبي طالب القيسي ، (ت ٤٣٧ هـ) ، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، تحقيق (محي الدين رمضان) ، مجمع اللغة العربية ، دمشق (١٣٩٤ هـ ، ١٩٧٤ م) ج ١ ، ص ٥٢٣ .

(ظاهرة نقد القراءات المتواترة في كتب الاحتجاج) :

" لم تكن كتب الاحتجاج بأخف وطأة على القراءات التي لم توافق بعض القواعد النحوية أو الصرفية ، من غيرها من كتب النحو نفسها ، بل لم يخل كتاب من كتب الاحتجاج التي بين يدي وهي تمثل قدرا منها لا بأس به ، من نقد للقراءات كثيرا كان أم قليلا خفيا أم صريحا و القراءات التي انتقدها مؤلفو كتب الاحتجاج ، وجدناها قد خرجها غيرهم من النحاة أو المفسرين وبيّنوا لها وجوهاً في العربية قوية" (١).

ومثال ذلك عند ابن خالويه بتخطئته لقراءة ابن عامر ، بنصب الدال وخفض شركائهم في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾: [الأنعام: ١٣٧] ، بقوله: " وهو قبيح" في القرآن وإنما يجوز في الشعر" (٢) وتبعه الفارسي بتخطئتها أيضا حيث قال: " هذا قبيح قليل في الاستعمال ولو عدل عنها إلى غيرها كان أولى". (٣)

وفي قوله تعالى: ﴿فَقَنِلُوا أَيَّمَةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُوْنَ﴾ [التوبة: ١٢] يُخطئ الفارسي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو (أَيَّمَةَ) (٤) ، بهمز الألف وبعدها ياء ساكنة، إذ يقول: "غير مستقيم" (٥).

(١) حمدان، أكرم علي ، كتب الاحتجاج والصراع بين القراء والنحاة ، ص ٩٨.

(٢) ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع ، ص ١٥٠.

(٣) أبو علي الفارسي ، الحسن بن عبد الفغار ، (ت ٣٧٧ هـ) ، الحجة للقراء السبعة ، تحقيق : بدر الدين قهوجي ، بشير جويجاتي) ، دار المأمون للتراث ، سورية ، الطبعة الأولى (١٤٠٤ هـ ، ١٩٨٤ م) ، ج ٣ ، ص ٤٠٩.

(٤) انظر ابن مجاهد، السبعة في القراءات ، ص ٣١٢، وانظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١ ص ٣٧٨.

(٥) أبو علي الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ، ج ٤ ، ص ١٣٧.

وكذلك خطأ الفارسي قراءة الخفض في ﴿وَالْأَرْحَامُ﴾^(١) من قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾
الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامُ﴾: [النساء : ١] ، بقوله: " هذا ضعيف في القياس، وقليل في
الاستعمال" ^(٢)

كما خطأ ابن زنجلة، قراءة اختلاس حركة الهمز في ﴿بَارِيكُمْ﴾^(٣) ، من قوله تعالى

:

﴿فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ﴾ : [البقرة : ٥٤] ، بقوله: " الإشباع على أصل الكلمة وهو الصواب
ليوفى كل حرف حقه من الإعراب " ^(٤)

لذلك فقد خرج عمل علماء أصحاب الاحتجاج والتوجيه ، من الاحتجاج للقراءة
والانتصار لها أمام منتقديها ، إلى التخطئة والنقد .

(١) ابن مجاهد ، السبعة في القراءات ، ص ٢٢٦ ، وانظر ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر، ج ٢
ص ٢٤٧ .

(٢) أبو علي الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ، ج ٣ ، ص ١٢١ .

(٣) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١٥٤ ، وانظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ٢، ص ٢١٢ .

(٤) ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص ٩٧ .

الفصل الأول : (انتقاد القراءات القرآنية في كتب الاحتجاج الثلاثة نحويًا) :

المبحث الأول : الانتقاد في حذف العلامة الإعرابية :

أولاً : حذف كسرة الهمز في ﴿ بَارِكُمْ ﴾ : [البقرة : ٥٤] .

ثانياً : حذف الفتحة عن الياء في ﴿ وَحَيَّائِ ﴾ : [الأنعام : ١٦٢] .

ثالثاً : حذف كسرة الهمز في ﴿ أَلَمْكُرُ السَّيِّئِ ﴾ : [فاطر : ٤٣] .

المبحث الثاني : (انتقاد القراءات في كتب الاحتجاج من حيث اختلاف العلامة الإعرابية) :

أولاً : اختلافهم في الرفع والنصب في ﴿ غَشَوُۥ ﴾ من قوله تعالى : [البقرة : ٧]

ثانياً : اختلافهم بالرفع والنصب في ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ من قال تعالى : [البقرة : ١١٧]

ثالثاً : اختلافهم في مسألة العطف على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر في

﴿ وَالْأَرْحَامُ^٤ ﴾ من قوله تعالى : [النساء : ١]

رابعاً : اختلافهم في الفصل بين المتضايقين في قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرِ

مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءُهُمْ ﴾ : [الأنعام : ١٣٧]

خامساً : اختلافهم في مسألة المعرفة والنكرة في اسم كان وخبرها في ﴿ صَلَاتُهُمْ ﴾ و ﴿

مُكَاءَ وَتَصَدِيقَةً^٥ ﴾ من قوله تعالى : [الأنفال : ٣٥]

المبحث الأول : الانتقاد في حذف العلامة الإعرابية :

يتناول هذا المبحث قضية حذف العلامة الإعرابية في شواهد من القراءات القرآنية إذ أنّ علامات الإعراب قد سقطت من أواخر بعض الكلمات، دون مسوِّغ نحوي لذلك ، مما سوِّغ لبعض النحاة الطعن في هذه القراءات ؛ تشبُّثاً منهم بظاهرة الإعراب .

ويعرّف الإعراب لغةً بأنه : الإبانة والإيضاح .^(١)

ويعرّفه سيبويه اصطلاحاً : ما تتعرض له أواخر الكلمات من تغير في لفظ حرفها الأخير ، وهو حرف الإعراب ، بسبب دخول العوامل عليها، وهذه العوامل هي الفتح والكسر والضم والجزم .^(٢)

وبما أنّ الإعراب يقصد به الإبانة والإيضاح ، فهو يزيل اللبس والغموض عن المعنى المراد من الألفاظ ، فلو بقيت المفردات غير معربة ، لم يتحقق فهم المقصود منها ، فالعلامات الإعرابية مثلاً هي التي تبين الفاعل من المفعول به .

ويقول ابن جني : " هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ؛ ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيداً أباه ، وشكر سعيداً أبوه ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شرحاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه " ^(٣) .

وبفضل العلامة الإعرابية زال اللبس في فهم المراد من قوله تعالى : ﴿ وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ ﴾ : [البقرة : ١٢٤] ، فقد تقدم المفعول وهو إبراهيم على الفاعل لفظ الجلالة الله بدليل العلامة الإعرابية ، فتبين أنّ الله هو الذي ابتلى إبراهيم عليه السلام .

وكذلك في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ : [فاطر : ٢٨] ، فقد تقدم المفعول الله على الفاعل العلماء بدليل العلامة الإعرابية .

(١) انظر ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (عرب) .

(٢) سيبويه ، الكتاب ، ج ١ ، ص ١٣ .

(٣) ابن جني ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، الخصائص ، تحقيق (محمد علي النجار) ، المكتبة العلمية ، القاهرة ، د ت ، ج ١ ، ص ٣٥ .

وهناك ثلاثة مظاهر لحذف العلامة الإعرابية هي :

- ١ . غياب العلامات الثلاث الأصلية (الضمة ، الكسرة ، الفتحة) .
- ٢ . حذف حرف العلة ، علامة جزم الأفعال المعتلة الآخر .
- ٣ . حذف النون من آخر الأفعال الخمسة ، علامة جزمها أو نصبها (١) .

ومن مظاهرها في القرآن الكريم :

- ١ . إسكان الهمز في ﴿ بَارِئُكُمْ ﴾ : [البقرة: ٥٤]
- ٢ . إسكان الراء في ﴿ يَأْمُرُكُمْ ﴾ : [البقرة: ٦٧]
- ٣ . إسكان النون في ﴿ يَلْعَنُهُمْ ﴾ : [البقرة: ١٥٩]
- ٤ . إسكان الواو في ﴿ يَعْقُوا ﴾ : [البقرة: ٢٣٧]
- ٥ . إسكان الراء في ﴿ يَنْصُرُكُمْ ﴾ : [آل عمران: ١٦٠]
- ٦ . إسكان النون في ﴿ تَأْمَنَّا ﴾ : [يوسف: ١١]
- ٧ . إسكان الياء في ﴿ أَلَمْ كُرُ السَّيِّئِ ﴾ : [فاطر: ٤٣]

وقد وقف النحاة من ظاهرة غياب العلامة الإعرابية في القراءات القرآنية في حيرة من أمرهم إذ ينفقون على أنها في الشعر تسكين للضرورة ، أما في القرآن فيسمونها اختلاصاً ، كما أسماها سيبويه في قراءة أبي عمرو ﴿ بَارِئُكُمْ ﴾ ، بإسكان الهمز وقال : " قراءة أبي عمرو اختلاص لحركة الكسر " (٢)

(١) القيام، إسماعيل محمود ، حذف العلامة الإعرابية بين الرواية الشفوية والنظام الكتابي ، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها ، (١٤٣٣هـ ، ٢٠١٢م) ، المجلد (٨) ، العدد (٢) ، ص ٣٠١ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ، ج ٤ ، ص ٢٠٢ .

وسنعرضُ في هذا الفصل موقفَ أصحاب كتب الاحتجاج من بعض القراءات القرآنية سواءً بالتخطئة أو المفاضلة بينها ؛ لمُخالفتها بعض قواعدهم النحوية ، فبالرغم من أنَّ مصنفاتهم الثلاثة تلك تحمل في عنواناتها لفظ الاحتجاج ، إلا أنَّ مضامينها في بعض الأحيان تتناقض هذا المفهوم ؛ إذ نراهم ينتقدون القراءة ويقيسونها بمقاييسهم النحوية ولا يتخرجون من تخطئتها أو تفضيل بعضها على الآخر، وواجبهم الدفاع عنها وبيان وجوها لغوياً .

فقد كانَ الهدفُ من تأليف هذه الكتب الاحتجاج للقراءات القرآنية المتواترة والدفاع عنها أمام منتقديها وتوجيهها إلى الوجه الصحيح الذي يزيل النقد عنها ، لكنَّ أصحاب كتب الاحتجاج قد شاركوا في قضية انتقاد القراءات ؛ فقد وصفوها باللحن ، والشذوذ ، والخروج عن القاس والاستعمال .

قال السيوطي: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواءً أكان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً ، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية ، إذ لم تخالف قياساً معروفاً ، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه ؛ كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ، ولا يقاس عليه " (١) .

وفيما يأتي بعض النماذج التي تبين مشاركة كتب الاحتجاج في نقد بعض القراءات التي خالفت إحدى قواعدهم النحوية من حيث حذف العلامة الإعرابية أو اختلافها .

(١) السيوطي ، الاقتراح ، ص ٢٤ .

أولاً : حذف كسرة الهمز في قوله تعالى (ك) : [البقرة : ٥٤].

﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَنْقُومُ إِلَيْكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجَلَ فَوُتُّوا إِلَى بَارِيكُمْ فَأَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِيكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾

تعددت القراءات في كلمة ﴿ بَارِيكُمْ ﴾ : فقد قرأت بكسر الهمز ، واختلاسها وإسكانها . يقول ابن مجاهد : " فكان ابن كثير ، ونافع ، وعاصم ، وابن عامر ، وحمزة ، والكسائي يكسرون الهمز من غير اختلاس ولا تخفيف . واختلف عن أبي عمرو ، فقال عباس بن الفضل : سألت أبا عمرو كيف تقرأ ﴿ إِلَى بَارِيكُمْ ﴾ : مهموزة منقلبة ، أو ﴿ إِلَى بَارِيكُمْ ﴾ : مخففة ؟ فقال : قراءتي ﴿ بَارِيكُمْ ﴾ مهموزة غير منقلبة . وروى اليزيدي وعبد الوارث عنه ﴿ بَارِيكُمْ ﴾ : فلا يجزم الهمزة " (١) .

وقد كانت هذه القراءة موضع نقاش بين العلماء من ناقد ومؤيد وأول من فتح باب الطعن على هذه القراءة من النحاة هو الإمام سيبويه ، إذ عدَّ قراءة أبي عمرو (اختلاس) لحركة الكسرة بقوله : " وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاسا وذلك قولك : (يضرُّها ومن مأمَّنك) يسرعون اللفظ ، ومن ثم قال أبو عمرو : ﴿ إِلَى بَارِيكُمْ ﴾ : [البقرة : ٥٤] . ويدلك على أنها متحركة قولهم : (من مأمَّنك) ، فيبيِّنون النون ، فلو كانت ساكنة لم تحقق النون " (٢) .

وقد روى سيبويه الاختلاس عن أبي عمرو ، وأجازه لكنه لم يروِ الإسكان عنه فهو لا يجيزه إلا بضرورة الشعر ، وقد استشهد لحذف كسرة الإعراب بقول الشاعر :

إِذَا عَوَّجَجْنَ قُلْتُ صَاحِبُ قَوْمٍ بِالْدَّوِّ أَمْثَالُ السَّفِينِ الْعُومِ (٣) .

(١) ابن مجاهد ، السبعة في القراءات ، ص ١٥٤ - ١٥٦ ، وانظر ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ج ٢ ، ص ٢١٢ .

(٢) انظر سيبويه ، الكتاب ، ج ٤ ، ص ٢٠٣ .

(٣) البيت من الرجز ، بلا نسبة في سيبويه ، الكتاب ، ج ٤ ، ص ٢٠٣ ، ونسبه المحقق لأبي نخيلة والشاهد فيه حذف العلامة الإعرابية من كلمة (صاحب) ، وهي الكسرة ، انظر الأخفش ، معاني القرآن ، ج ١ ، ص ١٠٠ وانظر ابن جني ، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، د ت ، ج ١ ، ص ٧٦ ، وانظر ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (عوم) .

واستشهد بقول امرئ القيس :
فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ إِنْثَمَاءً مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ (١)

ويقول الدكتور زهير غازي زاهد : " فسيبويه قال باختلاس الحركة في القراءة، وجوز التخفيف من الحركة في حالتي الرفع والجر في الشعر دون غيره من الكلام ، مما يشير إلى عدم قبوله برواية تسكين الهمزة في قراءة أبي عمرو " (٢).

وحذا حذو سيبويه مجموعة من النحويين، فهذا الأخفش قد أنكر الإسكان بقراءة أبي عمرو: ﴿بَارِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، وعدَّ حرفه غلطاً من الراوي، واتهمه في سمعه، فقال: "وقد زعم قوم أنها تجزم، ولا أرى ذلك إلا غلطاً منهم، سمعوا التخفيف فظنوا أنه مجزوم والتخفيف لا يفهم إلا بمشاهدة، ولا يعرف في الكتاب، ولا يجوز الإسكان إلا أن يكون أسكن". (٣)

وكذلك المبرد الذي أنكر حذف علامة الإعراب سواء في النثر أو الشعر، فقد ذكر النحاس أن المبرد قال في قراءة أبي عمرو: ﴿بَارِكُمْ﴾: "إنه لحن لا يجوز في كلام ولا شعر؛ لأنها حرف الإعراب" (٤) ونقل القرطبي عن المبرد أيضاً: "قراءة أبي عمرو لحن". (٥)

(١) البيت من السريع ، وهو لامرئ القيس (ت ٨٠ ق هـ) ، الديوان ، تحقيق (مصطفى عبد الشافي) ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، الطبعة الخامسة (١٤٢٥ هـ ، ٢٠٠٤ م) ، ص ١٣٤ .
الشاهد فيه ، حذف العلامة الإعرابية من كلمة أشرب ، وهي الضمة .

انظر ، سيبويه ، الكتاب ، ج ٤ ، ص ٢٠٤ ، وانظر ابن جني ، الخصائص ، ج ١ ، ص ٧٤ .

(٢) زاهد ، زهير غازي ، النحويون والقراءات القرآنية ، مجلة آداب المستنصرية ، بغداد ، العدد (١٥) ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧ م) ، ص ١٢٦ .

(٣) الأخفش ، معاني القرآن ، ج ١ ، ص ٩٩ .

(٤) النحاس ، إعراب القرآن ، ج ١ ، ص ٢٢٦ .

(٥) القرطبي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، (ت ٦٧١ هـ) ، الجامع لأحكام القرآن ، تحقيق (الشيخ هشام سمير البخاري) ، عالم الكتب ، الرياض ، د ت ، ج ١ ، ص ٤٠٢ .

وقد ردَّ أبو حيان الأندلسي على المبرد بقوله: " منع المبرد التسكين في حركة الإعراب وزعم أن قراءة أبي عمرو لحن، وما ذهب إليه ليس بشيء ، لأنَّ أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله - ﷺ - ولغة العرب توافقه على ذلك " (١) .

وكذلك ردَّ عليه السمين الحلبي بقوله " هذه جرأة من المبرد ، وجهل بأشعار العرب ، فإن السكون في حركات الإعراب قد ورد في الشعر كثيراً ، ومنه قول امرئ القيس :
فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ إِنَّمَا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ

وقراءة أبي عمرو صحيحة ، وذلك أنَّ الهمزة حرف ثقيل ، ولذلك اجتُرئ عليها بجميع أنواع التخفيف ، فاستثقلت عليها الحركة ففتّرت ...والذي حسنه هنا أن قبل كسرة الهمزة راء مكسورة والراء حرف تكرير ، فكأنه توالى ثلاث كسرات فحسن التسكين" (٢) .

أما الزجاج فهو مع جمهور النحويين الذين لا يجيزون إسكان حرف الإعراب ، فقد أنكر الإسكان بقراءة أبي عمرو ، آخذاً برأي سيبويه ، إذ يقول : "وهذا ما رواه سيبويه باختلاس الكسرة وأحسب أن الرواية الصحيحة ما روى سيبويه " (٣) ، وقفاً على آثارهم ابن جني؛ إذ اتهم القراءة بالاختلاس والرواة بعم الضبط (٤) .

(١) أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط ، ج ١ ، ص ٣٦٥ .

(٢) السمين الحلبي ، أبو العباس أحمد بن يوسف ، (ت ٧٥٦ هـ) ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون تحقيق (أحمد محمد الخراط) ، دار القلم ، دمشق ، د ت ، ج ١ ، ص ٣٦٢ — ٣٦٤ .

(٣) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ج ١ ، ص ١٣٦ .

(٤) انظر ابن جني ، الخصائص ، ج ١ ، ص ٧٢ — ٧٣ .

أمّا موقف أصحاب الاحتجاج منها فابن خالويه احتج لقراءة أبي عمرو بقوله : " يسكن ذلك كله كراهية لتوالي الحركات " ^(١) ، واستشهد على ذلك بقول امرئ القيس :

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ

أمّا الفارسي فقد انتقدها كمن سبقه من النحاة وعدّها اختلاصاً للحركة فقال: " فمن روى عن أبي عمرو الإسكان في هذا النحو، فلعله سمعه يختلس فحسبه لضعف الصوت به والخفاء إسكاناً " ^(٢).

وكذلك حال ابن زنجلة فقد ردّ قراءة أبي عمرو بقوله:

" قرأ أبو عمرو بالاختلاس ، وقرأ الباقون بالإشباع على أصل الكلمة وهو الصواب ليوفى كل حرف حقه من الإعراب " ^(٣)

لهذا فإنّ إنكار هؤلاء النحاة لظاهرة الإسكان، بالرغم من أنّ الإسكان ظاهرة لغوية واردة في القرآن ، يُؤتى بها للتخفيف؛ تحاشياً لتوالي الحركات، وأنّ لهذه الظاهرة شواهد شعرية كثيرة وهي لغة من لغات العرب ، ما هو إلا إشفاق منهم على ظاهرة الإعراب وتمسكهم بها .

" فتميم مثلاً عُرِفَ عنها تسكين حرف الإعراب وهي من أفصح القبائل العربية " ^(٤). ويقول الدكتور إبراهيم أنيس : " الأصل في اللغة العربية سكون أواخر الكلمات ، وأنّ حركات الإعراب إنما جاء بها المتكلمون لوصل الكلمات بعضها ببعض ثم عدها دليلاً على خلو اللهجات العربية القديمة من الإعراب " ^(٥).

(١) ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع ، ص ٧٧، انظر إعراب القراءات السبع وعللها، ج ٢، ص ١٤٨.

(٢) أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج ٢، ص ٨٤.

(٣) ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص ٩٧.

(٤) الأنصاري ، سيبويه والقراءات، ص ٨٦.

(٥) أنيس ، إبراهيم ، من أسرار اللغة ، مكتبة الإنجلو المصرية ، ١٩٦٦م، ص ٢٤٨.

و بعد توجيه قراءة الإسكان من قوله تعالى: ﴿بَارِكُمْ﴾، تعتبر هذه القراءة صحيحة ولا يجوز انتقادها ؛ وذلك من وجهين :

الأول: أنها قراءة أبي عمرو، الذي نقلها بأثر عن النبي - ﷺ -، وهو كما قال عنه أبو حيان " فإنه عربي صريح، وسامع لغة، وإمام في النحو، ولم يكن ليذهب عنه جواز ذلك" (١)

والثاني : أنها جاءت موافقةً للغة من لغات العرب ؛ وهي تميم ، وأسد ، يقول ابن الجزري : " أنهم نقلوا أنَّ لغة تميم تسكين المرفوع من : (وَيُعَلِّمُهُم) : [البقرة : ١٥١] ونحوه وعزاه الفراء إلى تميم وأسد" (٢).

(١) أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط ، ج٢، ص ٥٤٢.

(٢) ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، ج٢، ص ٢١٣.

ثانياً: حذف الفتحة عن الياء ، في قوله تعالى : ﴿وَمَحْيَايَ﴾ [الأنعام : ١٦٢].

﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

اختلف القراء في قراءة : ﴿وَمَحْيَايَ﴾ ، فمنهم من قرأها بفتح الياء ومنهم من قرأها بإسكان الياء .

قال ابن مجاهد : " كلهم قرأ : (وُ) محركة الياء و(وَمَمَاتِي) ساكنة الياء ، غير نافع فإنه أسكن الياء في (وَمَحْيَايَ) ونصبها في (وَمَمَاتِي) " (١) .

فقد خرج نافع بقراءته هذه عن جمهور القراء ؛ فأسكن الياء من قوله تعالى : (وَمَحْيَايَ) وبهذا يكون قد جمع وصلاً بين ساكنين وهما الألف والياء ، مما جعل هذه القراءة عرصة لانتقاد طائفة من النحاة .

فالزجاج لا يجيزها بقوله : " فأما ياء ﴿وَمَحْيَايَ﴾ فلا بدَّ من فتحها ، لأنَّ قبلها ساكن " (٢) . وقد تبع الزجاج بتخطئته لقراءة نافع الأزهرى بقوله : " أما ما رُويَ عن نافع أنه أرسل الياء من ﴿وَمَحْيَايَ﴾ فهو غير سائغ في اللغة ، ولا جائز عند النحويين ؛ لأنَّ هذه الياء تسكن إذا تحرك ما قبلها ، فإذا سكن ما قبلها لم يجز إسكانها ، والقراءة هي التي أجمع القراء عليها ، ورجع نافع إليها ﴿وَمَحْيَايَ﴾ ، ولا يجوز عندي غيرها . " (٣)

وحذا حدوهما النحاس بقوله:

" إسكان الياء في الإدراج وهذا لم يجزه أحد من النحويين إلا يونس ؛ لأنه جمع بين ساكنين وإنما أجاز يونس لأنَّ قبله ألفاً ، والألف المد التي فيها تقوم مقام الحركة وأجاز يونس اضرباً زيد وإنما منع النحويون هذا لأنه جمع بين ساكنين وليس في الثاني إدغام ، ومن قرأ بقراءة أهل المدينة وأراد أن يسلم من اللحن وقف على ﴿وَمَحْيَايَ﴾ فيكون غير لحن عند جميع النحويين " (٤)

(١) ابن مجاهد ، السبعة في القراءات ، ص ٢٧٤ ، وانظر ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ص ٢٦٧ .

(٢) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ج ٢ ، ص ٣١١ .

(٣) الأزهرى ، أبو منصور ، محمد بن أحمد ، (ت ٣٧٠ هـ) ، معاني القراءات ، تحقيق (عيد مصطفى درويش عوض بن حمد القوزي) ، الطبعة الأولى (١٤١٢ هـ ، ١٩٩١ م) ، ج ١ ، ص ٣٩٩ .

(٤) النحاس ، إعراب القرآن ، ج ٢ ، ص ١١١ .

وكذلك رَدَّها ابن جني ؛ لأنه يرى بأنَّ إسكانها يزيدُها خفاءً ، فلا بدَّ من تحريكها ، إذ يقول : " الياء المتحركة إذا وقعت بعد الألف احتيج لها إلى فضل اعتماد وإبانة " (١) وقد نعتها بأنها ضعيفة . (٢)

وفي توجيه هذه القراءة والاحتجاج لها ، يوجهها مكي من ناحية صوتية تزيل اللبس عنها وهو أنَّ الإسكان هنا للاستخفاف ، فقال : " حق الياء أن تكون مفتوحة كما كانت الكاف في (رأيتك) والتاء في (قمت) ، لكن الحركة في الياء ثقيلة ، ومن أسكنها فعلى الاستخفاف لكنه جمع بين ساكنين ، والجمع بين ساكنين جائز إذا كان الأول حرف مد ولين ؛ لأنَّ المد الذي فيه يقوم مقام حركة يُستراح عليها ، فيفصل بذلك بين ساكنين " (٣) .

وأشار الأنباري إلى تقصير مد الألف لتتزل منزلة الحركة ، فقال : " ومن قرأ بسكون الياء فالنَّ حرف العلة يستقل عليه حركات البناء ، وجمع بين ساكنين ، لأنَّ الألف فيها فرط مد ولهذا اختص بالتأسيس والردف ، فتتزل المد الذي فيها بمنزلة الحركة ، وقد حكي عنهم أنهم قالوا : التقت حَلَقَتَا البُطان (٤) ، وله ثلثا المَال (٥) . (فالتقى ساكنان الألف في حلقتا ، وثلثا مع اللام في البطان والمال) .

(١) ابن جني ، الخصائص ، ج ١ ، ص ٩٢ .

(٢) انظر ابن جني ، المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، ج ١ ، ص ١٢٤ .

(٣) مكي ، أبو محمد بن أبي طالب القيسي ، مشكل إعراب القرآن ، تحقيق (ياسين محمد السّواس) ، مطبوعات مجمع اللغة العربي ، دمشق ، (١٣٩٤ هـ ، ١٩٧٤ م) ، ج ١ ، ص ٣٠٢ ، وانظر الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، ج ١ ، ص ٦٢ .

(٤) مثل تستعمله العرب في الحادثة إذا بلغت النهاية ، انظر الميداني ، أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد النيسابوري الميداني ، (ت ٥١٨ هـ) ، مجمع الأمثال ، تحقيق (محمد أبو الفضل إبراهيم) ، دار الجيل ، بيروت لبنان ، الطبعة الثانية ، (١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧ م) ، ج ٣ ، رقم المثل : ٣٢٩٢ ، ص ١٠٢ .

(٥) الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ، (ت ٥٧٧ هـ) ، البيان في غريب إعراب القرآن تحقيق (طه عبد الحميد طه ، ومصطفى السقا) ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، (١٤٠٠ هـ ، ١٩٨٠ م) ، ج ١ ص ٣٥٢ .

وأجازها العكبري بقوله : " جاز ذلك وإن كان قبلها ساكن ؛ لأنَّ المدة تفصل بينهما "(١)
(ويقصد بذلك أنَّ حرف المد سدَّ مسد الحركة) .

وكان موقف أصحاب الاحتجاج منها: أنَّ ابن خالويه قال في توجيهه لهذه القراءة :
" قرأ نافع وحده ﴿وَمَحْيَا﴾ ساكنة ، جمع بين ساكنين ، وإنما جمع لأنَّ الألف حرف لين ،
كما قرأ أبو عمرو : ﴿وَأَلْتِي بِسَنَ﴾ : [الطلاق : ٤] "(٢)، فهو يشير بذلك إلى أنَّ التقاء
الساكنين لم يرد فقط في ﴿وَمَحْيَا﴾ وإنما ورد أيضاً في قوله تعالى : ﴿وَأَلْتِي بِسَنَ﴾ ، حيث
رويت هذه القراءة بإسكان الياء دون الهمز عن كثير وأبي عمرو "(٣) .
أما ابن زنجلة فاحتج لمن أسكن الياء بقوله : " أما من سكن الياء فإنه عدل بها عن
أصلها استئثالا للحركة عليها لأنَّ الياء حرف ثقيل فإذا حرك ازداد ثقلا إلى ثقله "(٤) .

أما أبو علي الفارسي فقد خطأ إسكان الياء في ﴿وَمَحْيَا﴾ بقوله : " إسكان الياء شاذ
عن القياس والاستعمال ، فشذوذه عن القياس أنَّ فيه التقاء ساكنين ، لا يلتقيان على هذا الحد
في محياي وأما شذوذه عن الاستعمال فإنك لا تكاد تجده في نثر ولا نظم "(٥) .

وهذا ما يفسره علم الأصوات الحديث تفسيراً علمياً وهو ما بيّنه القرالة " من أنَّ
الياء في (محياي) ساكنة ويصعب تحريكها في درج الكلام ؛ وعلة ذلك أنها مسبوقة بالألف
(الحركة الطويلة) لذلك جاز أن تسكن الياء بعدها، والياء هنا في درج الكلام وليست في
الوقف "(٦) .

(١) العكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦ هـ) ، إملأ ما من به الرحمن من وجوه الإعراب
والقراءات في القرآن، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ، د ت ، ج ١، ص ٢٦٧، وانظر التبيان في إعراب القرآن
تحقيق (علي محمد البجاوي)، (نشر عيسى البابي الحلبي وشركاه)، د ت، ج ١، ص ٥٣٣ .

(٢) ابن مجاهد ، السبعة في القراءات ، ص ٥١٨ .

(٣) ابن خالويه ، إعراب القراءات السبع وعللها ، القاهرة ، ج ١، ص ٣٥٢ .

(٤) ابن زنجلة، حجة القراءات ، ص ٩٣ ، في حديثه عن إسكان الياء في ﴿إِنِّي أَعْلَمُ﴾ : [البقرة : ٣٠] .

(٥) أبو علي الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ، ج ٣، ص ٤٤٠ .

(٦) القرالة ، زيد ، ياءات القرآن الكريم بين الحذف والقلب والتسكين ، المجلة الأردنية في الدراسات
الإسلامية المجلد الخامس ، العدد (٢/ب) ، (١٤٣٠ هـ ، ٢٠٠٩ م) ، ص ١٨٨ .

فكيف هانَ على النحاة أن يطعنوا بقراءة قرأ بها نافع، وهي متصلة السند برسول الله ﷺ —
— ونافع معروف عنه الثقة في الحديث ؛ فقد قرأ على سبعين من التابعين ^(١)، ولم يقرأ نافع
بإسكان الياء وحده ، بل قرأ بها أيضا أبو جعفر المدني ^(٢) .

وقد صحَّ إسكان هذه القراءة لعله صوتية ، وهي إسكانها للاستخفاف ؛ لاستئصال الحركة
على الياء، ومما يثبت صحتها أيضاً ، حجة ابن خالويه بأنَّ لها نظيراً في القرآن، وهو قوله
تعالى : ﴿ وَالَّتِي يَسِّنْ ﴾ : [الطلاق : ٤] ، وأنَّ لها شاهداً في كلام العرب ، وهو المثل القائل :
(التقت حَلَقَتَا البطان) . وبناء على ما سبق تثبت صحة هذه القراءة ، ولا وجه لانتقاد العلماء
لها .

(١) انظر أبا حيان الأندلسي ، البحر المحيط ، ج ٤ ، ص ٢٧١ .

(٢) انظر البناء ، أحمد بن محمد ، (ت ١١١٧ هـ) ، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، تحقيق (شعبان
محمد إسماعيل) ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى (١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧ م) ، ج ٢ ، ص ٤٠ .

ثالثاً: حذف كسرة الهمز في قوله تعالى ﴿وَمَكَرَ السَّيِّئُ﴾ [فاطر: ٤٣]

﴿أَسْتَكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكَرَ السَّيِّئُ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا ﴿

اختلف القراء في قراءة : ﴿وَمَكَرَ السَّيِّئُ﴾ ، بين كسر الهمز وإسكانها ، فيقول ابن مجاهد: " قرأ حمزة وحده ﴿وَمَكَرَ السَّيِّئُ﴾ ساكنة الهمزة ، وقرأ الباكون ﴿وَمَكَرَ السَّيِّئُ﴾ بكسر الهمزة وكلهم قرأوا: ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ بضم الهمزة " (١) .

وهنا نجد طائفة من العلماء الذين تعرضوا لانتقاد هذه القراءة ؛ وذلك أن حمزة حذف الكسرة وهي علامة إعراب الاسم المجرور بالإضافة ﴿السَّيِّئُ﴾ ، فقد طعن ابن قتيبة قراءة حمزة وقال: " قرأ حمزة : ﴿وَمَكَرَ السَّيِّئُ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ فجزم الحرف الأول، والجزم لا يدخل الأسماء ، وأعرب الآخر وهو مثله " (٢)

وانتقدها الزجاج بقوله : " هذا عند النحويين الحدائق لحن ولا يجوز ، وإنما يجوز مثله في الشعر في الاضطرار " (٣) واستشهد بالبيتين اللذين رواهما سيبويه في إجازة حذف العلامة الإعرابية في الضرورة الشعرية، وقد وردت في قوله تعالى ﴿إِلَىٰ بَارِكُمْ﴾ (٤) وورد أيضا مأخذ سيبويه والمبرد (٥)

(١) ابن مجاهد ، السبعة في القراءات ، ص ٥٣٥ ، وانظر ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر، ج ٢ ص ٣٥٢ .

(٢) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن ، ص ٦٣ .

(٣) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ج ٤ ، ص ٢٧٥ .

(٤) انظر الرسالة ، ص ٣٨ ، ٣٩ .

(٥) انظر الرسالة ، ص ٣٩ .

وكذلك النحاس الذي اتهم رواة الأعمش بعدم ضبطهم للقراءة ، فقال : " وقد أعظم بعض النحويين أن يكون الأعمش على جلالته ومحلّه يقرأ بهذا، وقال : أنما كان يقفُ عليه فغلطَ من أدى عنه، قال: والدليل على هذا أنه تمام الكلام، وإنَّ الثاني لما لم يكن تمام الكلام أعربه " (١).

وقد فضّل أبو علي الفارسي قراءة الجمهور على قراءة حمزة صراحةً ، بالرغم من أنه قد احتج لها وأثبت لها وجوها في العربية كما سيأتي بيانه ، وهذا يذكرنا بأسلوب سيويه في انتقاده المبطن للقراءة ، وذلك بقوله : " وهذه القراءة وإن كان لها مخلص من الطعن ، فالوجه قراءة الحرف على ما عليه الجمهور في الدرج " (٢).

أما التوجيه الأول لهذه القراءة : فهو توجيه صوتي ؛ فقد أسكن الهمزة حمزة ؛ تخفيفاً لتوالي الحركات، فقد كسرت الهمزة بعد ياء مشددة مكسورة ، والعرب تميل إلى الأخف على اللسان وقد ذهب لهذا التوجيه أصحاب كتب الاحتجاج ، فقال ابن خالويه: " وإنما فعل ذلك تخفيفاً للحرف لاجتماع الكسرات وتواليها مع الهمزة، كما خفف أبو عمرو في قوله تعالى: ﴿بَارِكُمْ﴾ " (٣).

وكذلك بينها أبو علي الفارسي بأن جعلَ الكلمتين في قوله تعالى: ﴿الْأَسْيَىٰ وَلَا﴾ بمنزلة الكلمة الواحدة بقوله : " وهو أن تجعل ﴿يَّىٰ وَلَا﴾ من قوله تعالى: ﴿وَمَكَرَ الْأَسْيَىٰ وَلَا﴾ بمنزلة (إِبل) ثم أسكن الحرف الثاني كما أسكن من (إِبل) لتوالي الكسرتين، إحداها ياء قبلها ياء فخفف بالإسكان لاجتماع الياءات والكسرات كما خفف العرب نحو ذلك بالحذف من نحو (أَسِيدِي) وبالقلب في نحو (رحوي) ونزل حركة الإعراب بمنزلة غير حركة الإعراب كما فعلوا في قولهم " (٤).

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ
إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ
ويتابع قائلاً : " وليس يخل بذلك دلالة الإعراب ، لأنَّ الحكم لموضعها معلوم ، كما كان معلوما في المعتل والإسكان للوقف " (٥).

(١) النحاس ، إعراب القرآن ، ج٣، ص٣٧٧.

(٢) أبو علي الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ، ج٦، ص٣٣.

(٣) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص٢٩٧، وانظر أعراب القراءات السبع وعللها، ج٢، ص١٤٨.

(٤) أبو علي الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ، ج٦، ص٣٢.

(٥) المصدر السابق ، ج٦، ص٣٣.

وذهب ابن زنجلة إلى هذا التوجيه الصوتي ، ناقلاً لرأي الفراء ، فقال : " قال الفراء : إنما فعل ذلك لكثرة الحركات مع الياء والهمزة فأسكنه تخفيفاً ، كما فعل أبو عمرو في قوله تعالى : (يَأْمُرُكُمْ) : [البقرة : ٦٧] وقوله تعالى : (يَنْصُرُكُمْ) [الملك : ٢٠] " .^(١)

أما التوجيه الثاني لقراءة حمزة (وَمَكَرَ السَّيِّئُ) ، فهو أن تُحمَل هذه القراءة على إجراء الوصل مجرى الوقف ؛ أي كأنه وقف على كلمة (السيئ) ثم تابع القراءة .

يوضح ذلك أبو علي الفارسي قائلاً : " فأما قراءة حمزة : (وَمَكَرَ السَّيِّئُ) ، وإسكانه الهمزة في الإدراج ، فإنَّ ذلك يكون إجرائها في الوصل مجراها في الوقف فهو مثل : سَبَسَبًا و عَيْهَلْ ، والقَصَبَا ، وَجَدَبَبَا^(٢) ، وهو في الشعر كثير . ومما يقوي ذلك أنَّ قوما قالوا في الوقف : (أَفْعَى ، وَأَفْعَوْ) ، فأبدلوا من الألف الواو والياء ، ثم أجروها في الوصل مجراها في الوقف فقالوا : هذا أَفْعَوْ يا هذا ، فكذلك عمل حمزة بالهمزة في هذا الموضع لأنها كالألف في أنها حرف علة ، كما أنَّ الألف كذلك " .^(٣)

ويضيف قائلاً : " فإذا ساغ ما ذكرنا في هذه القراءة من التأويل لم يسغ لقائل أن يقول : إنه لحن ، ألا ترى أنَّ العرب قد استعملت ما في قياس ذلك؟ فلو جاز لقائل أن يقول : إنه لحن للزمه أن يقول : إنَّ قول من قال : إفعو في الوصل لحن ، فإذا كان ما قرأ به على قياس ما استعملوه في كلامهم المنثور ، لم يكن لحناً [وإذا لم يكن لحناً] ، لم يكن لقادح بذلك قدح " .^(٤)

(١) ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص ٥٩٤ .

(٢) كلمات من أبيات من الرجز منسوبة لرؤبة بن العجاج ، ملحقات الديوان ، تحقيق (وليم بن الورد الروسي) ، دار ابن قتيبة ، الكويت ، د ت ، ص ١٦٩ .

وهي : لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبًا فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَ مَا اخْصَبَا

تَتَرَكُّ مَا أَبْقَى الدَّبِي سَبَسَبَا كَأَنَّهُ السَّيْلُ إِذَا اسْلَحَبَا

أَوْ كَالْحَرِيقِ وَأَفَقَ الْقَصَبَا وَالتَّبْنِ وَالْخَلْفَاءُ قَالَتْهَبَا

والشاهد فيها تشديد الباء في (سَبَسَبَا ، الْقَصَبَا ، جَدَبًا) ضرورة ، وكأنه وقف عليها بالتضعيف مع أنه وقف باجتلاب ألف الوصل ، وهذا ضرب من معاملة الوصل معاملة الوقف .

انظر سيبويه ، الكتاب ، ج ٤ ، ص ١٧٠ ، انظر أبا علي الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ، ج ١ ، ص ٦٥ ج ٦ ، ص ٣١ .

(٣) أبو علي الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ، ج ٦ ، ص ٣١ .

(٤) المصدر السابق ، ج ٦ ، ص ٣٣ .

ووجهها كذلك المهدوي بأنه حمل الوصل على الوقف ، بقوله : " أنه حمل الوصل على الوقف فأسكن الهمزة في الوصل كما يسكنها في الوقف ، كما قالوا أفعَى : أفعَوْ في الوقف وقالوا : أفعَى أيضاً فأبدلوا الألف في الوقف واواً أو ياءً ، ثم حملوا الوصل على الوقف فأبدلوا كذلك في الوصل " . (١)

وذهب إلى هذين التوجيهين علماء آخرون فقد احتج الأندلسي لهذه القراءة فقال: " فإما إجراء للوصل مجرى الوقف، وإما إسكاناً لتوالي الحركات وإجراء للمنفصل مجرى المتصل، كقوله لنا إيلان " . (٢)

وكذلك السمين الحلبي بقوله : " وقد احتج لها قوم آخرون : بأنه إجراء للوصل مجرى الوقف أو أجرى المنفصل مجرى المتصل ، وحسنه كون الكسرة على حرف ثقيل بعد ياء مشددة مكسورة وقد تقدم أن أبا عمرو كان يقرأ : ﴿إِلَى بَارِيكُمْ﴾ بسكون الهمزة فهذا أولى لزيادة الثقل ههنا " . (٣) وذهب البنا إلى هذا التوجيه قائلاً : " فحمزة بسكون الهمزة وصلًا ، إجراء لها مجرى الوقف لتوالي الحركات تخفيفاً ، كـ ﴿بَارِيكُمْ﴾ لأبي عمرو ، وافقه الأخفش " . (٤)

ومن المحدثين من يؤيد هذا التوجيه ، إذ تقول ابتهاج كاصد الزيدي : " سكّنوا آخرها لتوالي الحركات الذي تستكرهه العرب " (٥) .

وهذا ما اعترض عليه كل من مكي لأنه حذف علامة الإعراب ، بقوله : " أسكن الهمزة استخفافاً وهو على ذلك ضعيف لأنه حذف علامة الإعراب ، وقد قيل : أنه نوى الوقف على الهمزة وهو ضعيف ؛ لأنه لو نوى الوقف ، لخفف الهمزة في الوصل ، لأن أصله تخفيف كل همزة في الوقف " (٦) ، وكذلك الأنباري بقوله : " أجرى الوصل مجرى الوقف ، وهو ضعيف في القياس " (٧) .

(١) المهدوي ، أبو العباس أحمد بن عمار ، (ت ٤٤٠ هـ) ، شرح الهداية ، تحقيق (الدكتور حازم سعيد حيدر) مكتبة الرشد ، الرياض ، (١٤١٥ هـ) ، ج ٢ ، ص ٤٨٤ .

(٢) أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط ، ج ٧ ، ص ٣٠٥ .

(٣) السمين الحلبي ، الدر المصون ، ج ٩ ، ص ٢٤١ .

(٤) البنا ، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، ج ٢ ، ص ٣٩٤ .

(٥) الزيدي ، ابتهاج كاصد ، علم الأصوات في كتب معاني القرآن ، دارأسامة ، الأردن ، عمان ، ٢٠٠٥ ، ص ١٦٤ .

(٦) مكي بن أبي طالب القيسي ، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، ج ٢ ، ص ٢١٢ .

(٧) الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ج ٢ ، ص ٢٨٩ .

وبعد توجيه هذه القراءة على هذين الوجهين الصحيحين في اللغة وهما الإسكان للتخفيف من توالي الحركات ، وإجراء الوصل مجرى الوقف ، فهي بذلك توافق أحد وجوه العربية ، وموافقة العربية شرط من شروط القراءة الصحيحة ، فلا وجه لانتقادها البتة.

أضف إلى ذلك أنَّ حمزة لم ينفرد بهذه القراءة، فقد قرأها الأعمش كذلك، فقد جاء في النشر : " وهي قراءة الأعمش أيضاً، ورواها المنقري عن عبد الوارث عن أبي عمرو، والكسائي وناهيك بإمامي القراءة والنحو أبي عمرو والكسائي ".^(١)

(١) ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، ج ٢، ص ٣٥٢.

المبحث الثاني : (انتقاد القراءات في كتب الاحتجاج من حيث اختلاف العلامة الإعرابية) :

نتيجة لاختلاف العلامة الإعرابية لبعض القراءات القرآنية من رفع ونصب وجر وجزم ؛ فقد أخذ النحاة يخضعون هذه القراءات للتأويل كل حسب اجتهاده ، الأمر الذي يستدعي الاختلاف فيما بينهم ، وقد انتقد أصحاب كتب الاحتجاج بعض القراءات القرآنية بسبب اختلاف علامتها الإعرابية ، وفيما يلي بعض النماذج التي تبين مشاركة أصحاب كتب الاحتجاج في نقد بعض القراءات:

أولاً : اختلافهم في الرفع والنصب في قوله تعالى ﴿ غَشَوَهُ ﴾ : [البقرة : ٧]

﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشْوَةً وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾

اختلف في العلامة الإعرابية في قوله تعالى : ﴿ غَشَوَهُ ﴾ بين الرفع والنصب، قال ابن مجاهد : " قرأوا كلهم ﴿ غَشَوَهُ ﴾ في البقرة رفعاً وبالألف ، إلا أن المفضل بن محمد روى عن عاصم ﴿ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾ نصباً ، واختلفوا في الجائية في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِمْ غِشْوَةً ﴾ : [٢٣] فقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم وابن عامر ، ﴿ غِشَاوَةٌ ﴾ نصباً ، وقرأ حمزة والكسائي ﴿ غَشَوَهُ ﴾ ، بغير ألف ^(١) .

وقد حظيت كلتا القراءتين بالتوجيه من قبل العلماء ، فقد وجه الفراء قراءة الرفع والنصب بقوله : " رفعت الغشاوة بـ(على) ، ولو نصبته بإضمار (وجعل) لكان صواباً " ^(٢)

وقال فيها الزجاج : " والرفع في ﴿ غَشَوَهُ ﴾ هو الباب وعليه مذهب القراء ، والنصب جائز في النحو على أن المعنى : (وجعل على أبصارهم غشاوة) . " ^(٣)

(١) ابن مجاهد ، السبعة في القراءات ، ص ١٣٨ .

(٢) الفراء ، معاني القرآن ، ج ١ ، ص ١٣ .

(٣) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ج ١ ، ص ٨٤ .

وتبعهم بالتخريج نفسه النحاس : " رفع بالابتداء ، وعند الكوفيين بالصفة وروى المفضل عن عاصم بن بهذلة (وعلى أبصارهم غشاوة) ، وبالنصب أضمر (وجعل) " . (١)

وتبعهم الأنباري وكان توجيهه على النحو الآتي : " ومن قرأ ﴿ غَشَاوَةٌ ﴾ بالرفع ؛ فلأنه مبتدأ وخبره الجار والمجرور قبله ، ومن قرأ ﴿ غَشَاوَةٌ ﴾ بالنصب ، فعلى تقدير فعل ، والتقدير وجعل على أبصارهم غشاوة " . (٢)

أما بالنسبة لموقف أصحاب كتب الاحتجاج منها، فابن خالويه فقد احتج لكلتا القراءتين فقال : "الحجة لمن رفع: أنه استأنف الكلام مبتدئاً، ونوى به التقديم، وبالخبر التأخير، فكأنه قال : وغشاوة على أبصارهم ، والحجة لمن نصب : أنه أضمر مع الواو فعلاً عطفه على قوله : (ختم الله على قلوبهم) ، وجعل على أبصارهم غشاوة ، وإضمار الفعل إذا كان عليه دليل كثير مستعمل في كلام العرب ، ومنه قول الشاعر " (٣) :

وَرَأَيْتُ زَوْجَكَ فِي الْوَعَى مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمَحًا (٤)

أما أبو علي الفارسي فقد فضّل القراءة بالرفع بقوله : " الرفع أحسن والقراءة به أولى " (٥) ، والسبب في ذلك عائد برأيه للإشكالات التي تعترض النصب ويمكن تلخيصها كالآتي :

أولاً : إما أن تحمله على (ختم) الظاهر ، ولا يحسن ذلك لأنك حلت بين حرف العطف والمعطوف به وهذا عندنا لا يجوز إلا في الشعر .

ثانياً : أن تحمله على فعل مضمر يدل عليه (ختم) ، وتقديره (جعل) ، وقال : " هذا ليس بالسهل ألا ترى أن (متقلداً سيفاً ورمحاً) لا تكاد تجده في حال سعة واختيار . (٦)

و أما ابن زنجلة فلم يقف عليها .

(١) النحاس ، إعراب القرآن ، ج ١ ، ص ١٨٦ .

(٢) الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ج ١ ، ص ٥٣ .

(٣) ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبعة ، ص ٦٧ ، انظر إعراب القراءات السبع وعللها ، ج ١ ، ص ٦٢ .

(٤) البيت من الكامل ، لعبد الله بن الزبيري ، (ت ١٥ هـ) ، الديوان ، تحقيق (يحيى الجبوري) ، مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الأولى (١٣٩٨ هـ ، ١٩٧٨ م) ، الطبعة الثانية (١٤٠١ هـ ، ١٩٨١ م) ، ص ٣٢ ، انظر الفراء معاني القرآن ، ج ١ ، ص ١٢١ ، ٤٧٣ ، انظر ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبعة ، ص ٦٧ ، مع اختلاف في الرواية فصدر البيت في الديوان : يَا لَيْتَ زَوْجِكَ قَدْ غَدَا .

الشاهد فيه نصب رمحاً بالفعل المضمر حاملاً .

(٥) أبو علي الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ، ج ١ ، ص ٣١٢ .

(٦) انظر المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٠٩ - ٣١٢ .

"وقد فضّل ابن أبي مريم (ت ٥٦٥ هـ) أيضاً القراءة بالرفع ، لأنّ النصب يكونُ محمولاً على (ختم) ، وهذا فيه قبح ؛ لأنّه يفصل بين المعطوف والمعطوف به ، أو أن يكون محمولاً على فعل مضمّر كقول الشاعر : متقلداً سيفاً ورمحاً ، وهذا فيه ضعف؛ لقلته في حال السعة ولأن أكثر ما يجيء من ذلك إنما في الشعر ، لهذا كان الرفع أقوى " (١) .

ولا وجه لانتقاد الفارسي وابن أبي مريم لقراءة النصب ﴿غَشَوَةٌ﴾ ، بتفضيلهم قراءة الرفع لأنّ هذه القراءة قد حُمِلت على أحد أوجه العربية ، وذلك بإضمار فعل يدل عليه الفعل الظاهر وموافقة القراءة لأحد أوجه العربية شرط من شروط القراءة الصحيحة ، فبذلك تثبت صحتها ويجب قبولها ، بالإضافة إلى أنّها قراءة عاصم ، " وكان عاصم متقدماً في زمانه ، ومشهوراً بالفصاحة ومعروفاً بالإتقان " (٢) .

(١) انظر ابن أبي مريم ، الموضح في وجوه القراءات وعللها ، ج ١، ص ٢٤٣ .

(٢) انظر ابن مجاهد ، السبعة في القراءات ، ص ٧٠ .

ثانياً : اختلافهم بالرفع والنصب في قوله تعالى ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ : [البقرة : ١١٧] .

﴿ بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾

" قرأ ابن عامر وحده ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ بنصب النون . قال أبو بكر : وهو غلط ، وقرأ الباقر ﴿ وَيَكُونُ ﴾ رفعاً " (١) .

نالت قراءة ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ بالنصب نصيبها من الانتقاد ؛ وذلك لأنَّ القاعدة النحوية تلزم بأنَّ الفعل المضارع لا ينصب بعد الفاء إلا في حالتين هما :

١ . إن كان جواباً لنفي .

٢ . إن كان جواباً لطلب .

والفعل المضارع هنا ليس جواباً للأمر (كن) ؛ لأنه خلاف المعنى ، فليس هاهنا شرط وليس هاهنا مخاطب ، وعلى هذا يكون المضارع مستأنفاً ، فيرفع ولا يجوز فيه النصب إلا على وجه ضعيف .

وقد ردَّ هذه القراءة عدد من النحاة يترأسهم سيبويه بتخطئته الخفية غير المباشرة إذ يقول : " كن فيكون ، كأنه قال : إنما أمرنا ذاك فيكون ، وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب ، واستشهد بقول

المغيرة ابن

حبناء : سَأْتِرُكَ مَنَزْلِي لِنَبِيِّ تَمِيمٍ
وَأَلْحَقُ بِالْحِجَارِ فَأَسْتَرِيحًا (٢)

ويقول الأعشى :

تُمَتَّ لَا تَجْزُونَنِي عَنْ ذَاكُمُ
وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي إِلَهُ فَيُعْقِبَا (٣)

وهذا ضعيف في الكلام " (٤) .

(١) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١٦٨، وانظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ٢، ص ٢٢٠.

(٢) البيت من الوافر ، وينسب للمغيرة بن حبناء ، انظر سيبويه ، الكتاب ، ج ٣ ، ص ٣٩ ، انظر السيوطي مع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق (أحمد شمس الدين) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ ، ١٩٩٨م) ، ج ٢ ، ص ٣٠٥ .

الشاهد فيه نصب فاستريح بعد الفاء في ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى النفي أو الطلب .

(٣) البيت من الطويل ، وهو للأعشى ، (ت ٥٧) ، الديوان ، دار صادر ، بيروت ، د ت ص ٩ ، مع اختلاف في الرواية في الديوان : هُنَالِكَ لَا تَجْزُونَنِي عِنْدَ ذَاكُمُ

الشاهد نصب فيعقبا للاضطرار ، انظر سيبويه ، الكتاب ، ج ٣ ، ص ٣٩ .

(٤) سيبويه ، الكتاب ، ج ٣ ، ص ٣٩ — ٤٠ .

وجاء على غرار ما سبق كوكبة من النحاة الذين اتفقوا على حكم الرفع بهذه القراءة ومنهم: الفراء ، وذلك بقوله : " رفع ولا يكون نصباً ، إنما هي مردودة على (يقول) (فإنما يقول فيكون) " ^(١) ، وكذلك الأخفش الذي يرى الرفع فيها من وجهين هما : " أنها مرفوعة على العطف كأنه إنما يريد أن يقول : (إنما يقولُ كنُ فيكونُ) ، وقد يكون رفعه أيضا على الابتداء وقال : (إذا أردناه أن نقولَ له كنُ فيكونُ) " ^(٢) .

أما المبرد ، فيرى أنَّ هذه القراءة خلاف المعنى ، والنصب فيها محال ، بقوله : " النصب هاهنا محال ؛ لأنه لم يجعل (فيكون) جواباً . هذا خلاف المعنى ؛ لأنه ليس ههنا شرط ، إنما المعنى : فإنه يقول له كن فيكون ، و (كن) حكاية " ^(٣) . ويرى الزجاج أنَّ هذه القراءة حكمها الرفع وذلك من وجهين : " العطف على يقول ، بتقدير :

(يقول كن فيكون) أو على الاستئناف ، بتقدير : (فهو يكون) " ^(٤) ، وقد تبعه النحاس بالتوجيه ذاته ، فقال : " عطف على يقول ، ويجوز أن يكون منقطعا فهو يكون " ^(٥) .

والوجه الأول الذي اتفقوا عليه مردود؛ لأنَّ (فيكون) إن حملت على العطف يجب أن تنصب؛ لأنَّ (أن يقول) منصوبة بأن ، فالتقدير : (أن يقول فيكون) .

والمسألة لها عمق أكبر من ذلك فلها جذور ضاربة من حيث المعنى يكشف عنها الأنباري إذ يستفيض ببيانها فيقول : " من قرأ بالنصب اعتبر لفظ الأمر وجواب الأمر بالفاء منصوب والنصب ضعيف ؛ لأنَّ (كن) ليس بأمر على الحقيقة ؛ لأنه لا يخلو قوله : كن . إما أن يكون أمراً لموجود أو معدوم فإن كان موجوداً فالموجود لا يؤمر بكن ، وإن كان معدوماً فالمعدوم لا يخاطب ، فثبت أنه ليس بأمر على الحقيقة ، وإنما معنى (كن فيكون) أي يكونه فيكون ، فإنه لا فرق بين أن يقول : إذا قضى أمراً فإنما يكونه فيكون ، وبين أن يقول له كن فيكون ، فلهذا كانت هذه القراءة ضعيفة " ^(٦)

(١) الفراء ، معاني القرآن ، ج ١ ، ص ٧٤ .

(٢) الأخفش ، معاني القرآن ، ج ١ ، ص ١٥٢ .

(٣) المبرد ، المقتضب ، ج ٢ ، ص ١٧ .

(٤) انظر الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ج ١ ، ص ١٩٩ .

(٥) النحاس ، إعراب القرآن ، ج ١ ، ص ٣٧٨ .

(٦) الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ج ١ ، ص ١٢٠ .

وأكد على هذا المعنى ، أبو حيان الأندلسي موضحاً : " لا يصح نصبه على جواب الأمر الحقيقي، لأنَّ ذلك إنما يكون على فعلين ينتظم منهما شرط وجزاء نحو اثنتي فأكرمك، إذ المعنى إن تآتني أكرمك ، وهنا لا ينتظم ذلك إذ يصير المعنى إن يكن يكن، فلا بدَّ من اختلاف بين الشرط ، والجزاء ، إما بالنسبة إلى الفاعل ، وإما بالنسبة إلى الفعل في نفسه أو في شيء من متعلقاته . " (١)

وبعد كل هذا الانتقاد لقراءة النصب ، لم يحتج لها أصحاب كتب الاحتجاج ويدافعوا عنها بل انتقدوها أيضاً ، فقد انتقدها ابن خالويه قائلاً :

" قرأه ابن عامر بالنصب والحجة له: الجواب بالفاء، وليس هذا من مواضع الجواب بالفاء؛ لأنَّ الفاء لا تنصب إلا إذا جاءت بعد الفعل المستقبل كقوله: ﴿لَا تَقْرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِباً فَيُسْحِتْكُمْ﴾ :

[طه:٦١]، ومعناه: فإن تفتروا يسحيتكم . وهذا لا يجوز في قوله تعالى: ﴿كُنْ فَيَكُونْ﴾ ؛ لأنَّ الله تعالى أوجد بهذه اللفظة شيئاً معدوماً ، دليله حسن الماضي في موضعه إذا قلت: كن فكان" (٢)

وضعفها أبو علي الفارسي ، ويمكن أن يلخص قوله فيها على النحو الآتي :
أولاً . قوله (يقول) لا يكون على القول الذي هو خطاب ونطق ؛ لأنَّ المنتقي الذي ليس بكائن لا يخاطب كما لا يؤمر (٣) ، واستشهد بقول العجاج :
فَكَرَّ ثُمَّ قَالَ فِي التَّفْكِيرِ إِنَّ الْحَيَاةَ الْيَوْمَ فِي الْكُرُورِ (٤)

(١) أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط ، ج ١، ص ٥٣٦.

(٢) ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع ، ص ٨٨.

(٣) انظر أبا علي الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ، ج ٢، ص ٢٠٤ .

(٤) البيت من الرجز ، وهو للعجاج ، عبد الله بن روبة بن لبيد ، (ت ٩٠ هـ) ، الديوان ، تحقيق (عبد الحفيظ السطلي) ، مكتبة أطلس ، دمشق ، د ت ، ج ١، ص ٣٦٦ ، انظر أبا علي الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ، ج ٢، ص ٢٠٤ ، مع اختلاف في الرواية ، ففي الديوان : ميلين ثم قال في التفكير .
الشاهد فيه قوله : قال في التفكير ، والتفكير ليس بكائن، فلا يخاطب.

ثانياً. مما يدل على امتناع النصب في قوله : (فيكون) ، أنَّ الجوابَ بالفاء مضارع للجزاء، يدل على ذلك أنه يؤول في المعنى إليه، ألا ترى أنَّ: اذهب فأعطيك معناه : إن تذهب أعطيتك ، فلا يجوز اذهب فتذهب . لأنَّ المعنى يصير إن ذهبت ذهبت ، وهذا كلام لا يفيد كما يفيد إذا اختلف الفاعلان و الفعلان نحو : قم فأعطيك ، لأنَّ المعنى : إن قمت أعطيتك ولو جعلنا فاعل الفعل الثاني فاعل الفعل الأول ، فقلت قم فتقوم ، أو: أعطني فتعطيني على قياس قراءة ابن عامر، لكان المعنى إن قمت تقم وإن تعطيني تعطيني ، وإذا كان الأمر على هذا لم يكن ما روي عنه من نصبه (فيكون) متجهاً ^(١)

ثالثاً . ومثل قوله : (كن فيكون)، في أنَّ المعطوف ليس محمولاً على لفظ الأمر وإن كان قد وليه، قوله: (فَلَا تَكْفُرُ فَيَتَعَلَّمُونَ) [البقرة: ١٠٢] ، ليس قوله (فيتعلمون) بجواب لقوله : (فلا تكفر)، لكنه محمول على قوله: (يعلمون فيتعلمون) أو (يعلمان فيتعلمون منها) ، إلا أنَّ قوله: (لا تكفر) في هذه الآية نهى عن الكفر، وليس قوله: كن من قوله: (كن فيكون) أمراً ومن ثم أجمع الناس على رفع (يكون) ورفضوا فيه النصب ، إلا ما روي عن ابن عامر وهو من الضعف بحيث رأيت ، بالوجه في (يكون) الرفع . ^(٢)

أما ابن زنجلة فقد قال : " قرأ ابن عامر فيكون نصباً ، كأنه ذهب إلى أنه أمر ، تقول : (أكرم زيدا فيكرمك) ^(٣) .

وبعد ذكر كلِّ تلك الانتقادات ، ألا يمكن أن تحمل قراءة ابن عامر: (كن فيكون) ، على صورة اللفظ وإن لم يحمل لفظ الأمر معنى الأمر الحقيقي ، فيجري مجراه ، كما حملت قراءة حمزة بإسكان (وَمَكَرَ أَلْسِيَّ) ، بإجراء الوصل مجرى الوقف ، وإما بإجراء المنفصل مجرى المتصل .

(١) انظر أبا علي الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ، ج ٢ ، ص ٢٠٦ .

(٢) انظر المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

(٣) ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص ١١١ .

بالإضافة إلى أنها ليست قراءة ابن عامر وحده " فقد وافقه الكسائي في النحل ويس " (١) وهو إمام النحو الكوفي ، و " هذه القراءة في السبعة ، فهي قراءة متواترة ، ثم هي قراءة ابن عامر وهو رجل عربي لم يكن ليلحن ... والقول بأنها لحن من أقبح الخطأ المؤثم الذي يجز قائله إلى الكفر ؛ إذ هو طعن على ما علم نقله بالتواتر من كتاب الله " (٢) .

وفيما يخص القاعدة النحوية التي تنصُّ على أن الفعل المضارع إذا وقع بعد الفاء ولم يكن جواباً فحكمه الرفع ، فقد أجرى عليها الدكتور أحمد مكي الأنصاري ، تعديلاً يخرجها من دائرة الطعن فقال : " إذا وقع الفعل المضارع بعد الفاء ولم يكن جواباً جاز فيه الوجهان : الرفع كثيراً والنصب قليلاً دون ضعف أو لحن ، استناداً إلى قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [يس : ٨٢] ، بنصب يكون في قراءتين سبعيتين (٣) ، متواترتين ؛ هما قراءة ابن عامر ، وقراءة الكسائي ، وكلاهما من الثقة بمكان (٤)

(١) انظر ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٢٢٠ .

(٢) انظر أبا حيان الأندلسي ، البحر المحيط ، ج ١ ، ص ٥٣٦ .

(٣) انظر ابن مجاهد ، السبعة في القراءات ، ص ٥٤٤ ، وانظر ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ج ٢ ، ص ٢٢٠ .

(٤) الأنصاري ، أحمد مكي ، نظرية النحو القرآني ، نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية ، دار القبلة للثقافة الإسلامية ، د ت ، ص ١٦٠ .

ثالثاً: اختلافهم في مسألة العطف على الضمير المجرور من دون إعادة حرف الجر،

في قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾: [النساء : ١]

﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَتَقُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾

اختلف القراء في قراءة ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ فمنهم من قرأها نصباً ، ومنهم من قرأها خفضاً يقول ابن مجاهد : " اختلفوا في نصب الميم وكسرها من قوله : ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ ، فقرأ حمزة وحده :

﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ خفضاً ، وقرأ الباقون : ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ نصباً " (١)

واختلف علماء اللغة في قراءة الخفض ؛ لأن النحويين منها على فريقين : الأول " : البصريون الذين لا يجيزون العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار واحتجوا بأن الجار والمجرور بمثابة شيء واحد لا ينفصلان ومنهم من قال أن الضمير قد صار عوضاً عن التنوين ، فينبغي أن لا يجوز العطف عليه ، كما لا يجوز العطف على التنوين " . (٢) .

فلو قمنا بتطبيق القاعدة النحوية البصرية على هذه الآية ، نجد أن الاسم الظاهر ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ قد عطف على الضمير المجرور (به) ، من دون إعادة حرف الجر ، وهو الباء .

أما الفريق الثاني : " الكوفيون الذين يجيزون العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار " (٣) .

(١) ابن مجاهد ، السبعة في القراءات ، ص ٢٢٦ ، وانظر ابن الجزري النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ص ٢٤٧ .

(٢) انظر الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق (جودة مبروك محمد مبروك) مكتبة الخانجي ، مصر ، الطبعة الأولى ، د ت ، ص ٣٧٣ .

(٣) المصدر السابق ، ج ، ص ٣٧١ .

ونستعرض الآن انتقاد النحويين لهذه القراءة ، ونبدأهم بإمامهم سيبويه ، حيث يقول:
 "ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمّر المجرور وذلك قولك : (مررت بك وزيد) و
 (هذا أبوك وعمرو) ، كرهوا أن يشرك المظهر مضمراً داخلاً فيما قبله ؛ لأنّ هذه العلامة
 الداخلة فيما قبلها ، جمعت أنها لا يُتكلّم بها إلا معتمدة على ما قبلها ، وأنها بدل من اللفظ
 بالتثوين ، فصارت عندهم بمنزلة التثوين فلما ضعف عندهم ، كرهوا أن يتبعوها الاسم ، ولم
 يجز أيضاً أن يتبعوها إياها وإن وصفوا وقد يجوز في الشعر أن تشرك بين الظاهر
 المرفوع والمجرور إذا اضطر الشاعر " (١)
 واستشهد لذلك :

أَبَكَ أَيَّةَ بَيٍّ أَوْ مُصَدَّرٍ مِنْ حُمْرِ الْجِلَّةِ جَابٍ حَشَوْرٍ (٢)

وقبحها الفرّاء بالرغم من أنها عند جمهور الكوفيين جائزة بقوله : " وفيه قبح ؛ لأنّ
 العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض وقد كني عنه . " (٣) ، وأنكرها الأخفش بطريقة خفية
 حيث قال : "الأول أحسن (يقصد النصب)؛ لأنك لا تجري الظاهر المجرور على المضمّر
 المجرور " (٤).

وقال المبرد : " هذا مما لا يجوز عندنا ، إلا أن يُضطر إليه شاعر " (٥) وأنشد لذلك :

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بَكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ (٦)

(١) سيبويه ، الكتاب ، ج٢ ، ص ٣٨١ — ٣٨٢.

(٢) البيت من الرجز ، ولا يعرف قائله ، والشاهد فيه جر (مُصَدَّرٍ) عطفاً على الضمير المجرور في (بَيٍّ) من
 دون إعادة الجار ، انظر سيبويه ، الكتاب ، ج٢ ، ص ٣٨٢ ، وانظر ابن منظور ، لسان العرب مادة (أوب) .

(٣) الفرّاء ، معاني القرآن ، ج١ ، ص ٢٥٢.

(٤) الأخفش ، معاني القرآن ، ج١ ، ص ٢٤٣.

(٥) المبرد ، الكامل ، ج١ ، ص ٩٣١.

(٦) البيت من البسيط ، وهو من أبيات سيبويه المجهولة القائل ، والشاهد فيه جر (الأيام) عطفاً على الضمير
 المجرور في (بك) من دون إعادة الجار . انظر سيبويه ، الكتاب ، ج٢ ، ص ٣٨٣ ، و انظر ابن الأنباري ،
 الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص ٣٧٦ ، وانظر ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع ، ص ١١٩ وانظر
 ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص ١٨٨

ثم بالغ في انتقاده لها قائلاً: " لو أني صليت خلف إمام يقرأ : (وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِي)

[إبراهيم : ٢٢] و(وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) لأخذت نعلي ومضيت" (١)
ولم أعثر على نصي المبرد هذين في كتبه المتوفرة ،فربما نقل إلى القرطبي مشافهة أو قرأهما
من كتب المبرد المفقودة .

وخطأها الزجاج من ناحية لغوية، ومن حيث المعنى، فقال: "الجر في الأرحام فخطأ في
العربية ولا يجوز إلا في اضطرار شعر، وخطأ أيضاً في أمر الدين عظيم؛ لأنَّ النبي ﷺ قال
: لا تحلفوا بأبائكم . فكيف يكون تساءلون به وبالرحم على ذا" (٢).

ثم ينقل كلام المازني فيقول : " وقد فسّر المازني هذا تفسيراً مقنعاً فقال : " الثاني في
العطف شريك الأول ، فإن كان الأول يصلح شريكاً للثاني ، وإلا لم يصلح أن يكون الثاني
شريكاً له . قال: فكما لا تقول : (مررت بزيد و " ك") فكذلك لا يجوز: (مررت بك وزيد) .
(٣) وقال مكي : " هي قبيحة كما عند سيبويه" (٤).

ولا نقف عند هذا الحد ، فالهجوم على هذه القراءة لم ينتهي بعد وإليك التالي :
قال فيها الطبري في تفسيره : " وذلك غير فصيح من الكلام عند العرب ؛ لأنها لا تتسق
بظاهر على مكنى في الخفض إلا في ضرورة شعر" (٥) ، و قال فيها الأزهري : " القراءة
الجيدة بالنصب ... وأما خفض الأرحام على قراءة حمزة فهي ضعيفة عند جميع النحويين و
غير جائز إلا في اضطرار الشعر" (٦)

(١) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ج٥ ، ص ٣ .

(٢) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ج٢ ، ص ٦ .

(٣) المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٦ .

(٤) مكي بن أبي طالب القيسي ، مشكل إعراب القرآن ، ج١ ، ص ١٧٧ .

(٥) الطبري ، أبو جعفر محمد بن جرير ، (ت ٣١٠ هـ) ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، حققه (محمود
محمد شاكر) ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، د ت ، المجلد السابع ، ص ٥١٩ .

(٦) أبو منصور الأزهري ، معاني القراءات ، ج١ ، ص ٢٩٠ .

وكان أبو علي الفارسي من بين أصحاب كتب الاحتجاج الذي انتقد قراءة الخفض وقال : " هذا ضعيف في القياس وقليل في الاستعمال " (١) ، واستبعد المهدوي (٢) ، وخطأها ابن عطية بقوله : " وهذه القراءة عند رؤساء نحوي البصرة لا تجوز " (٣) .
نستنتج مما سبق أنَّ النحويين اعترضوا على قراءة الخفض من وجهين :
الأول : أنَّ يقبَحُ العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض .
والثاني : أنَّ النبي قد نهى عن الحلف بغير الله .
وللردِّ على انتقاد النحاة لهذه القراءة ، ينبغي توجيهها إلى أحد وجوه العربية الصحيحة وبموافقتها لأحد وجوه العربية تكتمل شروط صحة القراءة بها ، وأول هذه التوجيهات ما ذهب إليه الكوفيون : " الذين يجيزون العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار ، واحتجوا بأن قالوا : إنه جاء مثله في التنزيل " (٤) ، من مثل قوله تعالى :

﴿ وَاسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء : ١٢٧]
فما : في موضع خفض ؛ لأنه عطف على الضمير المخفوض في (فيهن) .
وقوله تعالى : ﴿ لَكِنَّ الرَّسْخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ﴾ [النساء : ١٦٢] ، فالمقيمين معطوفه على ضمير الكاف في (إليك) والتقدير : يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين .
وقد أخذ الزبيدي برأي الكوفيين ، فقال : " الأرحج مذهب الكوفيين هنا ، وصححه ابن مالك وغيره ، بدليل قوله تعالى : ﴿ وَالْأَرْحَامُ ﴾ ، وكقوله : ﴿ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ : [البقرة : ٢١٧] وحكى قطرب : ما فيها غيرُهُ وفرسهِ " (٥)

(١) أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة ، ج ٣، ص ١٢١ .

(٢) المهدوي ، شرح الهداية ، ج ٢ ، ٢٤٤ .

(٣) ابن عطية الأندلسي، أبو محمد عبد الحق بن غالب ، (ت ٥٤٦هـ) ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، تحقيق (عبد السلام عبد الشافي محمد) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ ، ٢٠٠١م) ج ٢ ، ص ٤ .

(٤) الأنباري ، الإصناف في مسائل الخلاف ، ص ٣٧١ .

(٥) الزبيدي ، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي ، (ت ٨٠٢ هـ) ، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، تحقيق (ناصر الجنابي) ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الأولى (١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧م) ، ص ٦٣ .

وقد ورد العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار في كلام العرب أيضاً
كقول العباس بن مرداس :

أَكْرُ عَلَى الْكَتِيبَةِ لَا أَبَالِي أَحْتَفِي كَانَ فِيهَا أَمْ سِوَاهَا^(١)
ومن النثر ما جاء في كلام العرب : " ما فيها غيرُهُ وفرسِهِ " ^(٢)

وهناك توجيه آخر لهذه القراءة ، وهو تقدير حرف الجر الباء ، أي (وبالأرحام) وهذا
ما ذهب إليه ابن خالويه : " فأما الكوفيون فأجازوا الخفض ، واحتجوا للقارئ بأنه أضمر
الخافض واستدلوا بأنَّ العجاج كان إذا قيل له : كيف تجدك ؟ يقول : خير عافاك الله . يريد :
بخير . ويتابع قائلاً : " وإذا كان البصريون لم يسمعوا الخفض في مثل هذا ، ولا عرفوا
إضمار الخافض فقد عرفه غيرهم " ^(٣) ، وأنشد :
رَسْمٌ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ كِدْتُ أَقْضِي الْغَدَاةَ مِنْ جَلَلِهِ^(٤) .

وذهب ابن جني إلى هذا التوجه ، إذ يقول : " ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد
والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها ، وذهب إليه أبو العباس (المبرد) ؛ بل الأمر
فيها دون ذلك وأقرب وأخف و ألطف ؛ وذلك أَنَّ لحمزة أن يقول : لأبي العباس أنني لم أحمل
الأرحام على العطف على المجرور المضمر بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية حتى كأنني
قلت وبالأرحام، ثم حذف الباء لتقدم ذكرها " ^(٥).

(١) البيت من الوافر ، وهو للعباس بن مرداس ، الديوان ، تحقيق (يحيى الجبوري) ، مؤسسة الرسالة ،
بيروت ط ١ ، (١٤١٢ هـ ، ١٩٩١ م) ، ص ١٦٢ .

والشاهد فيه جرّ (سواها) عطفًا على الضمير المجرور في (فيها) دون إعادة الجار .
انظر أبا حيان الأندلسي ، البحر المحيط ، ج ٢ ، ص ١٥٧ ، وانظر ابن الأنباري ، الإيضاح في مسائل
الخلاص ص ٢٥٣ .

(٢) وهي رواية قطرب ، الشاهد فيه جر (فرسه) عطفًا على الضمير المجرور في (غيره) دون إعادة
الجار انظر الزبيدي ، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة ، ص ٦٣ ، وانظر أبا حيان الأندلسي
البحر المحيط ، ج ٢ ، ص ١٥٦ .

(٣) ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع ، ص ١١٩ ، انظر إعراب القراءات السبع وعللها ، ج ١ ، ص ١٢٧ .

(٤) البيت من الخفيف ، وهو لجميل بثينة ، الديوان ، دار بيروت ، بيروت ، (١٤٠٢ هـ ، ١٩٨٢ م) ، ص ٥٢
والشاهد فيه جر (رَسْمٌ) ، بحرف الجر المحذوف (ربّ) ، انظر ابن الأنباري ، الإيضاح في مسائل
الخلاص ص ٣٢٣ ، وانظر ابن منظور ، لسان العرب ، مادة جلل .

(٥) ابن جني ، الخصائص ، ج ١ ، ص ٢٨٥ .

واحتج ابن زنجلة لها ، بجواز العطف على المضمرة الذي جرى له ذكر ، بقوله :
 وليس بمنكر إنما المنكر أن يعطف الظاهر على المضمرة الذي لم يجر له ذكر فتقول : (مررت
 به وزيد) وليس هذا بحسن ؛ فأما أن يتقدم للهاء ذكر فهو حسن ، وذلك (عمر و مررت به
 وزيد) فكذلك الهاء في قوله (تساءلون به) إذ تقدم ذكرها وهو قوله تعالى : (واتقوا الله) (١)
 واستشهد بقول الشاعر :
 فَالْيَوْمَ قَرَّبْتُ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ .

ودافع عنها من المفسرين السمين الحلبي في درّه المصون حيث قال : " الأولى حمل
 هذه القراءة على العطف على الضمير ، دون الالتفات إلى طعن من طعن فيها ، وحمزة من
 الرتبة السنية المانعة له من نقل قراءة ضعيفة " (٢) .

أما بالنسبة لمن خطأ هذه القراءة لأنّ النبي قد نهى عن الحلف بغير الله ، فينقل
 القرطبي عن القشيري قوله : " ومثل هذا الكلام مردود عن أئمة الدين ؛ لأنّ القراءات التي قرأ
 بها أئمة القراء ثبتت عن النبي — ﷺ — تواتراً يعرفه أهل الصنعة ، وإذا ثبت شيء عن النبي —
 ﷺ — فمن ردّ ذلك فقد ردّ على النبي — ﷺ — ، واستقبح ما قرأ به ، وهذا مقام محذور لا يقلد
 فيه أئمة اللغة والنحو ؛ فإنّ العربية تتلقى من النبي — ﷺ — ، ولا يشك أحد في فصاحته " (٣)

ذلك ما كان من أمر النحاة وأصحاب كتب الاحتجاج من هذه القراءة ، إذ كان الأولى
 بهم أن يقبلوا هذه القراءة أولاً بدليل الشاهد القرآني ، ولأنها ثابتة الاتصال سنداً إلى رسول
 الله ويحرم تخطئتها ، وثانياً بدليل الشاهد النثري ؛ ويؤكد ذلك ما احتج به العلماء من كلام
 العرب شعره ونثره .

(١) ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص ١٨٨ .

(٢) السمين الحلبي ، الدر المصون ، ج ٣ ، ص ٥٥٥ .

(٣) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ج ٥ ، ص ٤ .

رابعاً: اختلافهم في مسألة الفصل بين المتضايقين في قوله تعالى ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ لِيُرْذُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام : ١٣٧]

اختلف القراء برفع الزاي ونصبها في ﴿زَيْنَ﴾ ، و برفع اللام ونصبها في ﴿أَوْلَادِهِمْ﴾ وبجر أو رفع ﴿شُرَكَاءُهُمْ﴾ .

قال ابن مجاهد : " قرأ ابن عامر وحده ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ﴾ برفع الزاي ﴿لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ﴾ برفع اللام ﴿أَوْلَادَهُمْ﴾ بنصب الدال ، و ﴿شُرَكَاءُهُمْ﴾ . بياء . وقرأ الباقر و ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ﴾ بنصب الزاي ﴿لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ﴾ بنصب اللام ﴿أَوْلَادِهِمْ﴾ خفضاً و ﴿شُرَكَاءُهُمْ﴾ رفعاً^(١) .

قرأ ابن عامر بالفصل بين المتضايقين؛ برفع القتل ، ونصب الأولاد ، وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء ، والفصل بينهما بغير الظرف . والنحاة من هذا على فريقين :

الأول : فريق البصريين الذين لا يجيزون الفصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأنهما بمنزلة شيء واحد ، ولا يجوز ذلك إلا في الظرف وحرف الجر . أما الفريق الثاني فهو فريق الكوفيين الذين ذهبوا إلى جواز الفصل بين المتضايقين ، بغير الظرف وحرف خفض؛ لضرورة الشعر^(٢) .

وقد اجترأ على قراءة ابن عامر عدد من النحاة ، فقد ردّها الفراء (مخالفاً بذلك الكوفيين) ورد البيت الشعري الذي احتج به بعض العلماء على جواز هذه القراءة :

فَرَجَّجْتُهَا مُتَمَكِّنًا رَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مُزَادَةَ^(٣)

وقال : " هذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز ، ولم نجد مثله في العربية"^(٤)

(١) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٢٧، وانظر ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر، ج ٢، ص ٢٦٣ .

(٢) انظر ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص ٣٤٧ .

(٣) هو من مجزوء الكامل، ولا يعرف قائله، والشاهد فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه (بالقلوص) و هو مفعول وليس بظرف ولا حرف خفض، والتقدير زج أبي مزادة القلوص، انظر الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٣٥٧، وانظر ابن جني ، الخصائص ج ٢، ص ٤٠٦ ، مع اختلاف في الرواية (فَرَجَّجْتُهَا بِمِرْجَةٍ) وانظر ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص ٣٤٧ والرواية عنده ، (فَرَجَّجْتُهَا بِمِرْجَةٍ) ، وانظر ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص ٢٧٣ .

(٤) انظر الفراء ، معاني القرآن ، ج ١، ص ٣٥٨ .

وحمل راية المعارضة أيضاً " ابن جني الذي يرى بأن هذه القراءة ليست صحيحة المعنى، بدلالة القراءة المجتمع عليها "(١)، أما بالنسبة لموقف النحاس منها فقد قال: " لا يجوز في كلام ولا شعر "(٢).

وقد اعترض عليها أصحاب كتب الاحتجاج أيضاً، فقد خطت قراءة ابن عامر عند ابن خالويه الذي قال: " وهو قبيح في القرآن وإنما يجوز في الشعر "(٣)، وتبعه الفارسي بتخطئتها أيضاً حيث قال: " هذا قبيح قليل في الاستعمال، ولو عدل عنها إلى غيرها كان أولى "(٤) أما ابن زنجلة فقد احتج لها بالبيت الشعري:

فَرَجَّجْتُهَا مُنَمَّكًا زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مُزَادَةَ

فالقلوص مفعول فاصل بين المضاف والمضاف إليه، بل و نراه قد أجازها؛ لأن أهل الكوفة يجيزون ذلك بالرغم من كونه بصرياً، إلا أنه يميل في بعض الأحيان لرأي الكوفيين (٥).

وانتقدها ابن يعيش لخروجها عن القياس (٦).

وقد سرت العدوى من النحاة إلى بعض المفسرين، ومنهم الإمام الكبير ابن جرير الطبري فقد وصفها بالقبح وعدم الفصاحة، حيث قال: " وذلك في كلام العرب قبيح غير فصيح "(٧) وكذلك فعل الإمام الزمخشري، وبالع في عبارته حين قال: " الفصل بينهما بغير الظرف فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً، كما سُمِّجَ ورُدَّ من [مجزوء الكامل]:

زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مُزَادَةَ

فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمته وجزالته "(٨)

(١) انظر ابن جني، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج ١، ص ٢٣٠.

(٢) النحاس، إعراب القرآن، ج ٢، ص ٩٨.

(٣) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص ١٥١.

(٤) أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج ٣، ص ٤٠٩.

(٥) ابن زنجلة، حجة القراءات، ص ٢٧٣.

(٦) انظر ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي (ت ٦٤٣ هـ)، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق (مشيخة الأزهر)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، د ت، ج ٣، ص ٢٣.

(٧) الطبري، جامع البيان عن تفسير آي القرآن، ج ١٢، ص ١٣٧.

(٨) الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، (ت ٥٣٨ هـ)، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق (الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض)، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى (١٤١٨ هـ، ١٩٩٨ م)، ج ٢، ص ٤٠١.

وهذا الأنباري يقول: " لا يسوُّغ لكم الاحتجاج بها ؛ لأنَّ الإجماعَ واقع على امتناع الفصل بين المتضايين في غير ضرورة الشعر، والقرآن لا ضرورة فيه " (١) .

وابن أبي مريم قد قَبَّحها في موضحه ، قائلاً : " قَدَّمَ وأخَّر ، وهو قبيح قليل في الاستعمال للفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ومثله لم يجيء في حال السعة " (٢) ، وكذلك العكبري الذي استبعدها قائلاً : " وهو بعيد ، إنما يجيء في ضرورة الشعر " (٣) .

لكن هذا لا يعني أنَّه لا يوجد من بين النحويين من دافع عن قراءة ابن عامر، وأورد الأدلة والبراهين على جوازها ، فهذا ابن مالك الذي أجاز قضية الفصل بين المتضايين ، بألفيته المشهورة ، حيث قال :

فَصَلَ مُضَافٌ شَبَّهَ فَعَلَ مَا نَصَبَ مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزَ وَلَمْ يُعَبَّ
فَصَلَ يَمِينٌ ، وَاضْطِرَّارًا وَجِدًا بِأَجْنَبِيٍّ ، أَوْ بِنَعْتٍ ، أَوْ نِدَاً (٤) .

(١) الأنباري ، الإصناف في مسائل الخلاف ، ص ٣٥٠ .

(٢) ابن أبي مريم ، الموضح في وجوه القراءات وعللها ، ج ١، ص ٥٠٦ .

(٣) العكبري ، إملأ ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، ج ١، ص ٢٦٢ وانظر التبيان في إعراب القرآن ، ج ١، ص ٥٤١ .

(٤) انظر ابن مالك ، محمد بن عبد الله ، (ت ٦٧٢ هـ) ، متن الألفية ، المكتبة الشعبية ، بيروت ، لبنان ص ٢٨ ، وانظر المرادي ، ابن أم قاسم ، (ت ٧٤٩ هـ) ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك تحقيق (عبد الرحمن علي سليمان) ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، الطبعة الأولى (١٤٢٨ هـ ، ٢٠٠٨ م) المجلد الثاني ، ج ٢ ، ص ٨٢٤ - ٨٢٧ ، وانظر ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري ، (ت ٧٦٩ هـ) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت (١٤١٨ هـ ، ١٩٩٧ م) ، ج ٢ ، ص ٧٧ .

الشاهد : أجاز ابن مالك أن يفصل في الاختيار بين المضاف والمضاف إليه بما نصبه المضاف من مفعول به أو ظرف أو شبهه .

وللردّ على طعن النحاة لهذه القراءة ، لا بدّ من توجيهها والانتصار لها بالأدلة والبراهين البيّنة فهناك العديد من الشواهد التي فصل فيها بين المضاف والمضاف إليه ، وأولّها : الشاهد النثري القطعي الدلالة ، وهو القرآن الكريم ، وجاء ذلك في قراءة بعض السلف : ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلَفَ وَعْدِهِ رُسُلُهُ ﴾ [إبراهيم : ٤٧] ^(١) ، والأصل : ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلَفَ رُسُلِهِ وَعْدَهُ ﴾ ، بالإضافة إلى أن (و) مرسومة بالياء في المصحف العثماني . (٢)

ثانياً: قول الرسول ﷺ — " فهل أنتم تاركو— لي — صاحبي " (٣)

ثالثاً : وقد أثيرَ عن العرب أنَّهم فصلوا بين المضافين بالجملة كقولهم : (هو غلام — إن شاء الله — أخيك) فالفصل بالمفرد أسهل (٤) .

رابعاً: الشاهد الشعري : وقد احتج به ابن زنجلة (٥) :
فَرَجَّجْتُهَا مُنَمَّكًا رَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مُزَادَةَ

خامساً : هي قراءة ابن عامر ، الذي لا ينقل إلا بأثر عن رسول الله ، وفي هذا يقول الإمام الكبير أبو حيان الأندلسي : " وبعض النحويين أجازها — وهو الصحيح — لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر ، الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب . " (٦)

ويشد عضده السمين الحلبي إذ يقول : " وهذه القراءة متواترة صحيحة ، وقد تجرّأ كثير من الناس على قارئها بما لا ينبغي ؛ وهو أعلى القراء السبعة سنداً ، وأقدمهم هجرة " (٧) وانطلاقاً من هذه الشواهد نحكم بصحة هذه القراءة.

(١) انظر النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٢٦٥ .

(٢) انظر المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٦٥ .

(٣) البخاري ، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه ، ج ٦ ، كتاب التفسير باب ٤ ، رقم الحديث (٤٦٤١) ، ص ٦٠ .

(٤) انظر ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٢٦٥ .

(٥) ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص ٢٧٣ .

(٦) أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط ، ج ٤ ، ص ٢٣١ .

(٧) السمين الحلبي ، الدر المصون ، ج ٥ ، ص ١٦ .

خامساً: اختلافهم في مسألة المعرفة والنكرة في اسم كان وخبرها في: ﴿صَلَاتُهُمْ﴾ و ﴿مُكَّاءٌ وَتَصَدِيَةٌ﴾: [الأنفال: ٣٥]

﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَّاءٌ وَتَصَدِيَةٌ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾

اختلف القراء في قراءة: ﴿صَلَاتُهُمْ﴾ بين الرفع والنصب، واختلفوا كذلك في قراءة ﴿مُكَّاءٌ وَتَصَدِيَةٌ﴾ أيضاً بين الرفع والنصب، يقول ابن مجاهد: كلهم قرأ: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ﴾ رفعاً ﴿عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَّاءٌ وَتَصَدِيَةٌ﴾ نصباً، إلا ما حدثني به موسى بن إسحاق الأنصاري، عن هارون بن حاتم عن حسين، عن أبي بكر، ورواه أيضاً خلاد، عن حسين، عن أبي بكر، عن عاصم: أنه قرأ: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ﴾ نصباً و﴿عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَّاءٌ وَتَصَدِيَةٌ﴾ رفعاً جميعاً. حدثني محمد بن الحسين، قال: حدثني حسين بن الأسود، قال: حدثنا عبيد الله بن موسى، قال: حدثنا سليمان الثوري، عن الأعمش: أن عاصماً قرأ: (وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ) نصباً (عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَّاءٌ وَتَصَدِيَةٌ) رفعاً فقال للأعمش: وإن لحن عاصم تلحن أنت " (١).

وقراءة عاصم بنصبه (صَلَاتُهُمْ) ورفع (مُكَّاءٌ وَتَصَدِيَةٌ) تخالف القاعدة النحوية، بأنه إذا اجتمع في اسم كان وخبرها معرفة ونكرة، أن ترفع المعرفة وتنصب النكرة وقراءة عاصم جاءت على عكسها تماماً. ونص على ذلك السيوطي: "إذا اجتمع نكرة ومعرفة، فالمعرفة الاسم والنكرة هي الخبر، ولا يعكس ذلك إلا في الشعر" (٢). ولأن النحاة مجمعون على هذه القاعدة فقد هاجموا هذه القراءة ووصفوها بأبشع الصفات فهذا النحاس يخبر بأن سيبويه قد أجاز مثل هذا على أنه شاذ بعيد؛ لأنه جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة (٣) وأنشد سيبويه لحسان بن ثابت:

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ
يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ (٤).

(١) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٣٠٥.

(٢) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج ١، ص ٣٧٨.

(٣) انظر النحاس، إعراب القرآن، ج ٢، ص ١٨٦، وانظر سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٤٨.

(٤) البيت من الوافر لحسان بن ثابت، (ت ٥٠هـ)، الديوان، تحقيق (الدكتور يوسف عبيد) دار الجيل، بيروت، الطبعة

الأولى (١٢٤١هـ، ١٩٩٢م)، ص ١٣، انظر سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٤٨، وانظر ابن جني، المحتسب في تبين وجوه شواذ

القراءات والإيضاح عنها، ج ١، ص ٢٧٩، وانظر ابن منظور، لسان العرب، مادة (سبأ)، الشاهد اسم كان (سبيئة) نكرة.

أما ابن جني فيصفها تارةً بالشذوذ وتارةً أخرى يصفها بالقبح وذلك بقوله : " لسنا ندفع أن جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة قبيح ، فإنما جاءت منه أبيات شاذة ، وهو في ضرورة الشعر أعذر ، والوجه اختيار الأفصح الأعراب " (١)، وخطأها مكي وقال : " هذا لا يجوز إلا في الشعر عند الضرورة لأن اسم كان هو المعرفة وخبرها هو النكرة في أصول الكلام ، لأنك إنما تخبر عن معرفة بخبر ما " (٢) .

ويحذو حذوهم الأنباري ويصفها بالشذوذ ولا يجوز ذلك إلا في الشعر ، قائلاً : " وقرأ في الشواذ بنصب صلاتهم ورفع مكاء وتصدية ، جعل اسم كان النكرة ، وخبرها المعرفة وهذا إنما يجوز في الشعر لا في اختيار الكلام " (٣) .

ولم يكن موقف أصحاب كتب الاحتجاج مغايراً لمن خطأها من النحاة ، فقد انتقدوها أيضاً فابن خالويه انتقدها قائلاً : " الوجه في العربية إذا اجتمع في اسم كان وخبرها معرفة ونكرة : أن ترفع المعرفة ، وتنصب النكرة ، لأن المعرفة أولى بالاسم ، والنكرة أولى بالفعل " (٤) والوجه الآخر يجوز في العربية على اتساع على بعد أو لضرورة شاعر " (٥)

وفضّل أبو علي الفارسي القراءة بالرفع ، فقال : " الوجه الرفع في قوله تعالى : ﴿صَلَاتُهُمْ﴾ لأنه معرفة " (٦) . ويفهم من كلامه هذا ؛ إذا كانت : ﴿صَلَاتُهُمْ﴾ مرفوعة على أنها اسم كان فهو تلقائياً يجعل الحكم على ﴿مُكَاءً وَتَصَدِيَةً﴾ النصب لأنها الخبر . أما ابن زنجلة فلم يقف عليها .

(١) ابن جني ، المحتسب في تعيين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها ، ج ١ ، ص ٢٧٩ .

(٢) مكي بن أبي طالب القيسي ، مشكل إعراب القرآن ، ج ١ ، ص ٣٤٦ .

(٣) الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ج ١ ، ص ٣٨٧ .

(٤) يقصد أن الفعل يمتنع أن يكون مبتدأ ويمكن أن يقع خبراً .

(٥) ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع ، ص ١٧١ ، انظر إعراب القراءات السبع وعللها ، ج ١ ، ص ٢٢٧ .

(٦) أبو علي الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ، ج ١ ، ص ١٤٤ .

وبالرغم من أنَّ ابن جني (٣٩٢هـ) قد انتقدها ، فهي هو يخرجها من بابين :
الأول: أنَّ نكرة الجنس تفيّد مفاد معرفته، فلا فرق بين (خرجت فإذا أسد) وبين (خرجت فإذا الأسد) فأنت في الحالتين لا تريد أسداً بعينه ، بل تريد واحداً من هذا الجنس، وإذا كان كذلك جاز الرفع في هذه القراءة .

الثاني: أنه يجوزُ مع النفي من جعل اسم كان وأخواتها نكرة ما لا يجوز مع الإثبات، ألا تراك تقول : ما كان إنسان إلا خيراً منك ، ولا تجيز : كان إنسان خيراً منك ، وبهذا تسهل هذه القراءة ولا يكون من القبح واللحن اللذي ذهب إليه الأعمش .^(١)

وقد خرّج الأزهري قراءة النصب في هذه الآية ، بأنَّ أولّها على التقديم والتأخير على النحو الآتي : "من نصب : (صَلَاتُهُمْ) ورفع (مُكَاءٌ وَتَصَدِيَّةٌ) ، فالنصب خبر كان والاسم مؤخر، وهو قوله : (قُف) " ^(٢) .

وقد انتقد العكبري (٦١٦هـ) القراءة بالنصب ونعتها بالضعف بقوله : وهي ضعيفة ، لكنه يرى أنَّ لها وجهاً كالذي رآه ابن جني ، ويخرجها على أساسه وهو :
" الصلاة والمكاء مصدران ، والمصدر جنس ، ومعرفة الجنس قريبة من نكرته ، ونكرته قريبة من معرفته ؛ ألا ترى أنه لا فرق بين (خرجت فإذا الأسد) أو (فإذا أسد) ويقوي ذلك أنَّ الكلام قد دخله النفي والإثبات ، وقد يحسن في ذلك ما لا يحسن في الإثبات المحض ، ألا ترى أنه لا يحسنُ : (كان رجلٌ خيرٌ منك) ويحسن (ما كان رجلٌ إلا خيراً منك) " ^(٣) .

(١) انظر ابن جني ، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها ، ج ١ ، ص ٢٧٩ .

(٢) انظر أبا منصور الأزهري ، معاني القراءات ، ج ١ ، ص ٤٣٩ .

(٣) العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ج ٢ ، ص ٦٢٢ - ٦٢٣ ، وانظر إملأ ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، ج ٢ ، ص ٦ .

وبعد استعراضنا لآراء العلماء في هذه القراءة ، يمكننا الحكم بصحتها ؛ خاصةً وأنَّ العلماء الذين انتقدوها، قد وجدوا لها وجوهاً في العربية يمكن أن تأوّل هذه القراءة على أساسها وأول هذه الوجوه :

أن تُحملَ هذه القراءة على التقديم والتأخير؛ فتكون (مُكَّاءٌ) اسم كان و(صلاتُهُم) خبرها والوجه الثاني، أن تحملَ (صلاتهم) و(مكاء) ، على أنَّهما مصدران ، والمصدر جنس ومعرفة الجنس قريبة من نكرته ، ونكرته قريبة من معرفته، وأنه يجوزُ مع النفي من جعل اسم كان وأخواتها نكرة مالا يجوز مع الإثبات، كقول من قال : ما كان إنسان إلا خيراً منك ، وإذا كان كذلك جاز الرفع في هذه القراءة .

ومن ناحية أخرى فقد جاءت موافقة للسان العرب ، وكيف تُتَّهم قراءة قرأ بها عاصم " فقد كان عاصم فصيحاً ، وكان كثيراً يقرأ الحرف على وجهين ، ولا يقرأ إلا بما سمع ، ووجهه في العربية صحيح "(١)

(١) أبو منصور الأزهري ، معاني القراءات ، ج ١ ، ص ٤٣٩ .

الفصل الثاني: انتقاد القراءات القرآنية في كتب الاحتجاج الثلاثة صرفياً وصوتياً

ويقسم إلى مبحثين هما :

المبحث الأول : موقف أصحاب كتب الاحتجاج من القراءات التي خالفت الرسم .
توطئة

- أولاً : رسم ﴿ هَذَيْنِ ﴾ بالياء ، من قوله تعالى ﴿ إِنَّ هَذَيْنِ ﴾ : [طه : ٦٣]
ثانياً : إثبات الفاصلة القرآنية أو حذفها في ﴿ الظُّنُونَا ﴾ من قوله تعالى : [الأحزاب : ١٠]
ثالثاً : قراءة الإفراد في قوله تعالى : ﴿ عَلَى يَنبَتٍ ﴾ [فاطر : ٤٠]
رابعاً : إثبات ياء الإضافة ، في قوله تعالى : ﴿ يَنْعَبَادُ ﴾ [الزخرف : ٦٨]
خامساً : نصب ﴿ وَأَكُونْ ﴾ في قوله تعالى : ﴿ فَأَصْدَفَ وَأَكُنْ ﴾ : [المنافقون : ١٠]
سادساً : احتجاج أصحاب كتب الاحتجاج لبعض القراءات الأخرى التي خالفت الرسم.

المبحث الثاني : انتقاد القراءات المتواترة من حيث التغيرات الصرفية والصوتية .
توطئة

- أولاً : التقاء الساكنين في ، ﴿ فَنِعْمًا هِيَ ﴾ في قوله تعالى : [البقرة : ٢٧١]
ثانياً : همز ﴿ مَعَائِشَ ﴾ من قوله تعالى : [الأعراف : ١٠]
ثالثاً : تحقيق الهمزتين في ﴿ أَيْمَةً ﴾ من قوله تعالى : [التوبة : ١٢]
رابعاً : تأنيث الفعل ﴿ يُرَى ﴾ من قوله تعالى : [الأحقاف : ٢٥]
خامساً : كسر عين المصدر ﴿ مَطْلَع ﴾ من قوله تعالى : [القدر : ٥]

المبحث الأول : موقف أصحاب كتب الاحتجاج من القراءات التي خالفت الرسم . توطئة :

إنَّ من أحد شروط قبول القراءة القرآنية ، ومن شروط تواترها ، موافقتها لرسم المصحف العثماني ولو احتمالاً، فما المقصود بالرسم :

مفهوم الرسم :

الرسم لغة : من رسم ، والرسم : هو الأثر ، وقيل بقية الأثر ، ورسم الدار : ما كان من آثارها لاحقاً بالأرض والجمع أرسم ورسوم ، ورسم على كذا ورشم إذا كتب ، وثوب مرسم بالتشديد أي مخطط ^(١) . فالرسم بمرادفاته هو أثر الكتابة .

واصطلاحاً : تصوير الكلمة بحروف هجائها ، بتقدير الابتداء والوقف عليها . ^(٢)
ويقصد بالرسم العثماني: "هو الرسم المخصوص الذي كُتبت به حروف القرآن وكلماته، أثناء كتابة القرآن الكريم في جميع مراحلہ الكتابية؛ التي كان آخرها كتابته في عهد عثمان ^(٣)  والرسم ينقسم إلى نوعين هما :

١. الرسم تحقيقاً : ويُقصد به الموافقة الصريحة للمنطوق .
٢. الرسم تقديرًا : ويقصد به الموافقة احتمالاً للمنطوق : نحو (ملك يوم الدين) فإنها كتبت بغير ألف في جميع المصاحف، فقراءة الحذف تحتمله تخفيفاً ، كما كتبت (ملكُ الناس) ^(٤)
والمرسوم عند الزركشي ثلاثة أقسام هي:

١. خط يتبع به الاقتداء السلفي وهو رسم المصحف .
٢. خط جرى على ما أثبتته اللفظ ، وإسقاط ما حذفه ، وهو خط العروض ، فيكتبون التنوين ، ويحذفون همزة الوصل .
٣. خط جرى على العادة المعروفة ، وهو الذي يتكلم عليه النحوي ^(٥).

(١) ابن منظور ، لسان العرب ، مادة رسم .

(٢) إسماعيل، شعبان محمد، رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة، دار السلام ، د ت ص ٣٧.

(٣) الفرماوي، عبد الحي حسين، رسم المصحف ونقطه، دار نواذر المكتبات، السعودية، الطبعة الأولى

(١٤٢٥هـ ، ٢٠٠٤م) ، ص١٦٦.

(٤) ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، ج ١، ص ١١.

(٥) الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، ج ١، ص ٣٧٦، وانظر الجمل ، عبد الرحمن يوسف ، أثر اختلاف القراءات القرآنية في الرسم العثماني ، مجلة الجامعة الإسلامية ، المجلد الثالث عشر ، العدد الثاني (٢٠٠٥م) ص٥٦.

نشأة علم الرسم القرآني :

"منذ بدأ نزول الوحي بالقرآن الكريم على سيد المرسلين ، كان يحفظه ثم يقرؤه على أصحابه فيحفظونه، ويرتلونه ، وقد اتخذ — ﷺ — كتاباً له يكتبون القرآن، وكان يرشداهم إلى موضع الآية من سور القرآن الكريم، وكان القرآن يكتب إما على سعف النخيل أو الرقاع من الجلد، فكان القرآن في هذه المرحلة محفوظاً في الصدور والسطور ، لكن لم يكن مجموعاً في موضع واحد ولم يكن مرتب السور . " وكان أول من كتب للنبي — ﷺ — ، من قريش ، عبد الله بن سعد ، ومن المدينة ، أبي بن كعب ، وزيد بن ثابت " (١).

وقد تلت هذه المرحلة من تدوين المصحف ، المرحلة الثانية في عهد الخليفة أبي بكر الصديق إذ اقتضت الحاجة إلى جمع المصحف وتدوينه في موضع واحد بعد أن كان مفرقاً خوفاً على ضياع القرآن بموت حفظة ؛ فقد اندلعت حروب الردة في عهد الخليفة أبي بكر الصديق واستشهد فيها العديد من حفظة القرآن الكريم .

" وروي أن عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — جاء إلى أبي بكر الصديق — رضي الله عنه — ، فقال : إنَّ القتل قد أشرع في قراء القرآن أيام اليمامة، وقد خشيت أن يهلك القرآن، فاكتبه ، فقال أبو بكر : فكيف نصنع بشيء لم يأمرنا فيه رسول الله — ﷺ — بأمر ؟ ولم يعهد إلينا فيه عهداً ! فقال عمر : إفعل فهو — والله — خير ، فلم يزل عمر بأبي بكر حتى أرى الله أبا بكر مثل رأي عمر ، قال زيد : فدعاني أبو بكر فقال : إنك رجل شاب ، قد كنت تكتب الوحي لرسول الله — ﷺ — ، فاجمع القرآن واكتبه " (٢).

فقال زيد بن ثابت : " فجعلت أتتبع القرآن من صدور الرجال ، ومن الرقاع ، ومن الأضلاع ومن العُصْب ، ومن اللخاف فكانت تلك الصحف عند أبي بكر حتى مات ، ثم كانت عند عمر حتى مات ، ثم كانت عند حفصة " (٣)

(١) انظر الحمد ، غانم قدوري رسم المصحف، دراسة لغوية تاريخية ، الطبعة الأولى، (١٤٠٢ هـ ، ١٩٨٢ م) ص ، ٩٧.٩٦ .

(٢) الداني ، أبو عمرو عثمان بن سعيد ، (ت ٤٤٤ هـ) ، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار تحقيق (نورة بنت حسن بن فهد الحميد) ، دار التدمرية ، الطبعة الأولى، (١٤٣١ هـ ، ٢٠١٠ م) ، ص ١٣٦ ١٣٧

(٣) انظر المصدر السابق ، ص ١٣٨

وفي عهد الخليفة عثمان بن عفان — ﷺ — اتسعت الفتوحات الإسلامية، وانتشر عدد من القراء في الأمصار المفتوحة ، فأخذ الناس عنهم قراءاتهم ، وقد انفرد كل قارئ بقراءته التي أخذها عن رسول الله — ﷺ — فكان هذا الانفراد لكل قارئ بقراءته مدعاةً لظهور الاختلاف بين الناس، حتى وصل الأمر أن يكفر بعضهم بعضاً ، فأراد عثمان بن عفان أن يجمع الناس على مصحف إمام وهنا نشأ علم الرسم القرآني .

" وقد نشأ هذا العلم بعد قيام الصحابة في عهد عثمان رضي الله عنه بجمع القرآن واستنساخه في عدة مصاحف، عرفت بالمصاحف العثمانية، وقد قام عثمان — ﷺ — ، بتوجيه هذه المصاحف إلى الأمصار الإسلامية الكبرى آنذاك وهي : المدينة المنورة ، ومكة المكرمة ودمشق الشام والبصرة والكوفة ، وأرسل مع كل مصحف قارئاً يُقرئ الناس بما في ذلك المصحف وكان بين هذه المصاحف اختلافاً ؛ في بعض المواضع ؛ تبعاً لطريقة القراءة . وحين نقول : رسم المصاحف فالمقصود هذه المصاحف التي أرسل بها عثمان إلى الأمصار وقد كانت هذه المصاحف خاليةً من النقط والشكل " . (١)

" لقد كان جمع القرآن في عهد الخليفة عثمان نسخاً لعدة نسخ من مصحف أبي بكر الصديق وإثبات القراءات الثابتة في هذه النسخ ، واستبعاد القراءات التي لم يثبت نسخها ، وترك القراءة بها ، وكان لهذا الجمع أثر عظيم في نشأة علم الرسم القرآني فالصحابة حين كتبوا المصاحف آنذاك ، كان همهم الأول أن يتخلصوا من أسباب الاختلاف بين المسلمين في تلاوة القرآن ؛ ولأنَّ وجوه القراءات المختلفة التي ورد القرآن بها ، كانت سبباً إلى الاختلاف في طريقة أداء الكلمات القرآنية ، فقد حاول الكتاب أن يقللوا من الخلاف بين خطوط نسخ المصحف ما أمكن؛ لتكون الكلمة برسمها الواحد في النسخ المتعددة دالة على جميع ما ثبت من وجوه القراءة في تلك الكلمة " . (٢)

(١) القضاة ، أحمد محمد مفلح ، الواو في قراءات القرآن ورسم المصاحف ، مجلة الجامعة الإسلامية ، المجلد الثامن عشر ، العدد الأول ، (٢٠١٠م) ، ص ٢١٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢١٧-٢١٨ .

" فأمر عثمان زيد بن ثابت، وسعيد بن العاص ، وعبد الله بن الزبير، وعبد الرحمن بن هشام أن ينسخوها في المصاحف(الصحف التي أرسلتها حفصة)، وقال لهم: إذا اختلفتم أنتم وزيد ابن ثابت في عربية من عربية القرآن فاكتبوها بلسان قريش، فإن القرآن أنزل بلسانهم ففعلوا ذلك حتى كتبت في المصاحف، ثم رد عثمان الصحف إلى حفصة، وأرسل إلى كل جند من أجناد المسلمين بمصحف، وأمرهم أن يحرقوا كل مصحف يخالف المصحف الذي أرسل به" (١)

وكان الفرق بين جمع أبي بكر وجمع عثمان : أن جمع أبي بكر كان لخشية أن يذهب القرآن بموت حفظته ، لأنه لم يكن مجموعا في مكان واحد ، فجمعه في الصحائف مرتباً لآيات سوره على ما وافقهم عليه رسول الله ، أما جمع عثمان فكان درءاً لما يجره اختلاف المسلمين في وجوه القراءات من مشاكل وصلت إلى حد تكفير بعضهم بعضاً . (٢)

وصار من الأهمية البالغة للمصحف العثماني ؛ أن موافقة القراءة القرآنية له ، تعد شرطاً من شروط قبول القراءة القرآنية ، وشرطاً من شروط تواترها ، فكل قراءة وافقت خط المصحف هي قراءة محكوم بصحتها ، وكل قراءة خالفت رسم المصحف كانت عرضة للانتقاد حتى وإن صح سندها ، ووافقت العربية .

"قال الإمام أحمد – رحمه الله –: تحرم مخالفة خط مصحف عثمان في ياء أو واو أو ألف وغير ذلك " (٣)، وقال الزجاج: وكل ما وجدته إلى موافقة المصحف أقرب لم أجز مخالفته لأن اتباعه سنة . " (٤)

لكن اللفظة القرآنية لا تطابق الرسم القرآني للمصحف العثماني دائماً، خاصة وأن المصحف العثماني كان خالياً من النقط والشكل، وهناك كلمات تكتب و تقرأ بأكثر من وجه وإن تعددت صور القراءة سيؤدي طوعاً لتعدد صور رسمها، فنتيجة لذلك قد اختلف القراء في قراءاتهم فمنهم من كانت قراءته موافقة لرسم المصحف، ومنهم من خرجت قراءته على رسم المصحف ولم يلتزم به، فانتقده جملة من العلماء ممن يرون أن الرسم القرآني توقيفي وتحرم مخالفته .

(١) ابن أبي داود ، أبو بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني الحنبلي ، (ت ٣١٦ هـ) ، كتاب المصاحف ، تحقيق (محب الدين عبد السبحان واعظ) ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، الطبعة الأولى (١٤٢ هـ ، ١٩٩٥ م) ، ج ٢ ، ص ٢٠٠ .

(٢) صلاح ، شعبان ، مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري ، دار غريب القاهرة (٢٠٠٥) ، ص ١١ .

(٣) الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، ج ١ ، ص ٣٧٩ .

(٤) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ج ٣ ، ص ٣٦٤ .

وهذا ما أشار إليه البنا بقوله: "وأكثر رسم المصاحف موافق لقواعد العربية؛ إلا أنه قد خرجت أشياء عنها يجب علينا اتباع مرسومها؛ فمنها ما عرف حكمه، ومنها ما غاب عنا علمه ولم يكن ذلك من الصحابة- رضي الله عنهم - كيفما اتفق، بل عن أمر عندهم قد تحقق." (١)

وخلاصة القول إنَّ ظواهر علم الرسم القرآني التي تكشف عن صور مخالفة القراءات القرآنية للرسم ، والتي تكشف عن مدى الفرق بين المرسوم والمنطوق يمكن حصرها فيما يلي:
أولاً : ما رسم في المصاحف بالحذف والإثبات :

ما رسم بالألف المحذوفة اختصاراً .^(٢)، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا﴾: [البقرة : ٥١]،
ومنها ما رسم بإثبات الألف^(٣)، كما في قوله تعالى: ﴿الْظُّنُونَا﴾ [الأحزاب : ١٠]
ثانياً : ظاهرة الزيادة :

منها ما زيدت الواو في رسمه ؛ للفرقان أو لبيان الهمزة^(٤) ، كما في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ : [البقرة : ٥]
ثالثاً : ظاهرة البديل :

ومنها ما رسمت فيه الألف واوا^(٥) ، كما في (الصَّلَاةَ) و(الزَّكَاةَ) و(الْحَيَاةَ) و(الرِّبَاَ) ، وكما في قوله تعالى : ﴿غَشَّوْهُ﴾ : [البقرة : ٧] و في قوله تعالى ﴿بِالْغَدَوَةِ﴾ [الكهف : ٢٨]
رابعاً : ظاهرة القطع والوصل :

ما رسم من الحروف المقطوعة على الأصل ، الموصولة على اللفظ : كما في (ألا) فقد كُتبت (أن لا)^(٦) ، كما في قوله تعالى : (ب ب ب) : [الأعراف : ١٠٥]
خامساً : الكلمات التي تحتمل أكثر من قراءة ؛ لخلوها من النقط والشكل فتكون أحداها موافقة للرسم تحقيقاً، والثانية تقديرأ كما في قوله تعالى : (ث ث ث) : [الفاتحة : ٤]

(١) البنا ، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج ١، ص ٨٣.

(٢) انظر الداني ، المقتنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار ، ص ١٧١.

(٣) انظر المصدر السابق ، ص ٣٤١ .

(٤) انظر المصدر السابق ، ص ٣٩٥ .

(٥) انظر المصدر السابق ، ص ٣٩٨ .

(٦) انظر المصدر السابق ، ص ٤٥٩ .

والقول الفصل في قضية مفارقة القراءات للرسم ، أنَّ القراءة القرآنية سابقة العهد بالرسم فقد تلقاها قرءاء الصحابة مشافهة عن رسول الله ، ثم تلقاها التابعون مشافهة عنهم ، فالقرآن قبل أن يحفظ في الصحف كان محفوظاً في الصدور ، فظلت الرواية هي أصل القراءة .

قال ابن الجزري : " إنَّ الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور ، لا على حفظ المصاحف والكتب ، وهذه أشرف خصيصة من الله — تعالى — لهذه الأمة ".^(١)

ومن المحدثين من يؤكد على هذه المسألة ، حيث قال الدكتور أحمد علم الدين الجندي :
" إنَّ القراءات تُليت ورُويت قبل كتابة المصاحف فهي أصل والرسم تابع لها ".^(٢)

" إذاً الاعتماد على الحفظ للقرآن الكريم هو الأساس ؛ لا على مجرد الخط ، فطريقة تلقي القرآن منذ نزوله : أنَّ الشيخ يقرأ والتلميذ يسمع ، ثم يقرأ التلميذ كما سمع ، ويقوم الشيخ بالتصحيح والتصويب للقراءة ، وكان ابتداء ذلك من جبريل — عليه السلام — وإقرائه للنبي ﷺ وهكذا كان النبي — ﷺ — يقرئ أصحابه ويسمع منهم القراءة . " ^(٣)

(١) ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، ج ١ ، ص ٦ .

(٢) الجندي ، أحمد علم الدين ، الصراع بين القراء والنحاة ، مجلة مجمع اللغة العربية ، ج ٣٣

(١٣٩٤ هـ ، ١٩٧٤ م) ، ص ١٥٤ .

(٣) حسن ، مالك حسين شعبان ، القراءات القرآنية والرسم العثماني في كتاب تاريخ القرآن للمستشرق الألماني نولدكه ، عرض ونقد ، دار الأثرية ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى (١٤٣٥ هـ ، ٢٠١٤ م) ص ٢٨٠ .

وقد أخذ النحاة يهاجمون القراءات التي خالفت رسم المصحف بالرغم من أسبقيتها وينتقدونها بأبشع العبارات كما لم يتحرجوا في انتقادها عند مخالفتها قواعدهم النحوية وسنتعرض في هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي ، من خلال استعراض بعض القراءات القرآنية المتواترة التي جاءت مخالفةً لرسم المصحف ، وموقف النحاة منها ، وأصحاب كتب الاحتجاج .

أولاً : رسم (هَـذَيْنِ) بالياء ، من قوله تعالى : [طه : ٦٣]

﴿ قَالُوا إِنَّ هَٰذَيْنِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثَلَّى ﴾

اختلف القراء في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَيْنِ لَسَاحِرَانِ ﴾ ، يقول ابن مجاهد : " قرأ نافع وابن عامر ، وحمزة ، والكسائي : ﴿ إِنَّ ﴾ مشددة النون ﴿ هَٰذَيْنِ ﴾ بألف خفيفة النون . وقرأ ابن كثير : ﴿ إِنَّ ﴾ ﴿ هَٰذَانِ ﴾ بتشديد نون ﴿ هَٰذَانِ ﴾ وتخفيف نون ﴿ إِنَّ ﴾ . واختلف عن عاصم ، فروى أبو بكر : ﴿ إِنَّ هَٰذَانِ ﴾ نون ﴿ إِنَّ ﴾ مشددة ﴿ هَٰذَانِ ﴾ مثل حمزة.

وروى حفص عن عاصم : ﴿ إِنَّ ﴾ ساكنة النون وهي قراءة ابن كثير ، و ﴿ هَٰذَانِ ﴾ خفيفة

وقرأ أبو عمرو وحده : ﴿ إِنَّ ﴾ مشددة النون ، ﴿ هَٰذَيْنِ ﴾ بالياء .^(١)

وقد خُطئت قراءة أبي عمرو ﴿ إِنَّ هَٰذَيْنِ ﴾ لمخالفتها رسم المصحف ، مع أنها صحيحة من حيث الإعراب ؛ لأنَّ ﴿ هَٰذَيْنِ ﴾ اسم إنَّ نصب بالياء ، ولساخران خبرها ، ودخلت اللام للتأكيد فيقول الفراء معترضاً على هذه القراءة : " ولست أشتهي على أن أخالف الكتاب " ^(٢)

وتبعه الزجاج وانتقدها بقوله : " فأما قراءة عيسى بن عمر ، وأبي عمرو بن العلاء ، فلا أجيزها لأنها خلاف المصحف ، وكل ما وجدته إلى موافقة المصحف أقرب لم أجز مخالفته ، لأنَّ اتباعه سنة . " ^(٣)

(١) ابن مجاهد ، السبعة في القراءات ، ص ٤١٩ ، وانظر ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٣٢١ .

(٢) الفراء ، معاني القرآن ، ج ٢ ، ص ١٨٣ .

(٣) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ج ٣ ، ص ٣٦٤ .

ولم يجز النحاس هذه القراءة أيضاً لأنها خالفت رسم المصحف ، فقال : " غير جائز أن يُقرأ بها لمخالفتها المصحف . " (١)

وهذا أبو منصور الأزهري قد أخذ على أبي عمرو مخالفته للمصحف ، بالرغم من صحة قراءته لغوياً ، حيث قال : " أما قراءة أبي عمرو ﴿ إِنَّ هَذَيْنِ ﴾ وهي اللغة العالية التي يتكلم بها جماهير العرب إلا أنها مخالفة للمصحف ، وكان أبو عمرو يذهب في مخالفته المصحف إلى قول عائشة وعثمان : إنه من غلط الكاتب فيه ، وفي حروف آخر " (٢) ، وضعفها مكي بقوله : " لكنه خالف الخط ، فضعف لذلك " (٣)

وقد أحتج لهذه القراءة ، ابن خالويه ، وبَيَّن أنَّ مخالفة هذه القراءة لرسم المصحف ليست لحناً وإنما هي إحدى لغات العرب ، فقال : " والحجة لمن قرأها بالياء ما روي عن عائشة ويحيى بن يعمر: أنه لما رفع المصحف إلى عثمان، قال :أرى فيه لحناً وستقيمه العرب بالسُّنْها فإن قيل: فعثمان كان أولى بتغيير اللحن : فقل : ليس اللحن ههنا أخطاء الصواب وإنما هو خروج من لغة قريش إلى لغة غيرهم " (٤)

" والحجة لمن شدد النون ﴿ إِنَّ ﴾ : أنه جعل التشديد عوضاً من الألف في ﴿ إِنَّ هَذَيْنِ ﴾ لسَجَرَيْنِ ﴾ ليفرق بين ما سقط منه حرف ، وبين ما قد بني على لفظه وتمامه. " (٥)

(١) النحاس ، إعراب القرآن ، ج٣، ص٤٣-٤٤.

(٢) أبو منصور الأزهري ، معاني القراءات ، ج٢، ص ١٤٨ .

(٣) مكي بن أبي طالب القيسي ، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، ج٢، ص ١٠٠.

(٤) ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع، ص٢٤٣، انظر إعراب القراءات السبع وعللها، ج٢، ص٣٨.

(٥) ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع ، ص ١٢١.

أما أبو علي الفارسي فقد احتج لقراءة التخفيف و انتصر لها: ﴿إِنْ﴾ والرفع في: ﴿هَذَانِ﴾ بقوله: " ووجه قول من قال: *إِنْ هَذَانِ* مخفف (*إِنْ*) ، *أَنَّ* *إِنْ* إذا خففت لم يكن النصب بها كثيراً ، وكان الأوجه أن يرفع الاسم بعدها ، والدليل على ذلك كثرة وقوع الفعل بعدها في نحو: ﴿ *إِنْ كَادَ لِيُضِلَّنَا* ﴾ : [الفرقان : ٤٢] ، ﴿ *وَإِنْ كُنَّا لَيَقُولُنَّ* ﴾ : [الصافات : ١٦٧] ﴿ *وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَفِيلِينَ* ﴾ : [الأنعام : ١٥٦] ، وإذا كان الأوجه الرفع بعدها رفع *هَذَانِ* بعدها ، وأدى مع ذلك خط المصحف . " (١)

وقد احتج ابن زنجلة لغوياً لقراءة أبي عمرو ، قائلاً: " قرأ أبو عمرو ﴿ *إِنْ هَذَيْنِ* ﴾ بالياء لأنَّ المنصوب والمجرور بالياء في لغة فصحاء العرب . وأبو عمرو مستغن عن إقامة دليل على صحتها ، كما أنَّ القارئ في قول الله جل وعز: ﴿ *قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ* ﴾ : [المائدة : ٢٣] مستغن عن الاحتجاج على منازعة *إِنْ* نازعه في صحة قراءته . " (٢)

ومن جهة أخرى، فقد أشار أبو عبيدة، إلى أنَّ الكتاب كانوا يزيدون وينقصون في الكتاب إلا أنَّ هذا الأمر لم يغير في صحة اللفظ ، فقال: " قال أبو عمرو، وعيسى، ويونس : ﴿ *إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ* ﴾ في اللفظ، وكتب: ﴿ *هَذَانِ* ﴾ كما يزيدون وينقصون في الكتاب، واللفظ صواب " (٣)

وفيما يخص الخبر الذي روي عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، أنه سأل عائشة — رضي الله عنها — عن لحن القرآن في: ﴿ *إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَيْنِ* ﴾ ، فقالت هذا من عمل الكتاب أخطؤا في الكتابة، يقول الداني : " تلك حالة فعن اللحن والوهم والزلل بمعزل ؛ لفشوه في اللغة ووضوحه في قياس العربية " (٤) ، وقال: " أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها مع عظيم محلها وجلالة قدرها، واتساع علمها، ومعرفتها بلغة قومها، لحنت الصحابة وخطأت الكتبة وموضعهم من الفصاحة ، والعلم باللغة موضعهم الذي لا يجهل ولا ينكر، هذا ما لا يسوغ ولا يجوز " (٥)

(١) أبو علي الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ، ج ٥ ، ص ٢٣١ .

(٢) ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص ٤٥٤ .

(٣) أبو عبيدة ، معمر بن المثنى، (ت ٢١٠هـ) ، مجاز القرآن ، تحقيق (محمد فؤاد سزكين) ، مكتبة الخانجي القاهرة ، د ت ، ج ٢ ، ص ٢١ .

(٤) الداني ، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار ، ص ٦١٠ .

(٥) المصدر السابق ، ص ٦١١ .

واحتج لها البنا بقوله : " ولا يرد بهذا على أبي عمرو وكم جاء في الرسم مما هو خارج عن القياس ، مع صحة القراءة به وتواترها ، وحيث ثبت تواتر هذه القراءة فلا يلتفت لظعن الطاعن فيها " (١)

وبهذه التوجيهات تثبت صحة هذه القراءة ؛ وذلك بصحة السند المتواتر ، أضف إلى ذلك أنَّ هذه القراءة لم ينفرد بها أبو عمرو ، فقال أبو حيان الأندلسي : " وقرأت عائشة ، والحسن والنخعي ، والجحدري ، والأعمش ، وابن جبير ، وابن عبيد ، وأبو عمرو : ﴿ إِنَّ هَذَيْنِ ﴾ بتشديد نون ﴿ إِنَّ ﴾ ، وبالياء في ﴿ هَذَيْنِ ﴾ بدل الألف " (٢) .

وقال الدكتور أحمد مكي الأنصاري مدافعا عن قراءة أبي عمرو بعد أن عرض مأخذ الزجاج يقول: " ذلك وكأنَّ أبا عمرو قد اخترعها اختراعاً دون أن يكون لها سند قوي من الرواية الموثوق بها كل الثقة ، وأبو عمرو هو من هو ، عدلاً و ضبطاً ، واتباع أثر ، وهو يعلم على اليقين أنَّ القراءة سنة متبعة ، وما كان له أن يُخالف ذلك في قليل أو كثير " (٣)

(١) البنا ، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، ج٢ ، ص ٢٤٩ .

(٢) أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط ، ج٦ ، ص ٢٣٨ .

(٣) الأنصاري ، الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين ، ص ٦٢ .

ثانياً : إثبات الفاصلة القرآنية أو حذفها في ﴿الْظُّنُونُ﴾ من قوله تعالى : [الأحزاب : ١٠]

﴿ إِذْ جَاءُوكُمْ مِنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونُ ﴾

اختلفوا في قوله : ﴿الْظُّنُونُ﴾ : [الأحزاب : ١٠] ، و ﴿الرَّسُولُ﴾ [الأحزاب : ٦٦] و ﴿السَّيْلُ﴾ [الأحزاب : ٦٧] فقال ابن مجاهد : " فقرأ ابن كثير والكسائي ، وحفص عن عاصم : بالآلف إذا وقفوا عليهن ، وبطرحها في الوصل ، وقرأ هبيرة عن حفص : بالآلف وصل أو قطع .

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ، ونافع ، وابن عامر : بالآلف فيهن : في وصل أو قطع وقرأ أبو عمرو ، وحمزة : بغير آلف في وصل ولا وقف . هذه رواية اليزيدي وعبد الوارث عن أبي عمرو . وروى عباس عن أبي عمرو بالآلف فيهن ، وصل أو قطع .

وروى علي بن نصر عن أبي عمرو : ﴿السَّيْلُ﴾ يقف عندها بالآلف . وروى أبو زيد عن أبي عمرو ﴿الظُّنُونُ﴾ و ﴿الرَّسُولُ﴾ و ﴿السَّيْلُ﴾ يقف ولا يصل ، ووقفه بالآلف وروى عبيد عن هارون عن أبي عمرو : ﴿السَّيْلُ﴾ يقف عندها . وحدثني الجمال عن الحلواني ، عن روح ، عن أحمد بن موسى ، عن أبي عمرو : بالآلف فيهن وصل أو قطع .^(١)

الأصل أن تُقرأ ﴿الظُّنُونُ﴾ بإثبات الألف والوقف عليها ؛ لموافقة خط المصحف ولأنها رأس آي ، وهي بذلك تشبه الفواصل ، والفواصل تعدُّ مقاطع كالقوافي ، والقوافي تثبت فيها الألف ، أما من طرحها فلأنهم ذهبوا إلى أن ذلك في القوافي فقط ، فأصبحت قراءته مخالفة لرسم المصحف ، وقد انتقدت لذلك .

(١) ابن مجاهد ، السبعة في القراءات ، ص ٥١٩ ، وانظر ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ج ٢ ، ص ٣٤٧ .

جاء في معاني الزجاج قوله : " والذي عليه حذاق النحويين والمتبعون السنة من حذاقهم أن يقرأوا ﴿الْظُّنُونَا﴾ . ويقفون على الألف ولا يصلون ، وإنما فعلوا ذلك لأنّ أواخر الآيات عندهم فواصل ، ويثبتون في آخرها في الوقف ما قد يُحذف مثله في الوصل . وهؤلاء يتبعون المصحف ، ويكرهون أن يصلوا ويثبتوا الألف ، لأنّ الآخر لم يقفوا عليه فيجروه مجرى الفواصل . " (١)

وقد انتقدها تلميذه النحاس بأنها مخالفة للمصحف ، ويظهر ذلك في قوله : " والكوفيون يقرؤونها بغير ألف ، وذلك مُخالف للمصحف وإن كان حسناً في العربية ، وأولى الأشياء في هذا أن يوقف عليه بالألف ، ولا يوصل ؛ لأنه إن وصل بالألف كان لاحقاً ، وإن وصل بغير ألف كان مُخالفاً للمصحف ، وإذا وقف بالألف كان مُتبعاً للسواد موافقاً للإعراب ؛ لأنّ العرب تثبت هذه الألف في القوافي ، وتثبتها في الفواصل ليتفق الكلام . " (٢)

ويفضل مكي إثبات الألف ، لموافقتها خط المصحف ، قائلاً : " والاختيار إثبات الألف في الوصل والوقف اتباعاً للمصحف " (٣)

وكذلك أبو منصور الأزهرى إذ يقول : " وحذاق النحويين اختاروا أن يقرأوا ﴿الْظُّنُونَا﴾ و﴿السَّبِيلَا﴾ و﴿الرَّسُولَا﴾ ، ويقفوا ، فإذا وصلوا وأدرجوا حذفوا الألف ، وعلى هذا كلام العرب ، والاختيار عندي الوقوف على هذه الألفات ليكون القارئ متبعاً للمصحف محققاً لما كتب فيه مع موافقة كلام العرب ، والقرآن عربي نزل بلغتهم . " (٤)

(١) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ج ٤ ، ص ٢١٨ .

(٢) النحاس ، إعراب القرآن ، ج ٣ ، ص ٣٠٥ .

(٣) مكي بن أبي طالب القيسي ، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، ج ٢ ، ص ١٩٥ .

(٤) أبو منصور الأزهرى ، معاني القراءات ، ج ٢ ، ص ٢٧٩ .

وفي توجيه هذه القراءة والاحتجاج لها ،يثبت الأخفش بأنها لغة من لغات العرب ، حيث قال: " وأما قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا﴾ و﴿فَاصْلُونا السَّيْلًا﴾ ، فثبتت فيه الألف لأنها رأس آية ؛ لأنَّ قوماً من العرب يجعلون أواخر القوافي إذا سكتوا عليها على مثل حالها إذا وصلوها ؛ وهم أهل الحجاز " (١)

وقد دافع عن هذه القراءة واحتج لها أصحاب كتب الاحتجاج فقال ابن خالويه: " الحجة لمن طرحها: أنَّ هذه الألف إنما تثبت عوضاً عن التتوين في الوقف، ولا تتوين مع الألف واللام في وصل ولا وقف. والحجة لمن أثبتتها وقفاً وحذفها وصلاً: أنه اتبع الخط في الوقف وأخذ بمحض القياس في الوصل، على ما أوجبته العربية فكان بذلك غير خارج عن الوجهين " (٢)

وقد وافقه على هذا التوجيه الأنباري بقوله : " من لم يثبت الألف ، فلأنَّ الألف إنما تكون بدلاً من التتوين ، ولا تتوين ههنا " (٣)

وقد بين أبو علي الفارسي بأنَّ من حذف هذه الألف ، فلأنه لا يعد رؤوس الآي كالقوافي، وبذلك أجازوا لأنفسهم حذفها، لكن الفارسي يرى أنَّ إثباتها في الفاصلة كما تثبت في القوافي أمر حسن ويتضح ذلك بقوله :

" فأما من طرح الألف في الوصل كابن كثير والكسائي ، فإنهم ذهبوا إلى أنَّ ذلك في القوافي وليس رؤوس الآي بقوافٍ ، فتحذف في الوقف كما تحذف في غيرها ، مما يثبت في الوقف نحو التشديد الذي يلحق الحرف الموقوف عليه ، وهذا إذا ثبت في الخط فينبغي ألاَّ يُحذف كما لا تُحذف هاء الوقف من ﴿حِسَابِيَّة﴾ [الحاقة : ٢٠] و﴿كِتَابِيَّة﴾ [الحاقة : ١٩] وأن يجري مجرى الموقوف عليه ، ولا يوصل ، وكذلك الهاء التي تلحق في الوقف ، فهو وجه ، فإذا ثبت ذلك في القوافي في الوصل فيما حكاه أبو الحسن ، لأنه زعم أنَّ هذه اللغة أكثر ، فثبت ذلك في الفواصل ، كما يثبت في القوافي حسن " (٤)

(١) الأخفش ، معاني القرآن ، ج١، ص ٧٩.

(٢) ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع ، ص ٢٨٩.

(٣) الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ج٢، ص ٢٦٥.

(٤) أبو علي الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ، ج٥، ص ٤٧٠ .

وقد تبعهم ابن زنجلة في احتجابه لهذه القراءة، حيث قال فيها فيما ينقله عن أبي عبيد أنه قال: " ومن حذف الألف في الوصل ، وأثبتها في الوقف قال: جمعت قياس العربية في ألا تكون (ألف) في اسم فيه ألف ولام ، واتباع المصحف في إثبات الألف فاجتمع لي أمران " ويتابع ابن زنجلة بقوله :ومن حذف الألف في الوصل و الوقف احتج بأنّ التتوين لا يدخل مع الألف واللام ، فلما لم يدخل للتتوين لم تدخل الألف ، لأنّ الألف مبدلة من التتوين . قال اليزيدي : وليس أحد يقول : (دخلت الدار) " (١) ، واحتج لها الزمخشري بقوله : " وقرئ (الظنون) بغير ألف في الوصل والوقف وهو القياس " (٢)

وبعد عرض هذه الآراء بين مؤيد ومنتقد يمكن أن نوجه هذه القراءة إلى صحيح اللغة وهو أنّ هذه القراءة جاءت موافقة للسان العرب، وموافقة القراءة لأحد وجوه العربية من شروط صحتها و هذا ما جاء في قول الأخفش وكذلك الأزهري بقوله : " فإذا وصلوا وأدروا حذفوا الألف وعلى هذا كلام العرب " (٣)

أضف إلى ذلك توجيه ابن خالويه ، وابن زنجلة ، والعكبري ، بأنّ التتوين لا يدخل مع الألف واللام ، فلما لم يدخل للتتوين لم تدخل الألف ، لأنّ الألف مبدلة من التتوين ، فثبت بذلك أنّ هذه الألف لا أصل لها ، فثبتت صحة قراءة من حذف الألف ، وهناك وجه آخر وهو أنّ من حذف هذه الألف فلأنه يرى أنّ رؤوس الآي ليست بقوافٍ .

وقد أنكر السمين الحلبي تشبيه الفواصل بالقوافي ، ويتضح ذلك بقوله : " وقولهم : أجريت هذه الفواصل مجرى القوافي غير معتد به ؛ لأنّ القوافي يلزم الوقف عليها غالباً ، والفواصل لا يلزم ذلك فيها فلا تشبه بها. " (٤)

وبناء على ما سبق فإنّ هذه القراءة صحيحة ، بتوجيهها إلى صحيح اللغة ، و إلى ما عليه لسان العرب ، وهي قراءة متواترة متصلة السند إلى رسول الله ، ورواتها من الثقات المشهود لهم بالفصاحة ، والقراءة آية فلا يجب انتقادها .

(١) ابن زنجلة ، حجة القراءات السبع ، ص ٥٧٣.

(٢) الزمخشري ، الكشف عن غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، ج ٥ ، ص ٥٤.

(٣) أبو منصور الأزهري ، معاني القراءات ، ج ٢ ، ص ٢٧٩.

(٤) السمين الحلبي ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، ج ٩ ، ص ٩٨.

ثالثاً : قراءة الإفراد من قوله تعالى : ﴿ عَلَى يَنبِتِ ﴾ [فاطر : ٤٠]

﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ شُرَكَاءَكُمُ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ أَمْ آتَيْنَهُمْ كِتَابًا فَهُمْ عَلَى يَنبِتٍ مِّنْهُ بَلْ إِنَّ يَعِدُ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا ﴾

اختلف القراء في الجمع والإفراد من قوله تعالى : ﴿ عَلَى يَنبِتِ ﴾ [فاطر : ٤٠]

قال ابن مجاهد : " فقرأ ابن كثير ، وأبو عمرو ، وحزمة ، وحفص عن عاصم :

﴿ عَلَى يَنبِتِ ﴾ واحدة .

وقرأ نافع ، وابن عامر ، والكسائي ، وأبو بكر عن عاصم : ﴿ عَلَى بَيِّنَات ﴾ .
وكذلك المفضل عن عاصم : ﴿ بَيِّنَات ﴾ جماعاً " (١) .

انتقدت قراءة الإفراد ؛ لمخالفتها خط المصحف، واحتجوا لقراءة الجمع أنها مكتوبة بالتاء فأخذوا بما عليه خط المصحف .

وقد انتقد النحاس قراءة الإفراد ﴿ عَلَى يَنبِتِ ﴾ لمخالفتها الرسم، ولأنه عدّها لغة شاذة ويتضح ذلك بقوله : " القراءة ﴿ بَيِّنَات ﴾ أولى ؛ لأنه من قرأ : ﴿ عَلَى بَيِّنَةٍ ﴾ أن يكون خالف السواد الأعظم ، أو يكون جاء به على لغة من قال: جاءني طلحة ، فوقف بالتاء ، وهذه لغة شاذة قليلة " (٢) .

(١) ابن مجاهد ، السبعة في القراءات ، ص ٥٣٥ ، وانظر ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ج ٢ ، ص ٣٥٢ .

(٢) النحاس ، إعراب القرآن ، ج ٣ ، ص ٣٧٦ .

وقد فضّل مكي القراءة بالجمع ، واختارها لموافقتها المصحف ، بقوله : " ويقوي الجمع أنها في المصاحف كلها بالتاء ، ولو كانت موحدة لكانت بالهاء ، وهو الاختيار ، لأنّ المعنى عليه ، والمصحف عليه " (١)

وقد انتقدها القرطبي باعتماده على رأي النحاس في هذه القراءة و نصه كما سلف :
" القراءة ﴿ بَيِّنَات ﴾ أولى ؛ لأنه من قرأ : ﴿ عَلَى بَيِّنَةٍ ﴾ أن يكون خالف السواد الأعظم أو يكون جاء به على لغة من قال : جاءني طلحة ، فوقف بالتاء ، وهذه لغة شاذة قليلة "

واستدل على صحة قراءة الجمع بقول أبي حاتم وأبي عبيد ، فقال : " وقال أبو حاتم وأبو عبيد : الجمع أولى لموافقه الخط ، لأنها في مصحف عثمان ﴿ بَيِّنَات ﴾ بالالف والتاء. " (٢)

إذاً فقد اعتمد كل من النحاس ، ومكي ، والقرطبي ، على أنّ القراءة الصحيحة هي القراءة بالجمع ، وحبّتهم في ذلك كتابتها بالتاء وليس بالهاء ، لكن هذه القراءة متواترة ولا يجوز تخطئتها ، والقراءات قد وجدت قبل ظهور الرسم ، وقد أخذت مشافهة وحُفِظت في الصدور ، لهذا لا يجوز أن تخطأ القراءة لمخالفتها الرسم ، لأنها الأسبق .

وقد احتج أصحاب كتب الاحتجاج لصحة قراءة الأفراد التي انتقدت لمخالفة خط المصحف بنظائرها في القرآن ، فقد احتج لها ابن خالويه قائلاً : " الحجة لمن وحّدها : قوله : ﴿ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ [الأنعام : ١٥٧] " (٣)

(١) مكي بن أبي طالب القيسي ، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، ج٢، ص٢١١.

(٢) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ج١٤ ، ص٣٥٦.

(٣) ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع ، ص٢٩٦ ، انظر إعراب القراءات السبع وعللها ، ج٢ ، ص٢٢٥.

وفي توجيه هذه القراءة والاحتجاج لها ، يقول أبو علي الفارسي : " وجه الأفراد :

أن يُجعل ما في الكتاب ، أو ما يأتي به النبي — ﷺ — بَيِّنَةً على لفظ الإفراد ، وإن كانت عدة أشياء ، كما قال : ﴿ قَالَ يَقَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَىٰ بَيْنَةٍ مِنْ رَبِّي ﴾ [هود : ٨٨/٢٨] و ﴿ قَدْ جَاءَ تَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ [الأعراف : ٨٥/٧٣] وزعموا أنها في مصحف عبد الله بالهاء ، فهذا دليل على الإفراد . (١) "

وقد احتج لها ابن زنجلة بقوله : " وحجتهم ذكرها اليزيدي فقال : يعني على بصيرة ، قال : إنما كتبوها بالتاء كما كتبوا : ﴿ بَقِيَثُ اللَّهِ ﴾ [هود : ٨٦] بالتاء ، وفي التنزيل ما يدل عليه وهو قوله : ﴿ أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيْنَةٍ مِنْ رَبِّهِ ﴾ [هود : ١٧] ، وقوله : ﴿ قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي ﴾ [الأنعام : ٥٧] " (٢)

وهذه الشواهد القرآنية التي احتج بها أصحاب كتب الاحتجاج ، ووجودها في مصحف عبد الله بالهاء ، حجة كافية لإثبات صحة هذه القراءة والرد على منتقديها .

(١) أبو علي الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ، ج٦ ، ص ٣٠ .

(٢) ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص ٥٩٤ .

رابعاً : إثبات ياء الإضافة ، في قوله تعالى: ﴿ يَعْبادُ ﴾ [الزخرف : ٦٨]

﴿ يَعْبادُ لَا حَوْقَ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ ﴾

اختلف القراء في إثبات الياء وحذفها من قوله تعالى : ﴿ يَاعِبَادِي ﴾ : [الزخرف : ٦٨]

فقال ابن مجاهد : " فقرأ نافع ، وابن عامر ، وأبو عمرو ، وأبو بكر ، عن عاصم :
﴿ يَاعِبَادِي ﴾ بإثبات الياء . وكلهم أسكنها غير عاصم في رواية أبي بكر ، فإنه فتحها :
﴿ يَاعِبَادِي ﴾ .

وقرأ عاصم في رواية حفص ، وابن كثير ، وحمزة ، والكسائي : ﴿ يَاعِبَادُ ﴾ بغير ياء
في الوصل والوقف .

وقال ابن اليزيدي ، عن أبيه ، عن أبي عمرو : إنه وقف : ﴿ يَاعِبَادِي ﴾ بإثبات الياء وقال
ابن رومي ، عن أحمد بن موسى ، عن أبي عمرو : الوقف بغير ياء " (١)

خطئت قراءة : ﴿ يَاعِبَادِي ﴾ بإثبات ياء الإضافة في النداء ، وهي في هذا الموضع
من المصحف لم تثبت ، " ولم يثبت ذلك في المصاحف إلا في قوله تعالى : ﴿ يَعْبادِي الَّذِينَ
ءَامَنُوا ﴾ : [العنكبوت : ٥٦] وفي قوله تعالى : ﴿ يَعْبادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا ﴾ : [الزمر : ٥٣] "
(٢) ، فتكون بذلك قد خالفت رسم المصحف .

وقد انتقد الأخفش هذه القراءة لمخالفتها رسم المصحف ، فانتهدها قائلاً : " ومن العرب
من يحذف هذه الياءات في الدعاء وغيره من كل شيء ، وذلك قبيح قليل ؛ إلا في رؤوس الآي
، فإنه يحذف في الوقف كما تحذف العرب في أشعارها في القوافي... وقد سكت قوم بـ (الياء)
ووصلوا بـ (الياء) ؛ وذلك على خلاف الكتاب ؛ لأنَّ الكتابَ ليست فيه ياء " (٣)

(١) ابن مجاهد ، السبعة في القراءات ، ص ٥٨٨ ، وانظر ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ١٧٩ .

(٢) انظر ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ١٧٩ .

(٣) الأخفش ، معاني القرآن ، ج ١ ، ص ٧٨ ، ٧٩ .

ويفضل المبرد حذف هذه الياء في النداء ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ يَعْبادِ فَاتَّقُونِ ﴾ : [الزمر : ١٦] ويعلل ذلك بأنها غير أصلية في الكلمة ، وهي بمثابة التنوين ، فقال : " وإنما كان حذفها الوجه ؛ لأنها زيادة في الاسم غير منفصلة منه ، معاقبة للتنوين ، حالة في محله فكان حذفها ههنا كحذف التنوين من قولك : يا زيدُ ، ويا عمرو " (١)

وكذلك الزجاج يفضل القراءة بالحذف ، فقال في قوله تعالى : ﴿ يَعْبادِ فَاتَّقُونِ ﴾ : [الزمر : ١٦] " القراءة بحذف الياء ، وهو الاختيار عند أهل العربية ، ويجوز : يا عبادي ويا عبادي ، والحذف أجود وعليه القراءة " (٢) .

ويفضل مكي القراءة الموافقة لخط المصحف ، ويظهر ذلك في قوله : " والاختيار حذفها استخفافاً ، واتباعاً للمصحف ، ولأن أكثر القراء عليه " (٣)

وللرد على انتقاد العلماء لهذه القراءة : ﴿ يا عبادي ﴾ ، يجب توجيهها إلى أحد وجوه العربية الصحيحة التي تؤيد رسمها بثبوت الياء ، وهو ما أثبتته إمام نحاة البصرة (سيبويه) بأن إثبات ياء الإضافة في النداء لغة من لغات العرب ، ومنها قراءة أبي عمرو بقوله : " واعلم أن بقيان الياء لغة في النداء في الوقف والوصل ، تقول : يا غلامي أقبل . وكذلك إذا وقفوا ، وكان أبو عمرو يقول : ﴿ يَا عِبَادِي فَاتَّقُونِ ﴾ " (٤)

واحتج لها الفرّاء بقوله : " وهي في قراءة أهل المدينة : ﴿ يَا عِبَادِي ﴾ " (٥) ، ودافع عنها النحاس مع أنه يفضل الحذف لأنه أكثر في كلام العرب ، فقال : " ومن أثبتتها قال : هي اسم في موضع خفض ، فأثبتتها كما أثبت المظهر " (٦) .

(١) المبرد ، المقتضب ، ج٤ ، ص٢٤٦ .

(٢) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ج٤ ، ص٣٤٩ .

(٣) مكي بن أبي طالب القيسي ، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، ج١ ، ص٣٣٣ .

(٤) سيبويه ، الكتاب ، ج٢ ، ص٢١٠ .

(٥) الفرّاء ، معاني القرآن ، ج٣ ، ص٣٧ .

(٦) النحاس ، إعراب القرآن ، ج٤ ، ص١١٩ .

وقد احتج أصحاب كتب الاحتجاج لها لغوياً ، فقال ابن خالويه : الحجة لمن أثبت : أنه أتى به على الأصل " . (١)

أما أبو علي الفارسي فقد فضل القراءة بالحذف ، بقوله : " حذف الياء في ﴿يَاعِبَادِي﴾ أحسن ؛ لأنه في موضع تنوين ، ألا ترى أنها قد عاقبته ؟ فكما يحذف التنوين في الاسم المنادى المفرد كذلك تحذف الياء لكونه على حرف ، كما أن التنوين كذلك ، ولأنه لا ينفصل من المضاف ، كما لا ينفصل التنوين من المنون ؛ فصار في المعاقبة كالتنوين وحرف الندبة وكعلامة الضمير والنون في نحو : هم الضاربوه ، والآخذه ، واحتج لقراءة الإثبات بقوله : ووجه من أثبت الياء في المنادى ، أنه علامة ضمير كالياء في غلامه ، والكاف في غلامك فكما لا تحذف هاتان العلامتان كذلك لا تحذف هاتان العلامتان كذلك لا تحذف الياء " (٢)

واحتج ابن زنجلة قائلاً : " الأصل : أن تقول : (يَاعِبَادِي) بفتح الياء ، وإنما قلنا لأنَّ الياء هو اسم والاسم إذا كان على حرف واحد فأصله الحركة ، فنقول : (ضربتكَ) ، ويجوز أن نقول : قويت الحرف الواحد بالحركة . والذي يلي هذا : (يَاعِبَادِي) بسكون الياء ، وإنما حذفنا الحركة للتخفيف " . (٣)

وبناء على ما سبق من توجيه واحتجاج لهذه القراءة ، فلا وجه لانتقادها ؛ حيث ثبت أن إثبات هذه الياء في النداء لغة كما قال سيبويه ، فهي بهذا توافق أحد وجوه العربية ، أضف إلى ذلك أنها قراءة أهل المدينة ، وهي قراءة : نافع ، وابن عامر ، وأبي عمرو ، وأبي بكر ، عن عاصم ، فهل من الممكن أن يجتمع هؤلاء القراء على خطأ .

(١) ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع ، ص ٣١٠ .

(٢) أبو علي الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ، ج ٦ ، ص ١٥٧ ، ١٥٨ .

(٣) ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص ٦٥٤ .

خامساً : نصب ﴿ وَأَكُونُ ﴾ في قوله تعالى : ﴿ فَأَصْدَقَ وَأَكُنُ ﴾ : [المنافقون : ١٠]
﴿ وَأَنْفِقُوا مِنْ مَّا رَزَقْنَكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ
فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾

اختلف القراء في قراءة : ﴿ وَأَكُنْ ﴾ بالجزم و ﴿ وَأَكُونُ ﴾ بالنصب ، فقال ابن
مجاهد :

" قرأ ابن كثير ، ونافع ، وابن عامر ، وعاصم ، وحمزة ، والكسائي : ﴿ وَأَكُنْ ﴾ جزماً بحذف
الواو وقرأ الباقون ^(١) : ﴿ وَأَكُونُ ﴾ بواو " ^(٢) .

وقد انتقدت قراءة أبي عمرو : ﴿ وَأَكُونُ ﴾ بالواو ؛ لمخالفتها رسم المصحف ، وأول من
انتقدها من النحاة ، الأخفش ويتضح ذلك بقوله : " وقد قرأ بعضهم : ﴿ فَأَصْدَقَ وَأَكُونُ ﴾
عطفها على ما بعد (الفاء) ، وذلك خلاف الكتاب . " ^(٣)

وقد انتقدها أيضاً النحاس ، فقال : " وقرأ الحسن ، وابن محيصن ، وأبو عمرو ﴿ وَأَكُونُ ﴾ عطفاً
على ما بعد الفاء ، وقد حكى أن ذلك في قراءة أبي ، وابن مسعود كذا ﴿ وَأَكُونُ ﴾ ، إلا أنه
مخالف للسواد الذي قامت به الحجة " ^(٤)

(١) هو أبو عمرو وحده.

(٢) ابن مجاهد ، السبعة في القراءات ، ص ٦٣٧ ، وانظر ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ،
ص ٣٨٨.

(٣) الأخفش ، معاني القرآن ، ج ١ ، ص ٦٩ .

(٤) النحاس ، إعراب القرآن ، ج ٤ ، ص ٤٣٧ .

واعترض عليها الصفاقسي لمخالفتها الرسم فقال : " قال الداني : ورسم في جميع المصاحف بغير واو ، فقال أبو عبيد : وكذا رأيته في الإمام " (١) ، وعليه فرسمها بالواو الكحلاء كما يفعله كثير من الرسام لقراءة البصري خطأ، فإن قالوا : نرسمه للبيان والتعليم للمبتدئين، قلنا نلحق الحمراء هكذا ﴿ وَأَكُنْ ﴾ ، كنظائره ، فيقع البيان من غير مخالفة للمصاحف الواجب اتباعها " (٢)

أما قراءة النصب ، فبالرغم من مخالفتها لرسم المصحف إلا أن هناك عدداً من العلماء الذين احتجوا لها لغوياً ؛ بأنها عطف على (فأصدق) المنصوب بإضمار (إن)، لأن (لولا) هنا بمعنى (هلا) وهي للاستفهام والتحضيض، والجواب منصوب بالفاء ، وذهب إلى هذا التوجيه مجموعة من العلماء ، وإليك البيان :

جاء في معاني الفراء: " ومن أثبت الواو رده على الفعل الظاهر فنصبه ، وهي في قراءة عبد الله ﴿ وَأَكُونُ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ " (٣) ، وكذلك قال الزجاج : " ومن قرأ : ﴿ وَأَكُونُ ﴾ فهو على لفظ فأصدق وأكون " (٤) ، ووافقهم على هذا التوجيه مكي بقوله : " وحجة من نصب أنه عطفه على لفظ (فأصدق) ؛ لأن (فأصدق) منصوب بإضمار (إن) ، ولأنه جواب التمني فهو محمول على مصدر (أخرتني) " (٥) وقال الزمخشري : " ومن قرأ : ﴿ وَأَكُونُ ﴾ على النصب فعلى اللفظ " (٦)

(١) الداني ، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار ، ص ٦٠٣.

(٢) الصفاقسي ، علي النسوري بن محمد ، (ت ١١١٨ هـ) ، غيث النفع في القراءات السبع تحقيق : محمد عبد القادر شاهين ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى (١٤١٩ هـ ١٩٩٩ م) ، ص ٢٨٥.

(٣) الفراء ، معاني إعراب القرآن ، ج ٣ ، ص ١٦٠.

(٤) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ج ٥ ، ص ١٧٨.

(٥) مكي بن أبي طالب القيسي ، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، ج ٢ ، ص ٣٢٢.

(٦) الزمخشري ، الكشاف عن غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، ج ٦ ، ص ١٢٩.

وجاء في كتاب البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري : " ومن قرأ (وأكون) بالنصب جعله معطوفاً على لفظ (فأصدق) ، وهو منصوب بتقدير (أن) " ^(١) ، وكذلك ما جاء في قول البنا : " اختلف في ﴿ وَأَكُنْ ﴾ : فأبو عمرو بالواو بعد الكاف ، ونصب النون ، عطفاً على (فأصدق) المنصوب بـ (أن) بعد جواب التمني ، وهو (لولا أخرتني) " . ^(٢)

أما بالنسبة لموقف أصحاب كتب الاحتجاج من هذه القراءة ؛ فقد احتجوا لها لغوياً وحيدوا أمر الرسم ، وقد ذهبوا في توجيههم لهذه القراءة بحملها على لفظ : (فأصدق) المنصوب ، أي بعطف ﴿ وَأَكُونُ ﴾ على ﴿ فَأَصْدُقْ ﴾ ، فقال ابن خالويه :
" والحجة لمن نصب : أنه ردّه على قوله : (أصدق) لأنّ معنى (لولا) ههنا معنى : (هلا) وهي للاستفهام والتحضيض ، والجواب في ذلك بالفاء منصوب " ^(٣) ، ووجهها أبو علي الفارسي قائلاً : " وأما قول أبي عمرو : ﴿ وَأَكُونُ ﴾ فإنه حمله على اللفظ دون الموضع ، وكان الحمل على اللفظ أولاً لظهوره في اللفظ ، وقربه ، ولأنّ ما لا يظهر إلى اللفظ لا انتفاء ظهوره قد يكون في بعض المواضع بمنزلة ما لا حكم له ، وزعموا أنّ في بعض حرف أبي : ﴿ فَاتَّصَدَّقَ وَأَكُونُ ﴾ " ^(٤)

وقد نحا نحو ابن خالويه وأبي علي الفارسي بحمل هذه القراءة على لفظ : (فأصدق) المنصوب ، ابن زنجلة بقوله : وأما قول أبي عمرو : ﴿ وَأَكُونُ ﴾ فإنه حمله على لفظ (فأصدق) (وأكون) ، وذلك أنّ (لولا) معناه : هلا . وجواب الاستفهام بالفاء يكون منصوباً ، وكان الحمل على اللفظ أولى لظهوره في اللفظ وقربه مما لا لفظ له في الحال " ^(٥)

(١) الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ج ٢ ، ص ٤٤١ .

(٢) البنا ، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، ج ٢ ، ص ٥٤٠ .

(٣) ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع ، ص ٣٤٧ ، انظر إعراب القراءات السبع وعللها ، ج ٢ ، ص ٣٦٩ .

(٤) أبو علي الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ، ج ٦ ، ص ٢٩٤ .

(٥) ابن زنجلة ، حجة القراءات السبع ، ص ٧١١ .

وبعد فإنّ هذه القراءة صحيحة، ولا وجه لانتقادها بإجماع العلماء ، وأصحاب كتب الاحتجاج بأنها منصوبة بعطفها على جواب الاستفهام المنصوب : ﴿ فأصدق ﴾ .

ولم يقرأ بنصب ﴿ وأكون ﴾ أبو عمرو وحده ، بل قرأ بها آخرون ، يقول أبو حيان الأندلسي : " وقرأ الحسن ، وابن جبیر ، وأبو رجاء ، وابن أبي إسحاق ، ومالك بن دينار والأعمش ، وابن محيصن ، وعبد الله بن الحسن العنبري ، وأبو عمرو (وأكون) بالنصب عطفاً على (فأصدق) وكذا في مصحف عبد الله وأبي . " (١)

(١) أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط ، ج٨ ، ص ٢٧١ .

سادساً : وفيما يلي عرض لبعض القراءات المتواترة الأخرى التي انتقدت من قبل النحاة لمخالفته الرسم ، ووقف إزاءها أصحاب كتب الاحتجاج موقف المحتج لا الناقد :

١. قال تعالى : ﴿ لَنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا ﴾ : [الأعراف : ١٤٩]
فضّل الفرءاء القراءة بنصب ﴿ رَبَّنَا ﴾ ، وهي قراءة حمزة والكسائي^(١)، فقال :
والنصب أحب إليّ ؛ لأنها في مصحف عبد الله ﴿ رَبَّنَا ﴾^(٢)، أما أصحاب كتب الاحتجاج قد تناولوها نحوياً بأنّ القراءة بالرفع على أنها فاعل ، أما القراءة بالنصب على النداء^(٣)، إلا ابن زنجلة فقد ذكر في احتجاجه لقراءة النصب أنّها في حرف أبي ﴿ رَبَّنَا ﴾^(٤).

٢. قال تعالى : ﴿ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ ﴾ : [الأعراف : ١٥٧]
انتقد ابن أبي مريم القراءة بالجمع ﴿ ءَاصِرَهُمْ ﴾ ، وهي قراءة ابن عامر^(٥)، فقال :
الوجه الإفراد لكونه مصدراً ، وقد جاء في التنزيل مفرداً^(٦) ، وقد احتج لها ابن خالويه بأنّ من جمع أنّه طابق بذلك بينه وبين قوله تعالى (الأغلال) ، واحتج لها الفارسي بأنّ المصادر قد تجمع كما تجمع باقي الأجناس ، أما ابن زنجلة فقال إنّ أصلها أأصارهم فليّنوا الألف الثانية وحمل جمعها كابن خالويه على (الأغلال) .^(٧)

(١) انظر ابن مجاهد ، السبعة في القراءات ، ص ٢٩٤ ، انظر ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٢٧٢ .

(٢) الفرءاء ، معاني القرآن ، ج ١ ، ص ٣٩٣ .

(٣) انظر ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبعة ، ص ١٦٤ ، انظر إعراب القراءات السبع وعللها ، ج ١ ، ص ٢٠٨ ، انظر أبا علي الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ج ٤ ، ص ٨٨ — ٨٩ .

(٤) انظر ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص ٢٩٦ .

(٥) انظر ابن مجاهد ، السبعة في القراءات ، ص ٢٩٥ ، انظر ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٢٧٢ .

(٦) ابن أبي مريم ، الموضح في وجوه القراءات وعللها ، ج ١ ، ص ٥٥٨ — ٥٥٩ .

(٧) انظر ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبعة ، ص ١٦٥ ، انظر أبا علي الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ، ج ٤ ، ص ٩٣ — ٩٤ ، انظر ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص ٢٩٨ .

٣. قال تعالى : ﴿ وَقَالَ لِفَتَانِهِ ﴾ : [يوسف : ٦٢]

خطأ النحاس قراءة الجمع ﴿ لِفَتَانِهِ ﴾ ، وهي قراءة حمزة والكسائي وعاصم ^(١) وقال : " وهذا مخالف للسواد الأعظم لأنه في السواد لا ألف فيه ولا نون ، فلا يترك السواد المجتمع عليه لهذا الإسناد المنقطع " ^(٢) وقد احتج لها أصحاب كتب الاحتجاج بأن هذا الجمع للكثير من العدد. ^(٣)

٤. قال تعالى : ﴿ أَحْصِبْ أَلْيَكَّة ﴾ : [الحجر : ٧٨] ، [الشعراء : ١٧٦] ، [ص : ١٣]

أنكر الفراء القراءة بالهمز ﴿ أَلْيَكَّة ﴾ ، وهي قراءة أبي عمرو، وعاصم، وحمزة والكسائي ^(٤) قائلاً : " قرأها الأعمش وعاصم والحسن البصري بالهمز في كل القرآن وقرأها أهل المدينة كذلك إلا في (الشعراء) وفي (ص) فإنهم جعلوها بغير ألف ولام ، ولم يجروها، وترى — والله أعلم — أنها كتبت في هذين الموضعين على ترك الهمز " ^(٥) ، وقد احتج لها كل من ابن خالويه ، وأبو علي الفارسي بأن من همز الأصل عنده في النكرة (أيكَة) ثم أدخل عليها الألف واللام للتعريف . ^(٦) أما ابن زنجلة فقد احتج لها في هذا الموضع وفي (ص) برسم المصحف لقراءة من طرح الهمز وقال : " وحجتهم أنهما كتبتا في المصاحف بغير همز " . ^(٧)

(١) انظر ابن مجاهد ، السبعة في القراءات ، ص ٣٤٩ ، انظر ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ص ٢٩٥ .

(٢) النحاس ، إعراب القرآن ، ج ٢ ، ص ٣٣٤ .

(٣) انظر ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبعة ، ص ١٩٦ ، انظر إعراب القراءات السبع وعللها ، ج ١ ص ٣١٢ ، انظر أبا علي الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ، ج ٤ ، ص ٤٣٠ ، انظر ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص ٣٦١ .

(٤) انظر ابن مجاهد ، السبعة في القراءات ، ص ٣٦٨ ، ص ٤٧٣ ، انظر ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ج ٢ ، ص ٣٣٦ .

(٥) الفراء ، معاني القرآن ، ج ٢ ، ص ٩١ .

(٦) انظر ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبعة ، ص ٢٠٨ ، انظر أبا علي الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ، ج ٥ ، ص ٥١ .

(٧) ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص ٥١٩ .

٥. قال تعالى : ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ﴾ : [مريم : ٦٧]

خطأ النحاس القراءة بالتخفيف ﴿يَذْكُرُ﴾ ، وهي قراءة نافع ، وعاصم ، وابن عامر^(١) فقال : "وهذه القراءة على التفسير لأنها مخالفة لخط المصحف " ^(٢) ، وذهب أصحاب كتب الاحتجاج إلى أنَّ القراءة بالتخفيف من الفعل (ذكر - يذكر) . ^(٣)

٦. قال تعالى : ﴿لَا يَلْتَكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ﴾ : [الحجرات : ١٤]

خطأ الفرءاء قراءة ﴿يَالْتَكُم﴾ بالهمز ، وهي قراءة أبي عمرو ^(٤) ، قائلًا : "ولست أشتهيها؛ لأنها بغير ألف كتبت في المصاحف " ^(٥) ، وقد احتج أصحاب كتب الاحتجاج لقراءة الهمز ، بأنَّ أصلها من (ألت ، يألت) ، واحتج ابن خالويه لقراءة التخفيف بأنَّه أخذ من (لات ، يليت) أما الفارسي وابن زنجلة فقد احتجا لها بأنها من (لات ، يليت) وبأنَّ من قرأها بغير همز اتبع مرسوم الخط ، لأنها كتبت في المصاحف بغير همز. ^(٦)

(١) انظر ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٤١٠، انظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ٢ ص ٣١٨.

(٢) النحاس ، إعراب القرآن ، ج ٣ ص ٢٣.

(٣) انظر ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبعة ، ص ٢٣٨ ، انظر أبا علي الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ج ٥ ، ص ٢٠٤ ، انظر ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص ٤٤٥.

(٤) انظر ابن مجاهد ، السبعة في القراءات ، ص ٦٠٦ ، انظر ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ص ٣٧٦.

(٥) الفرءاء ، معاني القرآن ، ج ٣ ، ص ٧٤.

(٦) انظر ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبعة ، ص ٣٣٠ - ٣٣١ ، انظر أبا علي الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ، ج ٥ ، ص ٢١٠ - ٢١١ ، انظر ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص ٦٧٦.

المبحث الثاني : انتقاد القراءات المتواترة من حيث التغيرات الصرفية والصوتية . توطئة :

يبحث علم الصرف في بنية الكلمة وما يطرأ عليها من تغيرات سواء بالحذف في بنيتها أو بالزيادة ، وكل تغيير يحدث في بنية الكلمة قد يؤدي إلى تغيير في المعنى الدلالي ، والعلاقة بين علم الصرف وعلم الأصوات علاقة مشتركة ؛ لأن الحروف التي تشكل بنية الكلمة هي أصوات ، وهذا التلاحم بين الأصوات والبنية الصرفية هو الذي يعطي الدلالة المعنوية للفظ.

ولا تقل أهمية مسائل الصرف عن مسائل النحو في القرآن الكريم، يقول الزركشي :
" وفائدة التصريف ، حصول المعاني المختلفة المتشعبة عن معنى واحد ، فالعلم به أهم من معرفة النحو في تعرف اللغة ؛ لأن التصريف نظر في ذات الكلمة ، والنحو نظر في عوارضها وهو من العلوم التي يحتاج إليها المفسر ، قال ابن فارس : من فاته علمه فاته المعظم ؛ لأننا نقول : (وَجَدَ) كلمة مبهمة ، فإذا صرفناها اتضحت ، فقلنا من المال (وَجَدَا) وفي الضالة : (وجدانا) وفي الغضب (مَوْجِدَة) ، وفي الحزن (وَجْدَا) ، وقال تعالى : ﴿ وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا ﴾ [الجن : ١٥] ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ [الحجرات : ٩] " فانظر كيف تحول المعنى بالتصريف من الجور إلى العدل . " (١)

وقد انقسم العلماء إزاء تلك القراءات بين مؤيد ومعارض فالقراءة القرآنية^٢ مع اختلاف أدائها ستحظى إما بالتأييد والقبول وإما الانتقاد والرفض، سواء من النحاة والمفسرين ، أو من أصحاب كتب الاحتجاج الذين خرجوا أيضا من هذه الزاوية من موقف الدفاع والاحتجاج للقراءة القرآنية إلى الناقد والمنتقد لها ، على عكس المتوقع منهم ، كما سيأتي بيانه في هذا المبحث.

(١) الزركشي، البرهان في علوم القرآن ، تحقيق (محمد أبو الفضل إبراهيم)، دار التراث ، القاهرة ، ج ١ ، ص ٢٩٧ .

أولاً : التقاء الساكنين في ، (فَنَعْمًا) في قوله تعالى : [البقرة : ٢٧١]

﴿ إِن تَبَدُّوا أَلَصَّدَقَتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخَفُّوْهَا وَتُؤْتُوْهَا أَلْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِّن سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ (٧٧)

قال ابن مجاهد : " قرأ ابن كثير ، وعاصم في رواية حفص ، ونافع في رواية ورش

﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ بكسر النون والعين ، وقرأ نافع في رواية ورش ، وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر والمفضل : ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ ، بكسر النون وإسكان العين ، وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ ، بفتح النون وكسر العين ، وكلهم شدد الميم " (١) .

لاقت القراءة الثانية ، وهي قراءة نافع ، وأبي عمرو ، وعاصم : ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ هجوماً وانتقاداً كبيرين ، فمنهم من نعتها بالرداءة ومنهم من نعتها بأنها غير مستقيمة ، وأنها محالة وغير جائزة ؛ وذلك للجمع بين الساكنين ، الأول منهما ليس حرف مد : (ا ، و ، ي) : (ما اصطلاح المتقدمون على تسميتها بالحركات) ، (نعم + ما) وكأنها كلمة واحدة ، والقاعدة المتبعة في التخلص من اجتماع الساكنين تفيد بأنه : إذا اجتمع ساكنان والأول حرف مد ولين حذف الساكن الأول ؛ لاجتماع الساكنين ، وإذا اجتمع ساكنان ، والأول ليس حرف مد حرك الأول لاجتماع الساكنين ، وهذا ما لم يطبق في قراءة الإسكان ، فكان مصيرها التخطئة والرد .

وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أن (نعم) يجوز فيها أربع لغات هي : (٢)

١. نَعِمَ : بفتح النون وكسر العين ، على الأصل .
٢. نَعَمْ : بفتح النون وسكون العين .
٣. نِعِمَ : بكسر النون والعين .
٤. نِعْمَ : بكسر النون وسكون العين .

(١) ابن مجاهد ، السبعة في القراءات ، ص ١٩٠ ، وانظر ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٢٣٥ .

(٢) الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص ١٠٢ .

فتح أهل النحو باب الطعن على هذه القراءة على مصراعيه ، فهذا الزجاج يخطئها قائلاً : "قراءة الإسكان عند جمهور النحويين غير جائزة البتة ؛ للجمع بين ساكنين من غير حرف مدّ ولين " ^(١) ، وتبعه تلميذه النحاس فأنكرها بقوله : " فأما الذي حكى عن أبي عمرو ، ونافع من إسكان العين فمحال " ^(٢) ، أما الأزهرى فقال فيها : " هذه القراءة عند نحوي أهل البصرة غير جائزة ؛ لأنّ فيها الجمع بين ساكنين مع غير حرف مدّ ولا ولين " ^(٣) .

ويقول مكي : " إنّ إسكانَ العين مع الإدغام ، يقصد (عمّ + ما) ، فمحال ولا يجوز ؛ لأنه لا يتمكن في النطق " ^(٤) ، وهذه القراءة رديئة بحكم الأنباري ، حيث قال فيها : " فأما إسكان العين مع الإدغام فرديء جداً ؛ لما يؤدي إليه من النقاء الساكنين " ^(٥) ، أما العكبري " فقد استبعدها واتهم الرواة بعدم الضبط " ^(٦) .

لقد خطئت هذه القراءة عند النحاة لخروجها عن القياس الصوتي ، وهذا ما يوضحه التقسيم المقطعي الصوتي للكلمة ، فلو قسمت هذه الكلمة إلى مقاطع صوتية ، فستكون من ثلاث مقاطع على النحو الآتي: (فَ، نَعَمْ، ما) وتمثل صوتياً على النحو الآتي : (ص ح) (ص ص) (ص ح) ، فالإشكالية هنا في المقطع الثاني ؛ الذي يجتمع فيه صوتان ساكنان (Consonants).

أما ما اعترض به النحاة على هذه القراءة من صعوبة النطق بها فمردود ؛ لأنّ هذين الصوتين (ع ، م) هما صوتان استمراريان ، وهذه الصفة تساعد على إمكانية النطق بهما .

(١) الزجاج ، معاني إعراب القرآن ، ج ١ ، ص ٣٥٣ .

(٢) النحاس ، إعراب القرآن ، ج ١ ، ص ٣٣٨ .

(٣) أبو منصور الأزهرى ، معاني القراءات ، ج ١ ، ص ٢٢٩ .

(٤) مكي بن أبي طالب القيسي ، مشكل إعراب القرآن ، ج ١ ، ص ١١٣ .

(٥) الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ج ١ ، ص ١٧٧ .

(٦) انظر العكبري ، التبيين في إعراب القرآن ، ج ١ ، ص ٢٢١ ، وانظر إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، ج ١ ، ص ١١٥ .

أمّا بالنسبة لأصحاب كتب الاحتجاج، فقد دافع ابن خالويه عن قراءة الإسكان واحتج لها قائلاً: " الحجة لمن أسكن العين ، وجمع بين ساكنين ، فاحتمل ذلك ، لأنه جعل (نعم) و (ما) كلمة واحدة ، فخففها بإسكان " (١)، أما الفارسي فقد انتقدها قائلاً: " إسكان العين غير مستقيم عند النحويين ؛ للجمع بين المساكن ، الأول منهما ليس حرف مد ولين " (٢) ، أما ابن زنجلة ، فقد فضّل القراءة بفتح النون وكسر العين بقوله : " أتوا بالكلمة على أصلها وهي أحسن ؛ لأنه لا يكون فيها الجمع بين ساكنين " (٣)

أما في توجيه هذه القراءة ، وإثبات صحتها رداً على انتقاد النحاة ومن بينهم أبو علي الفارسي. قد ثبت أنها لغة النبي ﷺ — ، في قوله لعمر بن العاص: " نِعْمًا بالمال الصالح للرجل الصالح وأصل الكلمة (نِعْمًا) بفتح النون وكسر العين " (٤)

وقد احتج ابن زنجلة لصحة هذه القراءة بحديث النبي ﷺ — : قائلاً : " حجة من أسكن قوله: ﷺ لعمر بن العاص : " نِعْمًا بالمال الصالح للرجل الصالح " . (٥)

وقد احتج بهذا الحديث على صحة هذه القراءة ، أبو حيان الأندلسي (٦) ، والسمين الحلبي (٧) والبنّا (٨) .

وقد ردّ الزجاج هذا الحديث الشريف قائلاً : " ولا أحسب أصحاب الحديث ضبطوا هذا " (٩)

ولا وجه لإنكاره لأنّ الحديث صحيح على شرط مسلم (١٠) ، فرواية الحديث صحيحة ورواية القراءة صحيحة ؛ فقد رويت عن ثلاثة من القراء السبعة بأثر عن النبي ﷺ .

(١) ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع ، ص ١٠٢ .

(٢) أبو علي الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ، ج ٢ ، ص ٣٩٦ .

(٣) ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص ١٤٧ .

(٤) سيق تخريجه ، انظر الرسالة ، ص ٢٠ .

(٥) ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص ١٤٧ .

(٦) أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط ، ج ٢ ، ص ٣٣٨ .

(٧) السمين الحلبي ، الدر المصون ، ج ٢ ، ص ٦٠٩ .

(٨) البنّا ، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، ج ١ ، ص ٤٥٦ .

(٩) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ج ١ ، ص ٣٥٤ .

(١٠) انظر حاشية الحديث ، مسند الإمام أحمد بن حنبل ، ج ٢٩ ، ص ٢٩٩ .

ويقول ابن الجزري : " وروى عنهم العراقيون والمشرقيون قاطبةً الإسكان، ولا يبالون من الجمع بين الساكنين، لصحته روايةً ووروده لغةً، وقد اختاره الإمام أبو عبيدة أحد أئمة اللغة وناهيك به ، وقال : هو لغة النبي — ﷺ — فيما يُروى : " نِعَمًا المال الصالح للرجل الصالح " وحكى النحويون الكوفيون سماعاً من العرب : " شَهْرُ رَمَضان " مدغماً ، وحكى ذلك سيبويه في الشعر. وروى الوجهين جميعاً عنه الحافظ أبو عمرو الداني ، ثم قال : والإسكان أثر والإخفاء أقيس . قلت الوجهان صحيحان ، غير أنَّ النص بالإسكان ، ولا يُعرف الاختلاس إلا من طرق المغاربة ومن تبعهم " (١).

إذاً فهذه القراءة تطابق لفظ النبي وهو من أخذت عنه القراءات، وبهذا توافق كلام العرب إذ تكلم بها أفصحهم ، وسمعت أيضاً في كلام العرب نثراً وشعراً ، فالقراءة صحيحة وانتقاد النحاة لها مردود .

(١) ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر، ج٢، ص٢٣٦، وانظر البنا ، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج١، ص٤٥٦.

ثانياً : همز (مَعَائِشَ) من قوله تعالى : [الأعراف : ١٠]

﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشًا قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾

قال ابن مجاهد : " كلهم قرأ ﴿ مَعَائِشَ ﴾ ، بغير همز ، وروى خارجة عن نافع : ﴿ مَعَائِشَ ﴾ ممدودة ، مهموزة ، قال أبو بكر : وهو غلط " (١) .

عدّ النحويون هذه القراءة ﴿ مَعَائِشَ ﴾ ، مخالفةً للقياس في جمع هذه الكلمة ؛ فحرف العلة إذا كان أصلاً في المفرد ، ردّ إلى أصله في الجمع ، فصيغة مفعلة تجمع على مفاعل ، ومثال ذلك : (مقالة — مقال) وكذا (معيشة — معاش) ، أما بالنسبة لصيغة فعيلة ، فتجمع على فعائل وحرف العلة فيها زائد ، ومثال ذلك : (مدينة — مدائن) .

وقد وصف النحويون هذه القراءة باللحن ، والغلط ، والضعف ، والرداءة ، والغلط فقد غلطها سيبويه مغالطة خفية بقوله : " ولم يهمزوا مقال ومعايش ؛ لأنهما ليستا بالاسم على الفعل فتعتلا عليه ، وإنما هو جمع مقالة ومعيشة ... وأما قولهم : مصائب بالهمز فإنه (غلط) منهم ؛ وذلك أنهم توهموا أن مصيبة فعيلة ، وإنما هي مفعلة " (٢)

وخطأها المازني ، واتهم نافع بجهله بالعربية ، قائلاً : " فأما قراءة أهل المدينة (معائش) بالهمز فهي خطأ ، فلا يلتفت إليها ، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم ، ولم يكن يدري ما العربية وله أحرف يقرؤها لحنًا نحواً من هذا " (٣)

وكذلك غلط الفراء قراءة الهمز بقوله : " لا تهمز ؛ لأنها مفعلة ، والياء من الفعل ، فلذلك لم تهمز ، إنما يهمز ما كانت الياء فيه زائدة مثل مدينة ومدائن ، وقبيلة وقبائل " (٤) ، وقد نعتها الأخفش بالرداءة قائلاً : " وقد همزها بعض القراء وهو (رديء) ؛ لأنها ليست بزائدة " (٥)

(١) ابن مجاهد ، السبعة في القراءات ، ص ٢٧٨ ، وانظر ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، ج ١ ص ١٦ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ، ج ٤ ، ص ٣٥٥ ، ٣٥٦ وانظر أحمد مكي الأنصاري ، سيبويه والقراءات ، ص ٨٧ .

(٣) ابن جني ، المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني ، تحقيق (إبراهيم مصطفى ، عبدالله أمين)

إدارة إحياء التراث القديم ، الطبعة الأولى (١٣٣٧هـ ، ١٩٥٤م) ، ج ١ ، ص ٣٠٧ .

(٤) الأخفش ، معاني القرآن ، ج ١ ، ص ٣٢٠ .

(٥) الفراء ، معاني القرآن ، ج ١ ، ص ٣٧٣ .

أما المبرد فقد كان حاداً في هجومه ؛ إذ خطأ القراءة ، واتهم قارئها (نافع) بعدم علمه بالعربية قائلاً : " قراءة من قرأ معائش بالهمز فإنه (غلط) ، وهي منسوبة إلى نافع بن أبي نعيم ، ولم يكن له علم بالعربية ، وله في القرآن حروف وقد وقف عليها " (١) .

وجاء على غرار ما سبق قول الزجاج : " جميع النحويين البصريين ، يزعمون أن همزها

(خطأ) ، وأما ما رواه نافع بالهمز ، فلا أعرف وجهاً له ، ولا أحب القراءة بالهمز " . (٢)
وتابع النحاس قول شيخه الزجاج فقال : " الهمز لحن لا يجوز " . (٣)

وقال مكي: " لا يحسن همزها ؛ لأنَّ الياء أصلية " (٤) ، وتبعه الزمخشري فقد استبعد القراءة بالهمز فقال : " الوجه تصریح الياء ، مع أنَّ ابن عامر قرأ بالهمز ؛ على التشبيه بصحائف " (٥)

وفي توجيه هذه القراءة يمكننا القول بأنَّ هذه القراءة قد جاءت موافقة لأحد وجوه العربية فيتحقق بذلك أحد شروط صحة القراءة ؛ فالعرب قد همزت مثل هذا ، بدليل قول الفراء :
قال : " ربما همزت العرب هذا وشبهه ؛ يتوهمون أنها فعيلة ، لشبهها بوزنها في اللفظ ، وعدة الحروف ، كما جمعوا مسيل الماء (أمسلة) ؛ شبه بفعيل ، وهو مفعول ، وقد همزت العرب مصائب وواحدتها مصيبة ؛ فشبهت بفعيلة ؛ لكثرتها في الكلام " . (٦)

(١) المبرد ، المقتضب ، ج١، ص ٢٦١ .

(٢) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ج٢، ص ٣٢٠ .

(٣) النحاس ، إعراب القرآن ، ج٢، ص ١١٥ .

(٤) مكي بن أبي طالب القيسي ، مشكل إعراب القرآن ، ج١، ص ٣٠٦ .

(٥) الزمخشري ، الكشاف ، ج٢، ص ٤٢٥ .

(٦) الفراء ، معاني القرآن ، ج١، ص ٣٧٣ .

وقد انتقدها أصحاب كتب الاحتجاج ولم يحتجوا لها ، ووصفوها باللحن فعند ابن خالويه هذه القراءة (لحن) ، لكننا نلاحظ أنه لم يقف عليها في كتابه الحجة ، وإنما تعرض لتخطئتها في كتابه : إعراب القراءات السبع وعللها فقال : " قال النحويون : إنَّ همزه لحن " (١) ، وكذلك فعل أبو علي الفارسي ، فرماها بأنها (غلط) ، فقال : " من أعل فهمز فمجازره على وجه الغلط " (٢) ، أما ابن زنجلة فلم يقف عليها .

ولا نقف عند هذا الحد من تخطئة النحاة لهذه القراءة ، فحملة الهجوم والانتقاد مازالت مستمرة: فما هو الأزهري ينعته باللحن فيقول : " الهمز في معايش (لحن) ؛ لأنَّ الياءَ فيها أصلية " (٣) يليه الأنباري قائلاً : " ولا يجوز همزها ؛ لأنَّ الياءَ أصلية...وهي قراءة ضعيفة في القياس " (٤) .

وعلى غرارهم ابن أبي مريم بقوله : " والوجه أنه على وجه الغلط لأنَّ القياس أن تكون غير مهموزة ؛ لأنها جمع معيشة " (٥) ، وهذا العكبري يقول : " الياء لا تهمز هنا ؛ لأنها أصلية وحركت لأنها في الأصل محركة ووزنها معيشة " (٦) ، وتنتهي حملة هجوم النحاة ، بقول البنا في إتحافه : " اتَّفَقَ على قراءة معايش بالياء بلا همز " (٧) .

(١) ابن خالويه ، إعراب القراءات السبع وعللها ، ج١ ، ص ١٧٦ .

(٢) أبو علي الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ، ج٤ ، ص ٨ .

(٣) أبو منصور الأزهري ، معاني القراءات ، ج١ ، ص ٤٠١ .

(٤) الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ج١ ، ص ٣٥٥ .

(٥) ابن أبي مريم ، الموضح في وجوه القراءات وعللها ، ج٢ ، ص ٥٢٢ .

(٦) العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، ج١ ، ص ٥٥٨ ، وانظر إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، ج١ ، ص ٢٦٩ .

(٧) البنا ، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، ج٢ ، ص ٤٤ .

وهناك توجيه آخر لهذه القراءة ، فقارئها نافع العربي الفصيح وهو لا ينقل إلا بأثر عن النبي — ﷺ — ، وقد وقف أبو حيان مدافعا " عن هذه القراءة أمام من طعنها من النحاة قائلًا : " ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة ، فوجب قبول ما نقله القراء إلينا ، ولا مبالاة في مخالفة نحاة البصرة في مثل هذا ، أما بالنسبة لما قيل عن نافع من أنه لم يكن يدري ما العربية ، فلو فرضنا أنه لم يكن يدري ما العربية ، فهو لم يلزمه ذلك ؛ إذ هو فصيح متكلم ناقل للقراءة عن العرب الفصحاء ، وكثير من هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقراء" (١) .

ثالثاً : تحقيق الهمزتين في ﴿ أَيْمَّة ﴾ من قوله تعالى : [التوبة : ١٢]

﴿ وَإِنْ تَكَثَّرَ آيْمَنُهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَيْمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا

أَيْمَنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُوْا ﴾

اختلف القراء في قراءة : (أَيْمَّة) فمنهم من قرأها بتحقيق الهمزتين ، ومنهم من قرأها

(أَيْمَّة) ، بتحقيق همزة واحدة ، وأبدلوا الأخرى ياء .

(١) أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط ، ج٤ ، ص ٢٧١ .

قال ابن مجاهد : " قرأ ابن كثير ، وأبو عمرو ، ونافع ، ﴿ أَيْمَةً ﴾ ، بهمز الألف وبعدها ياء ساكنة ، غير أن نافعاً يختلف عنه في ذلك ، فروى المسيبي ، وأبو بكر ، عن أبي أويس ﴿ أَيْمَةً ﴾ ، ممدودة الهمز، وبعدها ياء كالساكنة ، وقال أحمد ابن صالح ، عن أبي بكر بن أبي أويس : أحفظ عن نافع ﴿ أَيْمَةً ﴾ بهمزيين ، وقال أبو عمارة عن يعقوب بن جعفر وإسحاق المسيبي ، وأبي بكر ابن أبي أويس ، عن أهل المدينة : ﴿ أَيْمَةً ﴾ ، أخبرني بذلك إسماعيل بن أحمد عن أبي عمر الدوري ، عن أبي عمارة ، عن يعقوب ، وقال القاضي إسماعيل ، عن قالون بهمزة واحدة ، وقرأ عاصم وابن عامر ، وحمزة ، والكسائي : ﴿ أَيْمَةً ﴾ بهمزيين " (١) .

إن تحقيق الهمزتين في كلمة واحدة لا يتناسب مع أصحاب المذهب البصري ، لهذا عدوا تحقيق الهمزتين في الكلمة الواحدة من اللحن والشذوذ ، قال سيبويه : " فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا " (٢) ، ويقول المبرد : " واعلم أنه ليس من كلامهم أن تلتقي همزتان فتحققا جميعاً ، إذا كانوا يحققون الواحدة ، فهذا قول جميع النحويين إلا عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، فإنه كان يرى الجمع بين الهمزتين ... والنحويون يرون إذا اجتمعت همزتان في كلمتين كل واحدة منهما في كلمة تخفف إحداهما ، فإن كانتا في كلمة واحدة أبدلوا الثانية منهما وأخرجوها من باب الهمزة " (٣) .

وقد أنكر الزجاج القراءة بتحقيق الهمزتين قائلاً : " فأما النحويون فلا يجيزون اجتماع الهمزتين ههنا ، لأنهما لا يجتمعان في كلمة ، ومن قرأ : ﴿ أَيْمَةً ﴾ — بهمزيين — فينبغي أن يقرأ يا بني آدم ، والاجتماع أن آدم فيه همزة واحدة ، فالاختلاف راجع إلى الإجماع " (٤) .

(١) ابن مجاهد ، السبعة في القراءات ، ص ٣١٢ ، وانظر ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، ج ١ ص ٣٧٨ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ، ج ٣ ، ص ٥٤٩ .

(٣) المبرد ، المقتضب ، ج ١ ، ص ٢٩٥ .

(٤) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ج ٢ ، ص ٤٣٤ .

ولحنها النحاس بقوله : " أكثر النحويين يذهب إلى أن هذا لحن لا يجوز لأنه جمع بين همزتين في كلمة واحدة ^(١) ، ونعتها ابن جني بالشذوذ واللحن قائلاً : " من شاذ الهمز عندنا قراءة الكسائي ﴿ أئِمَّةٌ ﴾ بالتحقيق فيهما ؛ فالهمزتان لا تلتقيان في كلمة واحدة ، إلا أن تكونا عينين ؛ نحو (سئال ، سئار ، سئار) ، فأما التفائهما على التحقيق من كلمتين ، فضعيف وليس لحناً ، وذلك نحو : ﴿ السُّفْهَاءُ أَلَا ﴾ ، [البقرة : ١٣] ، ﴿ وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ ﴾ [الحج : ٦٥] و ﴿ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [البقرة : ٣١] فهذا كله جائز على ضعفه ، لكن التفائهما في كلمة واحدة غير عينين ، لحن " . ^(٢)

وجاء في حجة أبي علي الفارسي : : تحقيق الهمزتين فيها ليس بالوجه ؛ ومما يضعف الهمزتين أنه لا نعلم أحداً حكى التحقيق فيهما في آدم ، وآدر ، وآخر ، ونحو هذا ، فكذلك ينبغي في القياس أن يكون ﴿ أئِمَّةٌ ﴾ " . ^(٣)

وهذا ما أنكره الزمخشري واعترض عليه بقوة ؛ فهو يرى أن القراءة بالتصريح بالياء غير جائزة ، ومن يقرأ بها فقد لحن ، والقراءة بالتحقيق هي الواجبة حيث قال : " تحقيق الهمزتين قراءة مشهورة ، وإن لم تكن مقبولة عند البصريين ؛ وأما التصريح بالياء ، فليس بقراءة ولا يجوز أن تكون قراءة ، ومن صرح بها فهو لاحن محرّف " ^(٤)

وقد احتج ابن خالويه لهذه القراءة ، بتوجيهها لغوياً ، وهو أن من قرأ بتحقيق الهمزتين قرأ بالأصل في نطق الأصوات قائلاً : " الحجة لمن حقق الهمزتين ، أنه جعل الأولى همزة الجمع والثانية همزة الأصل التي كانت في (إمام — أئمة) ، على وزن أفعلة فنقلوا كسرة الميم إلى الهمزة ، وأدغموا الميم في الميم ؛ للمجانسة " ^(٥) .

(١) النحاس ، إعراب القرآن ، ج٢ ، ص ٢٠٥ .

(٢) ابن جني ، الخصائص ، ج٣ ، ص ١٤٣ .

(٣) أبو علي الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ، ج٤ ، ص ١٧٥ .

(٤) الزمخشري ، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، ج٣ ، ص ١٨ .

(٥) ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع ، ص ١٧٣ ، انظر إعراب القراءات السبع وعللها ، ج١ ، ص ٢٣٥ .

وجاءت حجة ابن زنجلة كحجة ابن خالويه بقوله : " الحجة لمن حقق الهمزتين ، أنه جعل الأولى همزة الجمع ، والثانية أصلية لأنها جمع (إمام) والأصل (أئمة) ، على وزن أفعلة مثل (حمار و أحمره) ولكن الميمين لما اجتمعا نقلوا كسرة الميم إلى الهمزة ، فأدغموا الميم في الميم فصارت أئمة بهمزتين " (١) .

وينتصر المهدي لقراءة التحقيق ولقراءتها قائلًا : " والقرءأ أحذق بنقل هذه الأشياء من النحويين ، وأعلم بالآثار ، ولا يُلتفت إلى قول من قال إنَّ تحقيق الهمزتين في لغة العرب شاذ قليل ، لأن لغة العرب أوسع من أن يحيط بها قائل هذا القول ، وقد اجتمع على تحقيق الهمزتين أكثر القراء ، وهم أهل الكوفة ، وأهل الشام ، وجماعة من أهل البصرة ، و ببعضهم تقوم الحجة " . (٢)

ومن المحدثين من يثبت القول في هذه القضية بقوله : " تحقيق الهمزتين إذاً هو الأصل والآخذ به آخذ بمسلك عربي سليم في الأداء " (٣)

فكيف ينكر هؤلاء العلماء تحقيق الهمزتين في تلك القراءة السبعية ، وهي على الأصل في تحقيق الأصوات ، بالإضافة لكونها لغة بني تميم ، وأهل الحجاز (٤) .

ومما يقوي صحة هذه القراءة أنها لأربعة من القراء السبعة ولم ينفرد بها قارئ بعينه مما يقوي حجتها ، وفي هذا يقول الأندلسي: " كيف يكون ذلك لحنا" وقد قرأ به رأس البصريين النحاة أبو عمرو بن العلاء ، وقارئ مكة ابن كثير ، وقارئ مدينة رسول الله ﷺ — نافع " (٥) . وبهذا تثبت صحة هذه القراءة ولا وجه لانتقادها .

(١) ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص ٣١٥ .

(٢) المهدي ، شرح الهداية ، ج ٢ ، ص ٣٢٦ — ٣٢٧ .

(٣) استينية ، سمير ، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية : منهج لساني معاصر ، إربد ، عالم الكتب الحديث ، (٢٠٠٥ م) ، ص ٢٧ .

(٤) انظر سيبويه ، الكتاب ، ج ٣ ، ص ٥٥١ ، وانظر الأنصاري ، الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين ، ص ٤٦ .

(٥) أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط ، ج ٥ ، ص ١٧ .

رابعاً : تأنيث الفعل ﴿ لَا يُرَى ﴾ من قوله تعالى : [الأحقاف : ٢٥]

﴿ تَدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَكِنُهُمْ كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ ﴾

اختلف القراء في قراءة ﴿ لَا يُرَى ﴾ ، فمنهم من قرأها بتذكير الفعل ﴿ لَا يُرَى ﴾ ، ومنهم من قرأها بتأنيث الفعل (لَا تَرَى) .

قال ابن مجاهد : " فقرأ ابن كثير ، ونافع ، وابن عامر ، وأبو عمرو ، والكسائي : ﴿ لَا تَرَى ﴾ بالتاء (إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ) بنصب النون . وقرأ عاصم وحمة : ﴿ لَا يُرَى ﴾ بياء مضمومة ﴿ إِلَّا مَسَكِنُهُمْ ﴾ برفع النون " (١) .

ومما يُؤسَفُ له ، أنَّ عدداً من العلماء قد طعنوا بقراءة تأنيث الفعل (لَا تَرَى) ؛ فالقراء نعتها قائلين : " وفيه قبح في العربية ؛ لأنَّ العرب إذا جعلت فعل المؤنث قبل ، إلا ذكرَّوه " (٢) واستبعدها النحاس بقوله : " وهذه القراءة عند القراء بعيدة ؛ لأنَّ فعل المؤنث إذا تقدم وكان بعده إيجاب ، ذكرَّته العرب فيما زعم ، وحكى : لم يَقم إلا هند ؛ لأنَّ المعنى عندهم لم يَقم أحد إلا هند " (٣) ، ثم جاء الزجاج مفاضلاً القراءة بالياء على ما لم يسمى فاعله بقوله : " أجودها في العربية والقراءة (لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ) " (٤) .

(١) ابن مجاهد ، السبعة في القراءات ، ص ٥٩٨ ، وانظر ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ص ٣٧٣ .

(٢) الفراء ، معاني القرآن ، ج ٣ ، ص ٥٥ .

(٣) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ج ٤ ، ص ٤٤٦ .

(٤) النحاس ، إعراب القرآن ، ج ٤ ، ص ١٧٠ .

أما أبو علي الفارسي ، فإنه يفضل القراءة بتذكير الفعل فيقول : " تذكير الفعل في قراءة عاصم وحمزة حسن ، وهو (أحسن) من إلحاق علامة التأنيث الفعل ؛ من أجل جمع المساكن وذلك أنهم جعلوا الكلام في هذا الباب على المعنى فقالوا : ما قام إلا هند ولم يقولوا ما قامت لما كان المعنى ما قام أحد حملوا على هذا المعنى " (١) .

وهناك علماء آخرون ذهبوا مذهب الفارسي ومن سبقه في انتقادهم لهذه القراءة ، فضَعَّفَهَا ابن أبي مريم لأنه يرى أنه محمول على المعنى ، بقوله: " لم يؤنث الفعل وإن كان مسنداً إلى جمع لأنَّ الكلام في هذا الباب محمول على المعنى ، ومعناه لا يرى شيء إلا مساكنهم كما قالوا ما قام إلا هند ولم يقولوا ما قامت إلا هند ؛ لأنَّ المعنى ما قام أحد إلا هند ، وإلحاق علامة التأنيث في هذا النحو ضعيف " (٢) ، وكذلك ضعفها العكبري بقوله : " يُقرأ بالتاء على ترك التسمية وهو ضعيف " (٣) .

أما بالنسبة للاحتجاج لهذه القراءة وتوجيهها ، فلم يلتفت إليها أصحاب كتب الاحتجاج فأبو علي الفارسي قد انتقدها ، وقال : القراءة بالتذكير أحسن ، وكل من ابن خالويه وابن زنجلة لم يقفا على مسألة التذكير والتأنيث ، وإنما احتجا للقراءة بالبناء للمعلوم ولقراءة البناء للمجهول .

(١) أبو علي الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ، ج٦ ، ص ١٨٦ .

(٢) ابن أبي مريم ، الموضح في وجوه القراءات وعللها ، ج٣ ، ص ١١٧٨ .

(٣) العكبري ، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، ج٢ ، ص ٢٣٥ ، وانظر التبيان في إعراب القرآن ، ج٢ ، ص ١١٥٢ .

وقد وجدت قراءة تأنيث الفعل من يحتج لها ويدافع عنها فقد وجهت توجيهاً يدعم صحتها وهو موافقتها للسان العرب ، وهو ما روي عن ذي الرمة قوله :

طَوَى النَّحْزُ وَالْأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الصُّدُورُ الْجَرَّاشِعُ ^(١) .

وقد احتج بهذا الشاهد ابن جني للدفاع عن هذه القراءة ورد التهمة عنها ، فقال : هي قراءة الحسن وعليها قول ذي الرمة " ^(٢) .

لكن هذا التوجيه وجد تضعيفاً من قبل بعض العلماء ، " كأبي علي الفارسي الذي عده من الشذوذ والضرورة " ^(٣) ، " والزمخشري الذي وصف القراءة بتأنيث الفعل بأنها ليست بالقوية كقول ذي الرمة : فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الصُّدُورُ الْجَرَّاشِعُ " ^(٤) ، " وكذلك السمين الحلبي الذي عده من ضرورة الشعر " ^(٥) .

و بموافقة هذه القراءة للسان العرب ، والشاهد قول ذي الرمة ، نحكم بصحة هذه القراءة .

(١) هو من الطويل ، لذي الرمة ، الديوان ، تحقيق (أحمد حسن بسج) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان الطبعة الأولى (١٤١٥ هـ ، ١٩٩٥) ، ص ١٥٨

والشاهد فيه تأنيث الفعل المؤنث المتقدم (بقيت) وكان بعده إيجاب ، انظر ابن جني، المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج ٢، ص ٢٠٧، وانظر أبا علي الفارسي ، الحجة للقراء السبعة، ج ٦، ص ١٨٦، وانظر الزمخشري، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ج ٥، ص ٥٠٦ .

(٢) انظر ابن جني ، المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، ج ٢، ص ٢٠٧ .

(٣) انظر أبا علي الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ، ج ٦، ص ١٨٦ .

(٤) انظر الزمخشري، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج ٥ ، ص ٥٠٦ .

(٥) انظر السمين الحلبي ، الدر المصون ، ج ٩، ص ٦٧٥ .

خامساً : كسر عين المصدر (مَطْلَع) ، من قوله تعالى : [القدر:٥]

﴿ سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾

اختلف القراء في قراءتهم لـ ﴿ مَطْلَع ﴾ فمنهم من فتح عين المصدر ، ومنهم من قرأ بكسرهما ، قال ابن مجاهد : " قرأ ابن كثير ، ونافع ، وأبو عمرو ، وابن عامر ، وعاصم ، وحمزة : ﴿ مَطْلَع ﴾ ، بفتح اللام ، وقرأ الكسائي : ﴿ مَطْلَع ﴾ ، بكسر اللام ، وروى عبيد عن أبي عمرو : ﴿ مَطْلَع ﴾ ، بكسر اللام " . (١)

وقد خُطئت قراءة (مَطْلَع) ، بكسر اللام ؛ لأنها ، خرجت عن القياس اللغوي ، فما كان على وزن : (فَعَلَ - يَفْعَل) ، فالمصدر منه يكون (مَفْعَل) ، بالفتح . فالقراء يفضلُّ قراءة الجمهور بفتح ﴿ مَطْلَع ﴾ حيث قال : " قراءة العوام بفتح اللام (مَطْلَع) وقول العوام أقوى في قياس العربية ؛ لأنَّ المَطْلَع بالفتح هو : الطلوع ، والمَطْلَع بالكسر : المشرق ، والموضع الذي تطلع منه " (٢) .

وفي هذا قال الأخفش : " المصدر ههنا ، لا يبني إلا على (مَفْعَل) ، بالفتح " . (٣) ويوافقه الزجاج في هذا التوجيه حيث يقول : " من فتح فهو المصدر ، بمعنى (الطلع) تقول : طلع الفجر طلوعاً ومطلِعاً ، ومن قال : مَطْلَع فهو اسم لوقت الطلوع ، وكذلك لمكان الطلوع الاسم مَطْلَع بكسر اللام " . (٤)

لكننا ومن جهة أخرى، نرى النحاس يهاجم القراءة بالكسر، لدرجة أنه لا يستجيز لأحد القراءة بها قائلاً: " فَإِنَّ قِرَاءَةَ الْجَمَاعَةِ الَّذِينَ تَقُومُ بِهِمُ الْحُجَّةُ ، ﴿ حَتَّى مَطْلَعِ ﴾ ، هذا في قوته في العربية، وشذوذ الكسر وخروجه من القياس وفي حرف أبي (سلام إلى مطلع الفجر) قال أبو جعفر: وهذه القراءة على التفسير، ولا يجوز لأحد أن يقرأ بها؛ لمخالفتها السواد الأعظم" (٥)

(١) ابن مجاهد ، السبعة في القراءات ، ص ٦٩٣ ، وانظر ، ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ص ٤٠٣ .

(٢) الفراء ، معاني القرآن ، ج ٣ ، ص ٢٨٠ .

(٣) الأخفش ، معاني القرآن ، ج ٢ ، ص ٥٨١ .

(٤) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ج ٥ ، ص ٣٤٨ .

(٥) النحاس ، إعراب القرآن ، ج ٥ ، ص ٢٧٠ .

وأنكر أبو علي الفارسي القراءة بكسر اللام ونعتها بالشذوذ وقال : " قول من كسر اللام من المطلع ، على أنه جاء شاذاً عما عليه بابه و الكثرة " (١) ، إلا أن ابن خالويه يرى للقراءة بكسر اللام وجهاً يُحتج به ، إذ يقول : " الحجة لمن كسر؛ أنه أراد : الاسم أو الموضع " . (٢)

وإلى هذا التوجيه ذهب ابن زنجلة ، مبرراً للكسائي مخالفته قراءة الجمهور ، بقوله : " وحجة الكسائي ، أن (المطلع) ، يكون الموضع الذي تطلع فيه ، ويكون بمعنى المصدر قال الكسائي من كسر اللام فإنه من طَلَعَ يَطْلُع واعلم أن كل ما كان من (فَعَلَ - يَفْعَل) ، بكسر العين فالموضع منه (المَفْعَل) ، والمصدر منه (مَفْعَل) ، تقول : جلس يجلس مجلساً ، والموضع : المجلس ، وكذلك طلع يطلع مطلعاً ، والمطلع : اسم الموضع ، ونقل عن الفراء أنه قال : من كسر اللام، فإنه وضع الاسم موضع المصدر كما تقول : (أكرمك كرامة وأعطيتك عطاء) فيجتزئ بالاسم من المصدر " . (٣)

فوجه كل من ابن خالويه ، وابن زنجلة هذه القراءة توجيهاً لغوياً ؛ بأن ليس المراد منها المصدر (مطلع) وإنما اسم الموضع (المطلع) ، فالموضع منه (المَفْعَل) ، والمصدر منه (مَفْعَل) .

وحظيت هذه القراءة بتوجيه آخر يخرجها من دائرة الانتقاد ؛ فقد ثبت بنص زعيم المدرسة البصرية ، الإمام سيبويه ، بأن : المصدر : (مطلع) ، قد كسرتة بنو تميم ، وهذا قوله :

" وقد كسروا المصدر في هذا كما كسروا في يفعل ، قالوا : أتيتك عند مطلع الشمس، أي عند طلوع الشمس ، وهذه لغة بني تميم ، وأما أهل الحجاز فيفتحون. " (٤)

(١) أبو علي الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ، ج٦ ، ص ٤٢٨ .

(٢) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع ، ص ٣٧٤ ، انظر إعراب القراءات السبع وعللها، ج٢ ، ص ٥١٠ .

(٣) ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص ٧٦٨ .

(٤) سيبويه ، الكتاب ، ج ٤ ، ص ٩٠ .

وهناك طائفة من العلماء تلت سيبويه وأشارت بأنّ كلتا القراءتين لغتان أثرتا عن العرب فالأنباري النحوي المشهور، يؤكد بأنّ كلاً من قراءتي الفتح والكسر، هما لغتان، وإن كان الفتح أقيس بقوله : " القياس هو الفتح لأنه من (طلع يطلع) بضم العين من المضارع والكسر على خلاف القياس ، وهما لغتان والله أعلم " .^(١) ، ويتبعه العكبري قائلاً : " (ومطلع الفجر) بكسر اللام وفتحها لغتان ، وقيل الفتح أقيس " .^(٢)

وهناك من العلماء من يؤكد على ثبوتها بالسماع فما هو السمين الحلبي يقول : " الفتح هو القياس ، والكسر سماع " ^(٣) وكذلك البنا يقول : " الفتح هو القياس، والكسر سماع " .^(٤)

بعد توجيه هذه القراءة على وجهين صحيحين في اللغة ، الأول : بأنّ ليس المراد منها المصدر وإنما اسم الموضع ، والثاني أنها لغة بني تميم ، وهي بذلك توافق أحد وجوه العربية وهو شرط من شروط صحة القراءة ، كما أنها قراءة النحوي البصري أبي عمرو بن العلاء وقراءة الكسائي ؛ ناشر المذهب الكوفي ، وعلية ترد جميع انتقادات العلماء لهذه القراءة .

(١) الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ج٢، ص ٥٢٤.

(٢) العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، ج٢، ص ١٢٩٦، وانظر إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، ج٢، ص ٢٩١.

(٣) السمين الحلبي ، الدر المصون ، ج ١١، ص ٦٥.

(٤) البنا ، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، ج٢، ص ٦٢١.

ملحق :

ظوابط النحاة وأصحاب كتب الاحتجاج في انتقادهم للقراءات القرآنية :

١_ ظابط توالي الرأي واطراده:

ومثاله : قد ردّ ابن زنجلة قراءة أبي عمرو بإسكان : ﴿بَارِكُمْ﴾ [البقرة : ٥٤] ، بقوله : "قرأ أبو عمرو بالاختلاس، وقرأ الباكون بالإشباع على أصل الكلمة وهو الصواب ليوفاً كل حرف حقه من الإعراب" (١)

٢_ ظابط القياس والاستعمال :

فقد خطأ أبو علي الفارسي إسكان الياء في ﴿وَمَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، بقوله : " إسكان الياء شاذ عن القياس والاستعمال، فشذوذه عن القياس أنّ فيه النقاء ساكنين ، لا يلتقيان على هذا الحد في محياي وأما شذوذه عن الاستعمال فإنك لا تكاد تجده في نثر ولا نظم" (٢) .

٣_ ظابط غلط الرواة :

وكذلك النحاس الذي اتهم رواة الأعمش بعدم ضبطهم لقراءة ﴿وَمَكَرَ السَّيِّئُ﴾ : [فاطر: ٤٣] ساكنة الهمزة ، فقال : " وقد أعظم بعض النحويين أن يكون الأعمش على جلالته ومحلّه يقرأ بهذا، وقال : أنما كان يقفُ عليه فغلطَ من أدى عنه، قال: والدليل على هذا أنّه تمام الكلام، وإنّ الثاني لما لم يكن تمام الكلام أعربه " (٣).

(١) انظر الرسالة ، ص ٤١.

(٢) انظر الرسالة ، ص ٤٥.

(٣) انظر الرسالة ، ص ٤٨.

٤_ ظابط المعنى :

يقول الأنباري في نصب ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾: [البقرة: ١١٧]: " من قرأ بالنصب اعتبر لفظ الأمر وجواب الأمر بالفاء منصوب والنصب ضعيف ؛ لأنَّ (كن) ليس بأمر على الحقيقة ؛ لأنه لا يخلو قوله : كن . إما أن يكون أمراً لموجود أو معدوم فإن كان موجوداً فالموجود لا يؤمر بكن ، وإن كان معدوماً فالمعدوم لا يخاطب ، فنثبت أنه ليس بأمر على الحقيقة ، وإنما معنى (كن فيكون) أي يكونه فيكون ، فإنه لا فرق بين أن يقول: إذا قضى أمراً فإنما يكونه فيكون ، وبين أن يقول له كن فيكون ، فلهذا كانت هذه القراءة ضعيفة " (٤)

(٤) انظر الرسالة ، ص ٥٦.

وفيما يأتي مسرد لمصطلحات النقد الواردة في الرسالة :

المصطلح	الصفحة
١_ القبح	١١٥ ، ٧١ ، ٦٧ ، ٦١ ، ٢٦ ، ٢٧
٢_ غير جائزة	٦٧ ، ٢٦
٣_ رديئة	١٠٨ ، ٢٩ ، ٢٨
٤_ الغلط	١١٠ ، ١٠٩ ، ٣٩
٥_ اللحن	١١٤ ، ١١١ ، ٣٩
٦_ الضعف	١١٦ ، ٧٣ ، ٦٣ ، ٤٤
٧_ الخطأ	١١٠ ، ١٠٩ ، ٦٢
٨_ الشذوذ	٧١ ، ١١٩ ، ٦٦ ، ٦٣ ، ٤٥

الخاتمة :

فيما يلي مجمل النتائج التي أسفرت عنها دراسة انتقاد القراءات القرآنية المتواترة في كتب الاحتجاج .

- اهتم العلماء بالقراءات القرآنية جمعاً ودراسةً وتوجيهاً ، إلا أن تلك القراءات لم تسلم من النقد بالتخطئة والمفاضلة عند بعض اللغويين والمفسرين وعلماء الاحتجاج.
- لقد تشرب علماء اللغة عامة ومنهم أصحاب كتب الاحتجاج منهج علماء اللغة والنقعيد في انتقادهم للقراءات المتواترة التي خافت إحدى قواعدهم ، فعاملوا القراءات القرآنية معاملة النص اللغوي البشري ، من غير مراعاة لخصوصيتها من حيث أنها سنة متبعة تؤخذ ولا ترد.
- انتقد أصحاب كتب الاحتجاج القراءات القرآنية ووصفوها بأبشع الصفات ، كاللحن والشذوذ ، والرداءة ، والخطأ.....مما يكشف عن مخالفة عناوين هذه الكتب لمضامينها في بعض الأحيان .
- اعتمد أصحاب كتب الاحتجاج في توجيههم للقراءات ، بتوجيه القراءة بقراءة أخرى ، أو الاستشهاد بالحديث الشريف ، أو بالشعر وكلام العرب .
- نشأت القراءات القرآنية قبل ظهور رسم المصحف العثماني .
- لم يول أبو علي الفارسي اهتماماً للرسم القرآني وذلك كونه ذا شخصية قياسية بحتة.
- تميز أسلوب أبي علي الفارسي في كتابه الحجة للقراء السبعة عن كتاب الحجة لابن خالويه وابن زنجلة ، بالإطالة والإسهاب في عرض الحجج ، مما كشف عن مقدرته اللغوية المتميزة .
- يعدُّ ابن خالويه أقل أصحاب كتب الاحتجاج انتقاداً للقراءات القرآنية ، وربما يفسّر هذا نزعه الكوفية .

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. أحمد بن حنبل ، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ، (ت ٢٤١ هـ) ، مسند الإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق (شعيب الأرناؤوط ، وعادل مرشد ، وغيرهم) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت (١٤٢١ هـ ، ٢٠٠١ م) .
٢. الأخفش الأوسط ، أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، (ت ٢١٥ هـ) معاني القرآن ، تحقيق (هدى محمود قراعة) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى (١٤١١ هـ ، ١٩٩٠ م) .
٣. الأزهرى ، أبو منصور ، محمد بن أحمد ، (ت ٣٧٠ هـ) ، معاني القراءات ، تحقيق (عيد مصطفى درويش ، عوض بن حمد القوزي) ، الطبعة الأولى (١٤١٢ هـ ، ١٩٩١ م) .
٤. استيتية ، سمير ، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية : منهج لساني معاصر إربد ، عالم الكتب الحديث ، (٢٠٠٥ م) .
٥. إسماعيل ، شعبان محمد ، رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة دار السلام ، د ت .
٦. الأعشى ، ميمون بن قيس ، (ت ٧ هـ) ، الديوان ، دار صادر ، بيروت ، د ت .
٧. الأفغاني ، سعيد ، في أصول النحو ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، (١٤١٤ هـ ، ١٩٩٤ م) .
٨. امرؤ القيس ، امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي ، (ت ٨٠ ق هـ) ، الديوان ، تحقيق (مصطفى عبد الشافي) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الخامسة (١٤٢٥ هـ ، ٢٠٠٤ م) .
٩. الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ، (ت ٥٧٧ هـ) ، البيان في غريب إعراب القرآن ، تحقيق (طه عبد الحميد طه ، ومصطفى السقا) ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة (١٤٠٠ هـ ، ١٩٨٠ م) .
١٠. الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ، (ت ٥٧٧ هـ) ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، تحقيق (جودة مبروك محمد مبروك) ، مكتبة الخانجي ، مصر ، الطبعة الأولى ، د ت .
١١. الأندلسي ، أبو حيان ، محمد بن يوسف ، (ت ٧٤٥ هـ) ، البحر المحيط ، تحقيق (عادل أحمد عبد الموجود ، علي محمد معوض ، وآخرين) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان الطبعة الأولى (١٤١٣ هـ ، ١٩٩٣ م) .

١٢. الأنصاري ، أحمد مكي ، الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين دار الاتحاد العربي ، (١٣٩٣ هـ ، ١٩٧٣ م) ، القسم الأول
- ١٣ . الأنصاري ، أحمد مكي ، سيبويه والقراءات ، دار المعارف، مصر، (١٣٩٢ هـ، ١٩٧٢ م)
١٤. الأنصاري ، أحمد مكي ، نظرية النحو القرآني ،نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية ، دار القبلة للثقافة الإسلامية ، د ت.
١٥. أنيس ، إبراهيم ، من أسرار اللغة ، مكتبة الإنجلو المصرية ، ١٩٦٦ م.
١٦. البخاري ، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦ هـ) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه، تحقيق (محمد زهير بن ناصر الناصر)، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، (١٤٢٢ هـ).
١٧. البناء، أحمد بن محمد، (ت ١١١٧ هـ) ، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر تحقيق (شعبان محمد إسماعيل)، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى (١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م) .
١٨. الجرجاني ، علي بن محمد السيد الشريف ، (ت ٨١٦ هـ) ، معجم التعريفات ، تحقيق (محمد صديق المنشاوي) ، دار الفضيحة ، د ت .
١٩. ابن الجزري ، الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي ، (ت ٨٣٣ هـ) ، النشر في القراءات العشر ، تحقيق (علي محمد الضباع)، دار الكتب العلمية ، لبنان ، بيروت، د ت .
٢٠. جميل بثينة ، جميل بن عبد الله بن معمر ، (ت ٨٢ هـ) ، الديوان ، دار بيروت ، بيروت (١٤٠٢ هـ ، ١٩٨٢ م) .
٢١. ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، (ت ٣٩٢ هـ) ، المحتسب في وجوه القراءات والإيضاح عنها تحقيق (علي الجندي ناصف ، عبد الفتاح شلبي)، الطبعة الثانية ، د ت .
٢٢. ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، (ت ٣٩٢ هـ)، الخصائص ، تحقيق (محمد علي النجار) المكتبة العلمية ، القاهرة ، د ت .
٢٣. ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، (ت ٣٩٢ هـ) ، المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني، تحقيق (إبراهيم مصطفى ، عبدالله أمين)، إدارة إحياء التراث القديم ، الطبعة الأولى (١٣٣٧ هـ، ١٩٥٤ م).
٢٤. حسان بن ثابت ، أبو الوليد حسان بن ثابت (ت ٥٠ هـ) ، الديوان ، دار الجيل ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ، (١٤١٢ هـ ، ١٩٩٢ م) .

٢٥. حسن ، مالك حسين شعبان، القراءات القرآنية والرسم العثماني في كتاب تاريخ القرآن للمستشرق الألماني نولدكه ، عرض ونقد ، دار الأثرية ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى (١٤٣٥ هـ ، ٢٠١٤ م) .
٢٦. الحسون ، خليل بنیان ، النحويون والقرآن ، مكتبة الرسالة الحديثة ، عمان ، د ت .
٢٧. الحمد ، غانم قدوري ، رسم المصحف ، دراسة لغوية تاريخية ، الطبعة الأولى (١٤٠٢ هـ ، ١٩٨٢ م) .
- ٢٨ . ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد،(ت٣٧١هـ) الحجة في القراءات السبع تحقيق(عبد العال سالم مكرم)، دار الشروق، بيروت والقاهرة ، الطبعة الثالثة،(١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م)،
- ٢٩ . ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد،(ت٣٧١هـ) إعراب القراءات السبع وعللها ، تحقيق (عبد الرحمن بن سليمان العثيمين)، مكتبة الخانجي القاهرة ، ط١، (١٤١٣ هـ ، ١٩٩٢م).
٣٠. الداني ، أبو عمرو عثمان بن سعيد ، (ت ٤٤٤ هـ) ، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار ، تحقيق (نورة بنت حسن بن فهد الحميد) ، دار التدمرية ، الطبعة الأولى (١٤٣١ هـ ، ٢٠١٠ م) .
٣١. ابن أبي داود ، أبو بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني الحنبلي ، (ت٣١٦ هـ) كتاب المصاحف ، تحقيق(محب الدين عبد السبحان واعظ)، دار البشائر الإسلامية بيروت ، الطبعة الأولى (١٤٢ هـ ، ١٩٩٥م).
٣٢. ذو الرمة، غيلان بن عقبة العدوي،(ت١١٧هـ)، الديوان، تحقيق(أحمد حسن بسج)، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى (١٤١٥ هـ ، ١٩٩٥) .
٣٣. رؤية ، رؤية بن عبد الله بن العجاج ، (١٤٥ هـ) ، الديوان ، تحقيق (وليم بن الورد الروسي)، دار ابن قتيبة ، الكويت ، د ت.
٣٤. الزبيري ، عبد الله بن الزبيري ، (ت١٥ هـ) ، الديوان ، تحقيق (يحيى الجبوري) مؤسسة الرسالة ، بيروت، الطبعة الأولى (١٣٩٨ هـ ، ١٩٧٨م)، الطبعة الثانية (١٤٠١ هـ ١٩٨١م) .
٣٥. الزبيدي ، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي ، (ت٨٠٢ هـ) ، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، تحقيق (ناصر الجنابي)، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية الطبعة الأولى (١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧م).
٣٦. الزجاج ، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت ٣١١ هـ) ، معاني القرآن وإعرابه ، تحقيق (عبد الجليل عبده شلبي)، عالم الكتب ، الطبعة الأولى (١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٨م).

٣٧. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، (ت ٧٩٤هـ) البرهان في علوم القرآن، تحقيق (محمد أبو الفضل إبراهيم)، مكتبة دار التراث، القاهرة، د.ت.
٣٨. الزركلي، خير الدين، (ت ١٩٧٦م)، الأعلام، دار الملايين، لبنان، بيروت، الطبعة الخامسة عشرة (٢٠٠٢م).
٣٩. الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، (ت ٥٣٨هـ)، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق (الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض)، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ، ١٩٩٨م).
٤٠. ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، (ت ٤٢٠هـ)، حجة القراءات، تحقيق (سعيد الأفغاني)، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، (١٤١٨هـ، ١٩٩٧م).
٤١. السخاوي، علم الدين أبو الحسن علي بن محمد، (ت ٦٤٣هـ)، فتح الوصيد في شرح القصيد، تحقيق (مولاوي الإدريسي الطاهري)، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م).
٤٢. السمين الحلبي، أبو العباس أحمد بن يوسف، (ت ٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق (أحمد محمد الخراط)، دار القلم، دمشق، د.ت.
٤٣. سيبويه، أبو بشر عثمان بن قنبر، (ت ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق (عبد السلام هارون)، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، (١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م).
٤٤. السيوطي، الحافظ جلال الدين، (ت ٩١١هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة تحقيق (محمد أبو الفضل)، دار الفك، بيروت، الطبعة الثانية (١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م).
٤٥. السيوطي، الحافظ جلال الدين، (ت ٩١١هـ)، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق (محمد حسن إسماعيل الشافعي)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت.
٤٦. السيوطي، الحافظ جلال الدين، (ت ٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع تحقيق (أحمد شمس الدين) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ، ١٩٩٨م).
٤٧. السيوطي الحافظ جلال الدين، (ت ٩١١هـ) تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب، تحقيق (الدكتور حسن الملح، الدكتور سهى نعجة)، عالم الكتب الحديث، الطبعة الثانية (١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م).
٤٨. شلبي، عبد الفتاح إسماعيل، أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو، دار المطبوعات الحديثة، جدة الطبعة الثالثة (١٤٠٩هـ، ١٩٨٩)، ص ١٤٧، ١٤٨.

٤٩. الصفاقسي ، علي النسوري بن محمد ، (ت ١١١٨ هـ) ، غيث النفع في القراءات السبع، تحقيق (محمد عبد القادر شاهين)، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان الطبعة الأولى (١٤١٩ هـ ، ١٩٩٩ م).
٥٠. صلاح ، شعبان ، مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري دار غريب، القاهرة، (٢٠٠٥).
٥١. الطبري ،أبو جعفر محمد بن جرير ، (ت ٣١٠ هـ) ،جامع البيان عن تأويل آي القرآن حققه (محمود محمد شاکر)،مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، د.ت.
٥٢. أبو عبيدة ، معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ) ، مجاز القرآن ، تحقيق (محمد فؤاد سزكين) مكتبة الخانجي ، القاهرة ، د.ت .
٥٣. العجاج ، عبد الله بن روبة بن لبید ، (ت ٩٠ هـ) ، الديوان ، تحقيق (عبد الحفيظ السطلي)، مكتبة أطلس ، دمشق ، د.ت .
٥٤. ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري،(ت ٧٦٩ هـ) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (١٤١٨ هـ، ١٩٩٧ م) .
٥٥. ابن عطية الأندلسي،أبو محمد عبد الحق بن غالب، (ت ٥٤٦ هـ) ،المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق(عبد السلام عبد الشافي محمد)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى(١٤٢٢ هـ، ٢٠٠١ م)
٥٦. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين(ت ٦١٦ هـ) ،إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت .
٥٧. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين(ت ٦١٦ هـ) ،التبيان في إعراب القرآن،تحقيق (علي محمد البجاوي)،(نشر عيسى البابي الحلبي وشركاه)،د.ت، ج٢، ص٦٢٢.
٥٨. أبو علي الفارسي ، الحسن بن عبد الغفار، (ت ٣٧٧ هـ) الحجة للقراء السبعة ، تحقيق(بدر الدين قهوجي ، بشير جويجاتي)،دار المأمون للتراث ،سورية ، الطبعة الأولى (١٤٠٤ هـ، ١٩٨٤ م) .
٥٩. الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد ،ت(٢٠٧ هـ) ، معاني القرآن ، عالم الكتب ، الطبعة الثالثة(١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٣ م) .
٦٠. الفرماوي، عبد الحي حسين، رسم المصحف ونقطه، دار نوادر المكتبات، السعودية، الطبعة الأولى(١٤٢٥ هـ ، ٢٠٠٤ م).
٦١. الفيروزابادي ، مجد الدين محمد بن يعقوب ، (ت ٨١٧ هـ) ، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، تحقيق(محمد المصري)، دار سعد الدين ، الطبعة الأولى ، (١٤٢١ هـ ، ٢٠٠٠ م).

٦٢. ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم ، (ت ٢٧٦ هـ) ، تأويل مشكل القرآن ، تحقيق (السيد أحمد صقر) ، دار التراث ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، (١٣٩٣ هـ ، ١٩٧٣ م) .
٦٣. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، (ت ٦٧١ هـ) ،الجامع لأحكام القرآن ، تحقيق (الشيخ هشام سمير البخاري) ، عالم الكتب ، الرياض ، د ت .
٦٤. القفطي، جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف، (ت ٦٢٤ هـ) إنباه الرواة عن أنباه النحاة، تحقيق (محمد أبو الفضل إبراهيم) ، دار الفكر العربي ، القاهرة، الطبعة الأولى (١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م).
٦٥. ابن مالك ، محمد بن عبد الله ، (ت ٦٧٢ هـ) ، متن الألفية ، المكتبة الشعبية ، بيروت لبنان ، د ت .
٦٦. المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد، (ت ٢٨٥ هـ) ، الكامل، تحقيق (محمد أحمد الدالي) مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، (١٤١٨ هـ ، ١٩٩٧ م) . المقتضب ، تحقيق (محمد عبد الخالق عزيمة) ، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثالثة ، (١٤١٥ هـ ، ١٩٩٤ م) .
٦٧. ابن مجاهد ، أبو بكر أحمد بن موسى (ت ٣٢٤ هـ) ، السبعة في القراءات ، تحقيق (شوقي ضيف) ، دار المعارف ، مصر ، د ت .
٦٨. محمد ، محمود جاسم ، ابن خالويه وجهوده في اللغة ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى (١٤٠٧ هـ ١٩٨٦ م) .
٦٩. المرادي ، ابن أم قاسم ، (ت ٧٤٩ هـ) ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، تحقيق (عبد الرحمن علي سليمان) ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، (١٤٢٨ هـ ، ٢٠٠٨ م) .
٧٠. مرداس ، العباس بن مرداس السلمي ، (ت ١٨ هـ) ، الديوان ، تحقيق (الدكتور يحيى الجبوري) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى (١٤١٢ هـ ، ١٩٩١ م) .
٧١. ابن أبي مريم ، أبو عبد الله نصر بن علي ، (ت ٥٦٥ هـ) ، الموضح في وجوه القراءات وعللها تحقيق (الدكتور عمر حمدان الكبيسي) ، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم ، جدة الطبعة الأولى (١٤١٤ هـ ، ١٩٩٣ م) .
٧٢. مكي ، أبو محمد بن أبي طالب القيسي ، (ت ٤٣٧ هـ) ، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، تحقيق (محي الدين رمضان) ، مجمع اللغة العربية ، دمشق (١٣٩٤ هـ ، ١٩٧٤ م) .
٧٣. مكي ، أبو محمد بن أبي طالب القيسي ، (ت ٤٣٧ هـ) مشكل إعراب القرآن ، تحقيق (ياسين محمد السّواس) ، مطبوعات مجمع اللغة العربي ، دمشق ، (١٣٩٤ هـ ، ١٩٧٤ م) .

٧٤. ابن منظور ، أبو الفضل أحمد بن مكرم (ت ٧١١ هـ) لسان العرب ، تحقيق (عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله ، هاشم محمد الشاذلي)، دار المعارف ، القاهرة ، د ت .
٧٥. المهدي ، أبو العباس أحمد بن عمار ، (ت ٤٤٠ هـ) ، شرح الهداية ، تحقيق (الدكتور حازم سعيد حيدر)، مكتبة الرشد ، الرياض ، (١٤١٥ هـ) .
٧٦. الميداني ، أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد النيسابوري الميداني ، (ت ٥١٨ هـ)، مجمع الأمثال ، تحقيق (محمد أبو الفضل إبراهيم)، دار الجيل بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية (١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧ م) .
٧٧. النحاس ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ، (ت ٣٣٨ هـ) ، إعراب القرآن ، تحقيق (زهير غازي زاهد) ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة (١٤٠٩ هـ ، ١٩٨٨ م) .
٧٨. وهدان ، عمرو خاطر عبد الغني ، التوجيه اللغوي للقراءات السبع عند أبي علي الفارسي في كتابه (الحجة) ، دراسة تطبيقية على مستويات التحليل اللغوي (صوتياً ، صرفياً ، ونحويًا ، ودلاليًا ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، الطبعة الأولى (١٤٣٠ هـ ، ٢٠٠٩ م) .
٧٩. ياقوت الحموي ، أبو عبدالله ياقوت بن عبد الله ، (ت ٦٢٦ هـ)، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) ، تحقيق (الدكتور إحسان عباس) ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى (١٩٩٣ م) .
٨٠. ابن يعيش ، أبو البقاء يعيش بن علي (ت ٦٤٣ هـ) ، شرح المفصل ، تحقيق (مشيخة الأزهر) ، إدارة الطباعة المنيرية ، مصر ، د ت .

الدوريات :

١. الجمل ، عبد الرحمن يوسف ، أثر اختلاف القراءات القرآنية في الرسم العثماني ، مجلة الجامعة الإسلامية ، المجلد الثالث عشر ، العدد الثاني ، (٢٠٠٥ م) .
٢. الجندي ، أحمد علم الدين ، الصراع بين القراء والنحاة ، مجلة مجمع اللغة العربية ، ج ٣٣ ، (١٣٩٤ هـ ، ١٩٧٤ م) .
٣. حمدان ، أكرم علي ، كتب الاحتجاج والصراع بين القراء والنحاة ، مجلة الجامعة الإسلامية المجلد الرابع عشر ، العدد الثاني ، (٢٠٠٦ م) .

٤. الحمد ، غانم قدوري، تنزيل القرآن وعدد آياته واختلاف الناس فيه ، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية ، العدد (٢) ، (١٤٢٧ هـ) .

٥. زاهد ،زهير غازي ، النحويون والقراءات القرآنية، مجلة آداب المستنصرية ، بغداد ، العدد (١٥) ، (١٤٠٧هـ، ١٩٨٧ م) .

٧. القرالة ، زيد ، ياءات القرآن الكريم بين والحذف والقلب والتسكين ، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية ، المجلد الخامس ، العدد(٢/ب) ، (١٤٣٠ هـ ، ٢٠٠٩ م) .

٨. القضاة ، أحمد محمد مفلح ،الواو في قراءات القراء ورسم المصاحف ،مجلة الجامعة الإسلامية ، المجلد الثامن عشر ، العدد الأول ، (٢٠١٠ م) .

٩. القيام، إسماعيل محمود ،حذف العلامة الإعرابية بين الرواية الشفوية والنظام الكتابي المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها ، (١٤٣٣ هـ ، ٢٠١٢ م) ، المجلد (٨) ، العدد(٢) .

الرسائل الجامعية :

١. الشهري ، علي بن عامر بن علي ، الاحتجاج للقراءات في كتاب حجة القراءات للشيخ أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة ، جامعة أم القرى ، (١٤٢٤ هـ) .

٢. عبد الله ، محمد عبدالله مهدي ، ابن زنجلة ومنهجه في توجيه القراءات القرآنية ، جامعة المدينة العالمية ، ماليزيا ، ٢٠١٢ م.

ملخص الدراسة بالإنجليزية:

Successive Qur,anic ResiLations Criticism Through books of Citation (al-ihitaj): (Study Review)

Preared by: Israa ahmad mahmod Al Nomirat
Supervised by : prof .Zaid Khaleel AL Qarallih

*My research aims to criticize the owners of the three protest books:
Ibn Khalweh (٢٧٠ AH) , Abu Ali Alfarsi (٢٧٧ AH) and Ibn Zanjlah (٤٢٠ AH)
Grammatical , Acoustic and conjugation for some Quran frequent
readings , and by mentioning the different readings contained in the
Quranic verse , Through a book in the seven readings of Ibn Mujahid
(٣٢٤ AH) .*

*Then show the Scientists sockets on these readings, then Showing the
situation of protest book owner*

*In addition, studying it grammatical, acoustic and conjugation, then
forwards this study to what is true in the language depending on the
measurement and hearing beneficiary the views of scientists.*

The research is two chapters,

- ***The first one is about : Criticism of Quran frequent readings
in the books of protest , Contains two parts:***
 - *Criticism of Quran frequent readings because the deletion of
the mark syntactic*
 - *Criticism of Quran frequent readings In terms of the
different brand syntactic.*

In addition, every part included on several demands.

- ***The second chapter is about : Criticism of Quran frequent
readings in the books of protest Grammatical , Acoustic
Contains two parts :***
 - *The situation of protest book owner readings, which bucked
the current.*
 - *Criticism of frequent readings In terms of the
morphological changes
and acoustic.*

In addition, every part included on several demands.

The research found several results to you I am mentioning in Conclusion.